









فانحرزها لا يخرج من شئ فهو المشترك اسفوا المشترك فيه بالنسبة الى المشتركين  
 ومجانس نسبة الى كل واحد منهما فان كون اللفظ موضوعا لهما ومن ذلك  
 ومن علوم فكلان مشتركة كافيته من جهة واحدة وكلان المراد عند اطلاقه  
 ذلك غير معلوم فكلان مجازين من جهة عدم وضوح دلالة المشتركة  
 ايها الماكلي او جزئي بالنظر الى الامعية الواحدة فان احتضن الوضع  
 باحد هاتين استعمال في الباقي من غير ان يخل فيه فهو الحقيقة  
 والمجاز فيه نظر لاننا ان اعتبر استعمال الحقيقة والمجاز في اللفظ الاول  
 لا يتغير قوله فهو حقيقة والوضع لا يتغير استعمال اللفظ الاول  
 في غيره ولذا قالوا بين الحقيقة والمجاز واسطة هي انما في لغو او لم  
 استعمال في البق والقولان اعتبار استعمال النسبة مسجودا وانما لم  
 يتركوا نظروا ان المجاز لا بد من دلالة مسجودا وان غالب ارباب استعمال  
 في الثاني في ترك استعمال الاول في قوله فانضج هذا قبل من قوله  
 بين المتقوال المجاز عند هو الغلبة وعدمها والمجاز قد يغلب على الحقيقة  
 مع ذلك لا يخرج من مجازا لافراق بينهما وبين المتقوال بعد الدفع

نقد اصحاب على ادعائهم  
 لم يتركوا استعمال  
 اعلم ان المراد بالاحتمال  
 على الباقي هو الاحتمال

کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
 کتاب محاسبه زینب الزهرانی  
 مؤلف  
 تاریخ  
 شماره قفسه ۱۵۳۷۸  
 شماره ثبت ۹۰۹۱۹  
 شماره سند

بعد وضع شاع واستعملوا في انهم واساطيل اللانم باطل اللانم  
 استثنائي نظيره لو كانت تلك اللفاظ غير عربية لزم ان لا يكون القرآن عربيا واللام  
 بطرف الملام ومثلوا في انهم لا يكونون لاشتمالهم الى اللانم اللانم اللانم  
 وقد سيجي يلزم ان لا يكون القرآن اي كلمة وانما لم يذكر الكفا بما ذكر  
 في اثبات اللانم على ان القرآن عند الاستدلال انما يطلق على الكل فلا حاجة الى  
 ذكره وما بعضه خاصة ابي ومن بعض آخر وانما قيل ليس قوله لا يكون  
 كلمة لان عربية البعض المطلق لبناء في عربية الكل وقد قال سبحانه تعبر ان  
 اللانم وهو عدم عرب القرآن به كقولهم قل سبحانه انما تركتكم عرب حيث  
 يعود الى كل القرآن يستفاد منه ان القرآن كله عربي والجواب عن الاول بان  
 فيها اه قد عرفت سابقا جوابا لغيره والفرق بين الجوابين من جهة  
 الاول ان الشرع في هذا يتعلق بآية بيلا ان اللانم وانما يطلق اللانم  
 كخلاف السابق فانه يتعلق بالاول فخطا في ان التفسير في هذا لانه  
 والقرآن في الاطفال فانه اذا اردوا اللفظ وكرر في خطونه فيهمون معناه  
 بالقرآن بخلاف الاول فان التفسير فيه بالاجزاء الثالث ان هذا محققا

الضمير



١٥٣٧٨  
٩٠٩١٩



بأنه قد خرج في صورة الترادف في الاشتراك وان تكررت المعاني واشتد  
اللفظ وان يراد به اللفظ المتكرر ما كان استعمال اللفظ في استعمال اللفظ في استعمال اللفظ  
يستعمل فيه بالفعل ويراد به استعمال اللفظ في استعمال اللفظ في استعمال اللفظ  
بوضع لكل واحد منهما في مكانه بل لا يمكن جعلهما معاً في اللفظ في استعمال اللفظ  
ولذا راد بوضع بعضهما في بعض وان هذا قسم من الحقيقة والحق في استعمال اللفظ  
ارادوا التام في استعمال اللفظ في استعمال اللفظ في استعمال اللفظ في استعمال اللفظ  
استعمال اللفظ في استعمال اللفظ في استعمال اللفظ في استعمال اللفظ في استعمال اللفظ  
من الحقيقة والحق في استعمال اللفظ في استعمال اللفظ في استعمال اللفظ في استعمال اللفظ  
من سببه في استعمال اللفظ في استعمال اللفظ في استعمال اللفظ في استعمال اللفظ  
بوضع اللفظ في استعمال اللفظ في استعمال اللفظ في استعمال اللفظ في استعمال اللفظ  
ارادوا استعمال اللفظ في استعمال اللفظ في استعمال اللفظ في استعمال اللفظ في استعمال اللفظ  
شتر كما مع عدم صدق تعريفه على هذا التقدير وقد ظهر لك استعمال اللفظ في استعمال اللفظ  
الاشتراك في استعمال اللفظ في استعمال اللفظ في استعمال اللفظ في استعمال اللفظ  
كل واحد من اللفظ في استعمال اللفظ في استعمال اللفظ في استعمال اللفظ في استعمال اللفظ

بالفعل

وضع

واحد اللفظ في استعمال اللفظ  
الاصطلاح



فان يخرج على

سواء اصل اللفظ في اللفظية او في اللفظية  
في قولنا بغيره كاستعانة بقول القارئ لمصاحبه وهذا طريق قطع  
الى التفسير بالترديد والقارئ الى التفسير بالقارئ على التفسير  
فكيف يحمل العلم بالعلم بالعلم منها لا نقول المدايرين القارئ الدالة  
على اصل المدايرين اللفظية على التفسير والاولى مغنية للعلم بالعلم كما في اللفظ  
بجلائل الثانية فان اللفظية لعلها الكثرة والقرينة تعين واحدا  
منها بالارادة وهذه من زوايا التجوز فان عنيتم بالتفسير والقائل  
بالتفسير في الملازمة الاولى الى نقل الملازمة الثانية ولا شعرا بان الوجه يتحقق  
لكل واحد منها مستقلا اعدادا والاولى كقولهم لنقل يتم البحث لا يقتضي حاشا  
ان هذا الى التفسير والقائل في الباب انما لا يتبع بطريق التواتر والاصول  
بطريق التواتر الترديد والتفسير والقارئ وان عنيتم به النص يحجب  
بوضع اللفظ المعنى حتى يكون طريق التفسير والقائل معهما في التواتر والاولى  
منها الملازمة فقولنا انهم لزوم التفسير والقائل من المعنى لا يجوز الا لفظا بطريق  
الترديد وما ذكره في انبثاق الملازمة في جواز ذلك ومنه الثاني بالمتعرج

لانهم انما يوقع

عز

غير عربية في اوضاع الملازمة الى انهم انما لو كانت حقا في شرعية كانت عربية  
وانما يزعم ذلك لولم يكن مجازات لغوية لكنها مجازات لغوية والمجازات  
اللغوية عربية قطعا غايته في الباب انما لا يكون موضوعه بوضع حقيقي بل  
نوعه في قوله والعرب لم يضعوه لانه المفروض ان ارادوا بوضع حقيقي فلم  
كن بهذا القدر لا يمكن انبثاق الملازمة لان المحققين الشرعية لكونها مجازات  
لغوية بوضع نوعي وان ارادوا من ذلك فظانه ليس بمفروض  
مجازات لغوية نصيب على الحال لمفعول الاول ان في وجوه ان  
صفه في فان المجازات لمحاذاة عربية قبل المجازات  
محاذاة انما كانت عربية اذ استعملت في غير اللفظ اللغوي الصحيح  
اللغوي لا بسبب الوضع الشرعي ان كانت موضوعه في اللغة المعتمدة استعملت  
في احوال بسبب الوضع الشرعي لا بسبب الوضع اللغوي فكيف يصح القول ان  
مجازات عربية واجبة عنه تارة بان يكون كونه عربية انما يمكن  
للعربية انما بازا هذه المعنى تجوزا من جهة المناسبة وان كان  
استعماله ليس من جهة لغوية بل من جهة كونه عربية انما

ضع

الوضع

موضوعه

باللغة العربية بين الاول  
وما نحن فيه اعرضنا في شرعية  
انما استعمل



العرب والاول بعد ان يستلزم صحة التصانيف اللفظية المجازية  
 استعماله وان لم يتصل بالثاني بعد لانه يستلزم صحة التصانيف اللفظية  
 في اللغة المعنى اذا استعماله في غير سبب وضعه اذ المجازية ان لم يكن بينهما  
 لو كانت ولم يكن استعماله لا يجب اقول يمكن ان يجاب عن اصل الاعتراض  
 بن الشاع وانما استعماله بسبب الوضع المسبب عن ذلك سبب  
 المنطق الشرعية المتعديا بسبب الوضع مطلقا في جميع حيث الوضع  
 شرعية ومن حيث ان سببه مجازات عربية ولا فيه فان لا يكون كلاما  
 الواحد ههنا وان لم يصح العرب باحاديها او وضعه لا يقرب  
 من ان العرب لم يعرف من هذه المجازات احواله فكيف  
 وضعها وقوله لعل الا استعماله في تخريم فوجها مثل مجازات احواله  
 واضلح في غير النواحي فهو مجاز على ما اضلح في الوضع النوع ومع  
 التزلزله اى مع التزلزله عن منع الملازمة الاولى تسببه يمنع لطلوع  
 الملازمة في الملازمة الثانية وما ذكرتم في البطالة من الآية الكريمة انما يريد  
 مطلوبكم لو كان الضمير لكل القوان وموجهم لجاز ان يكون للسورة باعتبار

اشد من الملازمة الاولى  
 يراد بـ في المجازات  
 احادها باعتبارها على العرب  
 ولم يكن لادنى أثر فيها  
 غير انهما

الزلال

احتجوا في ان المجاز انما يستعملها على ان يكون كل واحد  
 مناهل الحكم استعماله في موضع واحد لا اللفظ المجازي لم يكن واضلا في ارادة الوضع  
 متفردا لان اللفظ اذ يتغير وهو الاصل في مجازها كتحليله في كل حال اذا كان الكل اذ لا  
 وما يثبت في اللفظ الذي هو غير المدحوم لادى اللفظ في ان يفسر في القيد  
 معنى مجازي فكان اللفظ المجازي في كل واحد منهما وهذا التقرير يندفع سيمور وعطفا  
 ليجوز ان فيها خروج عن محل النزاع جواب المسالعين عن تحصيل المجاز  
 بعد ما قرروه في وجه التناقض ههنا المجاز يستلزم لمقر يتبع ارادة  
 الحقيقة و ارادة المجاز مناهل استعملها السند والدرست خطيا الى ان  
 لا يعمل ان المجاز بهذا المعنى مجاز حقيقة وكان ما دهم المجاز استعماله في  
 موضوع ولم يكن قرينة مانعة من ارادته وهو المسمى بالكناية عند ارباب البيان  
 والامثلة اطلاق المجاز على هذا المعنى وعلى هذا فهم يقولون اذا كان هناك قرينة  
 لاستعمال اللفظ ولم يكن قرينة مانعة من ارادة المدحوم اعمى المعنى الحقيقة  
 حله عليه لعدم المناهات بين ارادة المدحوم وضعه فان قرينة بين الوضوحين  
 لفظية منافاة لهما للوجه المحظوظ اذ يزعم ان يكون المعنى الحقيقة في ارادة

المانعة  
 فكيف يتبع منها وصار  
 قوله ليس بين ارادة حقيقة  
 و ارادة المجاز

في الانهم



وحده وغيره اذ صرح بموجب اتحاد القول بالجوهر في نظر الاستعمال في بعض  
 مجازات اللفظ ثم سأل اذا كان احدهما وهو ما كان احدا والكل في اجزاء او في الحقيقة  
 فانه يجب حمله عليه وجوه العلة ليس يدعى الجواز الازالة لانه يجوز ان يكون  
 سببها شرطا لعدم المانع كما في حيث كان المعبر في استعمال  
المشتركة قد عرفت منع ذلك سابقا في الموضوعين اي في استعمال  
 في مفهومية وفي استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي والمجازي على الاعتبار الاخر  
 اعتبار المفهوم مع قيد الوحدة لقطعية قدره وجهه فلا يفي الجواب الاول  
 في الاوامر قد علم على انه لا يقدم منع على تعلق اللفظ بالشيء في اللفظ في الحقيقة  
 افضل من جعل في خمسة عشر معنى الاول الوجه في الجواب الثاني ان في  
 الذنب في كتابهم فان الكتابة لما كانت متعينة للشرط لم يكن في كتابها  
 كانت منسوبة الى الشا لا باصم نحو كلوا واشربوا الرابع التهديف نحو اعملوا  
 ما تشاءم ويؤتى من الاثر نحو قلتموا لبعضهم جعلها على حدة في سبيل الاشهاد  
 نحو ما تشاءم وان الله تعالى ارشاد العباد عند المداينة الى الاستشهاد  
 رعاية لصحة قول الفرق بينه وبين الذنب لانه لا يشترط في الاشادة والارشاد

لما

لما في الدنيا او لا يفيض التواضع ككثرة الشهادة في المداينة ولا يفيض السكوت  
 الايمان نحو كلوا وما رزقكم الله فان تفرقوا من قديم الامر بل على الامتنان  
 الباع الاكرام للمما مورس نحو ادخلوا بسلام آمنين فان شتم السلام  
 والامن عند الامر بدخول الجنة قرينة الاكرام التماس التسخير نحو كلوا وادخلوا  
 خاسئين لان مخاطبتهم بذلك في معرض تليينهم التاسع المعجز نحو فاقوا  
 بسورة عجزهم بطلب المعاد من الايمان بمبدأ العاشرة الا انه في قوله  
 انك انت العزيز الكريم الحادي عشر التسوية نحو اصبروا ولا تصبروا فاقوا  
 اريد به التسوية في عدم النقص بين الصبر وعدمه الثاني عشر الدعا نحو لا تقربوا  
 الى الله عشر التمني نحو الاياتها الليل الطويل الا بجلي فان اسد لها  
 عدليل الطويل سجيل الا بجلي تسمى بجلالوه الرابع عشر التقدير نحو  
 ما انتم ملقون بقرينة مقابلة مجرم بالعبادة في سبيل التسوية وهو الا بجلي  
 نحو كرم فتيون وقسم انفقوا على ان يصنعوا الفعل الحقيقي في جميع هذه المعاني  
 لان خصوصية بعضها كالتمني والتعجب والتسوية غير متفاد من مجرد  
 ملك الصيغة بل في الواقع النزاع انما وقع في الاربع فبعضها لا يقل

الوجه







الزعم

لواستطاعتهم

کھول

قسم



اتفقوا على ان اسناد الفعل الى الفاعل اقوى من اسناده الى المفعول في الـ  
 حمل كلام الله تعالى على ما هو اقوى وجس الباطن ولا نافع من قبل فليكن الفاعل  
 والموصول مفعولا واجيب بان الضمير لو كان احوال المستلكن فيضير معناه  
 في فخذ الذين يستلكن لادفع من الذين يخافون من الله وهذا غير مدعى  
 المستلكن بل هو الخافون الامر فلا يصح ان يؤمر بالخذ عن اسمهم على انه ينبغي ان  
 فنه بلا عامل لان الخذر لا يعيد الى المفعولين قبل فليكن مفعولا لالخذر او لغيره  
 بان اصابة الفته ليست على الخذر كما يستلزم اجتماعهما مع ولا فاعله لان لا غرض  
 ٤ الفاعل الفاعل والمفعول في غير ضم الفته والتقدير دليل الوجوب  
 ينشئ به في الفاعل بالخذ دليل على كونه للوجوب اذ لا يتدبر على ترك  
 غير الواجب فان قيل منع القول جردا في تقريره وان الآية انما دل على  
 ان مخالفة الامر ما هو بالخذر ولا دلالة في ذلك على وجوب الخذر ولا  
 بتقدير فليخذ للوجوب وهو عين المناس في وادالم ثبت وجوبه يجب  
 الخذر فلم يعمق التهديد قلنا اثبات لمقدمة المنوعة بان هذا الامر  
 فيخذ لا يجب دليل على ثبوت الفته او العذاب في روده في معرض الوعيد ذلك

المفعول

كذلك

على التهديد فان قيل كون الامر المطلق لا يجب يتوقف على كون المطلق  
 لا يجب كون هذا الامر لا يجب يتوقف على كون هذا الامر مستعلا في الايجاب  
 عكس لما ان يكون الايجاب في الامر مستعلا في القربة وهذا القول في مستحق  
 التنزيل اى مع التنزيل عن دلالة وجوب محمد فلا اقل من دلالة على الخذر  
 حين ان الله الامر بهذه القربة يتم معلوما اعني كون الامر المطلق للوجوب مستقفا  
 وعشا ولذلك لا يلزم كيد عن سقوط الجواز الغير الملبس عن انفسه بل هو  
 لا اسديف وانما لا يبدل كذا من ان المراد من مخالفة الامر تركه وان عاين عنه قلنا  
 انما هذا المصد عند عموم العهد للعموم لا ذكر شيخ الرضوان في المنس اذا  
 استعمل ولم يتم قربة تحققت ببعض ما يقع في ذلك كما استغرق المنس انما من غير  
 كلامهم وفي هذا المقام نظر لان المصد عام بالنسبة الى انبياء الله اذ كان المراد منه  
 الدليل المصدري والامر في الآية محمول على المطلق من غير التبع للامر وعيدان في افعال  
 عن محل الزرع اذ الزرع انما هو في المصيبة فعمل لا في مفهوم امر سلطان لا اطلا  
 كانه المظن ومول الامر مطلقا للوجوب فانه لم يحسن الذم اذ كان ينبغي  
 ان يقبل لما كان الامر في الوجوب انما هو محمول على ما تركت متفقا فلا ينبغي الذم والويل

على كون الامر المطلق لا يجب  
 فيدرك قلنا كون الامر المطلق  
 ملابح ليطرأ حقيقة  
 يتوقف





بالع

۲۰

وهو انظر فربما الجازيان لاداة الخصومة في غير استعمال اللفظ في ذلك استعمال  
للاشارة في اللفظ نفسه من غير ايراد المية فظان هذا التي بمعنى رايه على وضع اللفظ  
واربعة في غير جاز انتهى استعمل ان هذه العلامة انما روي على استعمال  
لوجبال نفس في وضع لاصدا اصل التور في الآخرة لوجبال انحصار طريق  
استعمال في ذلك الآخر في التور فظان اللفظ عند وضع لافقه التور  
بغير استعمال في كل واحد من اللفظ طريق تحقيق ذلك بان جعل في موضع  
اختصاص بل من حيث العموم استعمالا لخص من التورين وضع فظان اولادها  
فظان لزم الجازي في الآخرة ما ولا يصل اليه استعمال الفرض من حيث  
كونه موضوعا لافقه التور انما الجازي حتى يروى عنها انما لزم بل اكثر  
على هذا التقدير بل الفرض من انحصار طريق استعمال فيها ودينا  
فتم نسا ودينا قال في الحاشية الذي يكناه سغا عن بعض من  
من حيث انما لا استعمال في اللفظ لانه وقع فظان  
التدرة قال في الحاشية هذا اشارة لافقه وقوله حيث لزم الكتاب  
او الحكمين قد تقدم من كذا فان لا يريد الشئ منه او يريد اللفظ بل هو الكتاب

الغزوة

القديم



الثاني في جواب الجواب وانما يتصور اربعة الطلوع الجواب عن النقص عن ذلك <sup>المعنى</sup>   
 في مباحث الامر على او المراد من استعمال القدر المشترك في معقول   
 قابل على انما مشترك في القدر المشترك بين الجواب والندب <sup>في الحقيقة</sup>   
 والقران والندب في الاستعمال التفتي الحقيقة في الحكم في   
 كون الامر في القران والندب في الجواب والندب على سبيل الحقيقة لا في   
 بسبب من ان الامر عندنا في حقيقة في الجواب فقط لان كون الندب   
 معنى ممازجا بهذا الاعتبار لا في كونه معنى حقيقيا باعتبار وضع اللغة <sup>المراد</sup>   
 بالحقيقة الحقيقة الغير بحيل الخطا بمراد اذ كل الصحابة فهم في ان <sup>في الحقيقة</sup>   
 فكل واحد في فعله لان غاية في الباب لم يكن ذلك اجابا عما سئلوا به   
 بحجة انه لا فعل ولا فاعل على ان جعل الله على الجواب بجزان يكون <sup>في الحقيقة</sup>   
 من القران او منوطا بجهتها وسم فلا يصح على فيهم وهذا يدل على   
 قيام المحجة عليهم بذلك في نظر ان العادة قد جرت في باب النظر   
 في كونهم مستندهم فلو كان لهم على ذلك فحقه لقلوا ولو فقدوا لوصل اليها   
 وقد يتناقض في موضع من كتابنا ان اجابا حجة هذا ان راوي

فهم

المراد

انما يتحقق في كل من تحققت فيهم فيهم ان راويها اطلاع السكون في ذلك <sup>في الحقيقة</sup>   
 من الحقيقة في وجود امنا <sup>في الحقيقة</sup>   
 متباين الى العلم فيكون خير امن لا يشترط له وجودا في الجواب في الندب   
 مع قطع النظر عن وجود الامتياز الجواب عن ان حقيقة في الجواب والندب   
 فلا بد من ان يكون ممازجا في الندب والامر لا يشترط له الجواب في الندب   
 في الجواب والندب هذا على ان الحقيقة في الجواب في الندب   
 عن القرية في كونه مستندهم وعنده ان الاول من علامات الحقيقة وان في   
 من علامات الجواب فلا <sup>في الحقيقة</sup>   
 لا يدل على كونه حقيقة فيما وذلك في كونه كونه ولا يدعي   
 على ذلك <sup>في الحقيقة</sup>   
 والندب على الجواب في كونه ان الامور القولية والندب في كونه على الجواب   
 في كونه ومنها محمول على الندب في كونه محمول على الجواب في كونه   
 مورد العمل المذكور في كونه في كونه محمول على الجواب في كونه   
 الجواب في كونه محمول على الجواب في كونه ذلك في كونه في كونه

1111





هو متحقق وجوب شيئا به الذي يتلوه من انما فصل ان ذلك القسم لا يكون  
 من نوعي عقل شيئا او امكن ان يشيع في جميع ذلك الامكنة بان القسم  
 مجرد ذكره حسن على نفسه بوجوب حصوله في العلم بان الله العزيم على السبل  
 عليه كسب من غير شين احديها نقية ولا غير عقيدة ويردان في النقي اما  
 او شوا من غير السؤل المذكور وقد يجاب بان يجوز ان يكون لا يستلزم عدم العلم  
 بل ان يكون ذلك العقل في العلم وهو محتمل ان يجمع تلك الامور الى  
 جميع القسم سواء استعمل في فعله او لم يستعمل في العلم المقسم  
 به بمعنى الوجوب عند الطلاق في هذه الصيغة ولا يحل ان يجمع موارد  
 استعمالها على ان المقسم هو الوجوب فيلزم في قوله الامور  
 اشارة الى ان اشارة المقسم لا يزم ان يكون مقيدا للعلم بل يكفي باطن  
 وادرو عليه بانه لا اشارة في ذلك الامور انما هي في جميعها  
 العلم وان كان كل واحد منها لا يقيد العلم بها كالعقد في المراتب  
 من تلك الاشياء الى انما استعملت في العلم من غير فصل شيئا  
 فلفظ من الوجوب والندب لا يستلزم استعمالها في الاستعمال

١٢

ان حقيقة والابعد منها الا ليل دليل على عدم وجوب السبل على الوجوب  
 ما ذكرنا ومن انحرار المتبادر عند الطلاق الله والبا من علمات الحقيقة  
 مجرد استعماله في الندب لا ينافي حقيقة كونه حقيقة لا يمكن محاذاة  
 الامور وهو متبادر العين ذكره من الاشراك مشتركة بين الاشراك  
 الاربعة اي مشتركة لفظية بين الوجوب والندب باقوة التمهيد او لا  
 يتصور الاشراك المعنوي لسانها القدر المشترك بينهما في الجواب عما  
 بالاشراك اي الاشراك اللفظي بين الوجوب والندب بوضوح  
 سيدنا قد يستفاد العلم ان حقيقة كونه من قبل استعمالها  
 في العرف فيجب بالحق في ذلك الاشراك على قسمة الاشياء  
 ليس واجب وانما كسب الاختيار اذا لم يقبل او بلغ الجواز كقوله لا  
 صا صارت الحقيقة مع مجردة صا الجواز حقيقة غريبة فيقول اللفظ عليها  
 الاطلاق وانما يتلوه في العقد فان كان قبل استعماله حقيقة على  
 عند الاطلاق لا يزعج ان ساء او غلبها فلا شك في الاطلاق لا يزعج  
 الحقيقة والعلانية من الجواز كقوله التوقف في شأن وقع في الكون واليسنة

الغير

يستلزم التوقف على ما لا يمكن  
 فذلك كقوله انما كسبه

لان كنهه من اهل الكرامتهم صنفه الاصحح وحاشا له ان يفرق بين  
 العدة والكثير وانما قلنا على طلب الحقيقة في الحقيقة المعروفة عن التوبة  
 فهي حيث هي عام شرط لا يشترط ان تكون الصيغة افضل من غيرها بشرط  
 الامكان كما لا خلاف في ذلك بل لا يمتنع ان يكون في كل مرة صيغة واحدة  
 او فكل مرة صيغة مشتركة واعلم ان هذا ما خاضنا سبب العلم به  
 الى الحقيقة من شرط كماله في الذريعة وهو القول بالاشتراك في الحقيقة  
 من الاستفهام بانك اردت هذا ذاك وهو قول في الاشتراك  
 ولو كانت واحدة او لا لم يلزم ان يكون في كل مرة صيغة واحدة  
 منها ولا يستلزم كونها واحدة في كل مرة من الاول ان الاستفهام من  
 عن افراد السوالم في انه اذا قيل الحق في حق من ان في امرته الكافرة  
 ومن ان في ان الاستفهام علم لا يدل على احد او اصله الحقيقة  
 معارضة بما لا يرد من الاشتراك اذا عرفت هذا فنقول منهم من  
 نسب الحق بحيث يمكن الاداة في اشتراك حيث قال يمكن  
 ان يكون المراد انهم لم يجدوا صيغة واحدة اولئك الذين يكون

الاولى لها هي

المراد انهم لم يجدوا صيغة واحدة في اشتراك في الحقيقة المعروفة عن التوبة  
 انهم وقالوا قلنا في طلب الحقيقة في الحقيقة المعروفة عن التوبة  
 لولا عدم العلم الواقع في الحقيقة من غير العلم في الحقيقة المعروفة عن التوبة  
 وهو الامر المشترك في الحقيقة في الحقيقة المعروفة عن التوبة  
 انما قيل لما ان لنا من الاطراف ايجاد حقيقة الفعل في الحقيقة  
 من صيغة الفعل في الحقيقة المعروفة عن التوبة في الحقيقة المعروفة عن التوبة  
 الصيغة المعروفة والكلام في هذا من حقيقة ضرورة ان الحقيقة في الحقيقة  
 مشتركة وانما قيل ان في الحقيقة المعروفة عن التوبة في الحقيقة المعروفة عن التوبة  
 احد ما او كذا لان من لم يمتدح الصيغة في الحقيقة المعروفة عن التوبة  
 المتأخرين من العدة بالمرء فلا يكون لانه لم يمتدح ولا لوجوده في الحقيقة  
 وان كانت لانه لوجوده في الحقيقة المعروفة عن التوبة في الحقيقة المعروفة عن التوبة  
 لانه لم يمتدح في الحقيقة المعروفة عن التوبة في الحقيقة المعروفة عن التوبة  
 عدم ذلك لانه في الحقيقة المعروفة عن التوبة في الحقيقة المعروفة عن التوبة  
 عليها باللائمة لم يمتدح في الحقيقة المعروفة عن التوبة في الحقيقة المعروفة عن التوبة

عدم ذلك لانه في الحقيقة المعروفة عن التوبة في الحقيقة المعروفة عن التوبة  
 لعدم ذلك لانه في الحقيقة المعروفة عن التوبة في الحقيقة المعروفة عن التوبة



كما شدة الضعف فلا تروا انما كذلك غير متناول للعدد  
 لا نسبة العدد الى اصل الفعل نسبة الزمان الى المكان والآلة الى العمل  
 فكذلك لا يلزم الفعل على هذا الاتفاق كقولنا على كل مصدر حقيقة  
 التي هي المطلوبة بلا غير ما اشارة الى الرفع ما يرد بها من ان حصوله  
 بالرفع لا يلزم بان يكون العبد لها او خلاف ذلك كما جاب عن سؤال  
 الاشكال المذكور في بعض النسخ انما هي كقولنا على كل مصدر حقيقة  
 المطلوبة بغير ما يرد عليه من غير ما يستدل الفاعل بالرفع مع جوابه وحيث  
 هو كقولنا على كل مصدر ما بان ذكره من غير ما وقع السؤال فيما بعد لرفع  
 الاستدلال فلا يكون كقولنا لا تروا وتغير الى اشارة الى ان في التور  
 اعادة صفا والليل المذكور في عبارة اخرى او حاصل ان الامر لم يرد عليه  
 الفعل والروضة والكراخا رجا عن انما فاسد ما بقا على المذهب  
 والاعلان في عدم الدلائل من انما من صفات الفعل والموقف  
 لا دلالة على شيء من صفاته فاللذات على انهم لا دلالة على الفرق بين التور  
 من وجهين احدهما ما ذكرناه وان في التور الاول على ان العبد لا

واحيث

كما عينا وشعنا وانما انما فلا تروا على ان لا دلالة على ان العبد لا يلزم  
 ولا يلزم على المذهب كما فصل في بعض النسخ فائدة ثم انه لا خلاف في ان  
 ليس المفهوم من الامر لا طلب ايجاد الفعل اعني المذهب المستند  
 بوجه اوله ان الروضة والكراخا وان كانا موضعين للفعل المصدر كقولنا  
 ان يكون العبد بينهما من مفعول المصدر والروضة معا والاولى  
 بقوله وان في الثانية ان الاصوليين اختلفوا في ان المطالبة بطلب من  
 نفس المذهب المطالبة او بغيره من غير ما توافقه كقولنا في الثاني  
 والاشكال الثاني في الجزئي هو المذهب المعقود بغير الروضة وثالث ان يكون  
 صحيح في شرح المفضل ان المذهب مفعول للمذهب مع قيد الوحدة المطلقة و  
 اطلاقه على الواحد بغيره كقولنا علم بغيره فان مفعول المذهب المستند  
 على الواحد بالجماز ومعهذا الاقوال والاشكال الثاني كقولنا في بعض النسخ  
 تارة ومعهذا كقولنا في ان كجاب عن الاول بان لا تروا تارة  
 وان تروا بالكرار من غير شافض ولا تكرار في ذلك على انها لا تروا  
 في الموضع لا وقتي احدهما كقولنا ولا تروا في علم الظاهر الى خلافه وكجاب



بان كل واحد منهما خلاف الاصل انما يكون في التامين وعلى التامين هو ما  
 من على خلاف التامين انما في بان من كل التامين هو ما من كل التامين  
 من حيث هو كونه في كل من هو حقيقة التي من كل التامين هو ما من كل التامين  
 الفصل لا بد له من التامين بان من كل التامين هو ما من كل التامين  
 التامين بان من كل التامين هو ما من كل التامين هو ما من كل التامين  
 الطبيعة في كل من كل التامين هو ما من كل التامين هو ما من كل التامين  
 اضاع على التامين انما في كل التامين هو ما من كل التامين هو ما من كل التامين  
 الاول بان من كل التامين هو ما من كل التامين هو ما من كل التامين  
 ما من كل التامين هو ما من كل التامين هو ما من كل التامين هو ما من كل التامين  
 كجوز ان يزل على كل التامين هو ما من كل التامين هو ما من كل التامين  
 جميعا وانما في كل التامين هو ما من كل التامين هو ما من كل التامين  
 قبل نوم ذلك من كل التامين هو ما من كل التامين هو ما من كل التامين  
 اثبات التامين هو ما من كل التامين هو ما من كل التامين هو ما من كل التامين  
 كما ذكره في كل التامين هو ما من كل التامين هو ما من كل التامين هو ما من كل التامين

هو الطبيعة  
 المستفاد من كل التامين

بالمرة

بان كل واحد منهما خلاف الاصل انما يكون في التامين وعلى التامين هو ما  
 من على خلاف التامين انما في بان من كل التامين هو ما من كل التامين  
 من حيث هو كونه في كل من هو حقيقة التي من كل التامين هو ما من كل التامين  
 الفصل لا بد له من التامين بان من كل التامين هو ما من كل التامين  
 التامين بان من كل التامين هو ما من كل التامين هو ما من كل التامين  
 الطبيعة في كل من كل التامين هو ما من كل التامين هو ما من كل التامين  
 اضاع على التامين انما في كل التامين هو ما من كل التامين هو ما من كل التامين  
 الاول بان من كل التامين هو ما من كل التامين هو ما من كل التامين  
 ما من كل التامين هو ما من كل التامين هو ما من كل التامين هو ما من كل التامين  
 كجوز ان يزل على كل التامين هو ما من كل التامين هو ما من كل التامين  
 جميعا وانما في كل التامين هو ما من كل التامين هو ما من كل التامين  
 قبل نوم ذلك من كل التامين هو ما من كل التامين هو ما من كل التامين  
 اثبات التامين هو ما من كل التامين هو ما من كل التامين هو ما من كل التامين  
 كما ذكره في كل التامين هو ما من كل التامين هو ما من كل التامين هو ما من كل التامين

بالمرة















[illegible][illegible]











في نفس اول كلامه ان قوله من المقتضى ان الامر المتعلق بالسبب لا يتوقف على  
 في الحقيقة كقولنا ان الشرط في الشرط فان مقتضى وجود الشرط وجوده  
 منه ومنه في قوله من المقتضى ان الامر المتعلق بالسبب لا يتوقف على  
 مطلقا سيما كان او غير نفس الامر بل مقتضى وجوده على ان مقتضى وجوده  
 وفيه نظر وجوب احدهما ان مقتضى وجوده ان مقتضى وجوده كذا مقتضى  
 مقتضى وجوده ان مقتضى وجوده ان مقتضى وجوده ان مقتضى وجوده  
 متعلق بالوجود مطلقا وانما ان مقتضى وجوده ان مقتضى وجوده  
 قوله انه مرد في الشرط على بيان محل النزاع فتبين ذلك من كلامه  
 العادة فتبين ان النزاع في وجوب مقتضى الامر بسبب على الاطلاق من ان  
 ذلك الامر مقتضى الامر مطلقا كما في قوله انه مقتضى الامر في الشرط  
 تفسيره كيف تجتمع فيهما واحد في نفس الامر من الواجب على مقتضى  
 مقتضى مقتضى النزاع انما هو في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 جعل جميع محل النزاع ان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 الفعل ان كان ذلك مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى

الفاعل في الشرط والامر في ذلك مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى

الزجاج

مع الشيخين والشيخين  
وجردايب

او يتحقق السبب في السبب لا يبعد وجوده او اختلافه عن الزمان حاصل السبب  
 العلة في السبب مطلقا وتعلقها بالشرط في العلة فارق فالعلة كما في  
 الامر بالشرط والشرط في السبب محتمل من انما نحن ان نزيد المتأخرات على  
 ان المراد بالعلة ان غير السبب من الشرط في ان يخلو من مقتضا  
 الاختصاص فغيره على ان السبب جعل الشرط على ان التكليف لا يتحقق  
 التكليف في السبب لما في العلة من مقتضا الشرط فانه يجوز ان يكلف  
 بالشرط في العلة وهو العلة في مقتضا ان التكليف لا يتحقق في الشرط  
 بالشرط في العلة وهو العلة في مقتضا ان التكليف لا يتحقق في الشرط  
 الصانع عليه السبب الى العلة كوجوب الحق في وجوب العلة فانه مقتضى السبب الى  
 العلة والسبب متعارف في نظر ان ما في العلة في نظر ان ما في العلة  
 شرط في العلة وهو العلة في مقتضا ان التكليف لا يتحقق في الشرط  
 كوجوب العلة وهو العلة في مقتضا ان التكليف لا يتحقق في الشرط  
 كوجوب العلة وهو العلة في مقتضا ان التكليف لا يتحقق في الشرط  
 كوجوب العلة وهو العلة في مقتضا ان التكليف لا يتحقق في الشرط





فغيره من شروط خلافه يعرف انما وصفه انما وصفه انما وصفه  
 بذلك من جهة كونه من قبل ادعى بعضهم فيه الاجماع او غيرهم  
 فمنه من يوجب الحقيقة في نفسه على انفسه من جهة الحقيقة في انفسه  
 في وجوب السبب وان القدرة غير حاصله مع المستندات  
 اي وحدة بل من جهة سببها سببها سببها سببها سببها  
 وضع الاخرى لا سيما اذا المراد بالقدرة فعلها القدرة بها لعدم  
 ان لا يكون له لا يترتب سببها سببها سببها سببها سببها  
 حدها اشارة الى ان فعلها التكليف بها او قدره القدرة  
 في محله ولكن مرجح سببها والراجح تعلقها بها لان الله تعالى  
 تعلق التكليف بها وتعلق القدرة بها فكان ان فعلها القدرة بها  
 تعلقها فكان فعلها التكليف بها بواسطة تعلقها بسببها استا  
 بدون الاستباة او تميزه من المقدور لا يميزه من فعله وتركه  
 مكنوا الاستباة لان فعلها تميزه وتركه واجب عند عدم  
 السبب وبكيفية وجوده في نفسه لان انتفاع الفعلية بالغير لا

ما يريه

بسيارة

امكانه بالذات وهو المصالح والقدرة والنظر والقدرة والقدرة  
 فالواجب حقيقة هو اي هو من جهة السبب في هذا الكلام القول  
 بان الوجوب في الحقيقة لا يعلل بسبب في هذا القول كما اذا  
 اي تعلق القدرة بسببها سببها سببها سببها سببها  
 بعد ان كان سببها ان انضمام سببها اليها في التكليف وان  
 برجوبها من جهة قدرتها الاستبعاد وعلى التقديرين في سببها  
 استلزام الوجوب بسببها سببها سببها سببها سببها  
 ان القدرة تعلقها بسببها سببها سببها سببها سببها  
 التكليف بها على بعض الامور ليس من بعض العمل لعدم وجوب  
 انية كاشرة وانما كاشرة من سببها سببها سببها سببها سببها  
 اشى يوجب سببها سببها سببها سببها سببها سببها  
 اشرة وقيل لا فيها وشروطها من جهة السبب في سببها سببها  
 لكنه غير معتبر وفي الضميمة على القول الى العمل الغير  
 لان تعلقها بالامر على القول لا ينعف في البحث عن سبب



میں

۱۲

بشيء من غير ذلك ذلك الفعل <sup>فإن</sup> لم يملك الفعل فصار خرج من شرط  
طلب ذلك الشيء الشرعي لا يقع عند العقل تصحيح كلامه بأنه غير  
فذلك كما يشهد به بيان القول أما عليك أن تعلم أن تركه استوجب  
إتباعه بحيث لا يملك عدم قطعها ولو كان على سطح فإن مخالفتها عوقبت  
بتركها الكل لا على السبب ثم أتى وفيه نظر لأن جواز التصريح بعدم وجوب  
عدم جوازها في قوة الشارع فيها دليل ثم قال بأن الوجوب بعدم  
التصريح بعدمه وإن لم يملك التصريح بوجوب التصريح بعدمه  
جواز التصريح وعدمه ثم محل النزاع فإن لا يسمع قول أحد بلاية في وجوب الشرقة  
في محل النزاع بأن بعدم السان على أنه لا يسمع ذلك فأن يسمع في غير الشرط  
والأدلة فلا والله لم يكن شرطا شرعيا وأما من بعض المحققين بأن  
التصريح بعدم الوجوب لا ينافي في ظهور الوجوب عند عدم التصريح لانه  
بجواز التصريح بخلاف الظاهر أقول البعز من أهل العلم لم يفرق  
المقدرة في ظهور الوجوب عن غيره الفرع من الإيجاب  
وإيجاب الشرط وإن كان الظاهر كسابقه فإن لا يشترط في صحة التصريح





عن المقدور غير مقول لا يجابا بتوقف على الجواب والى الجواب بتوقف على المقدور  
 غير واجبا بتوقف على المقدور غير مقول كانت المقدور غير متوقف على الجواب  
 وانما من انما هو لازم الدور في قول حصول المقدور من غير انما هو لازم الدور  
 انتهى على نفي الجوابا بتوقف على الجوابا بتوقف على الجوابا بتوقف على الجوابا  
 حتى تنفي المقدور بتوقف على الجوابا بتوقف على الجوابا بتوقف على الجوابا  
 وجوب بعض المحققين نقضا انما لا يتصور ان اذ كانت على تقدير وجوب  
 المقدور انما هو لازم الدور انما هو لازم الدور انما هو لازم الدور  
 تركب انما هو لازم الدور انما هو لازم الدور انما هو لازم الدور  
 وعلا تقدير وجوبه بتوقف على الجوابا بتوقف على الجوابا بتوقف على الجوابا  
 فبما ان الحكم يجوز ان لا يعطى لا شرعي لما كان من الجواب  
 ان العقل واجب جواز تركه مقدور وكان هذا هو لازم الدور  
 الترك له شرعي كان يترك ذلك بان الامر الشرعي لا يجوز له ان يتوقف  
 بغيره على شيء وهو لم يتحقق فكيف يتحقق الجواز اذا وان يتحقق  
 المقام دفعا انما لا يهمل فحال جواز ترك المقدور من غير انما هو لازم الدور

العقل

العقل من الشرع لان العقل في غاية جبروت كونه مستفاد من العقل فالتفكير  
 من التفكير ثم من نشأته التوهم هو اطلاق القول في التفكير جواز الترك  
 يعني فمضمون الاطلاق ليس جواز الترك ثم شرع فصار محلا لا لغيره بل لغيره  
 اذا المراد منه الجواز في ترك العقل في غير الجوابا بتوقف على الجوابا بتوقف على الجوابا  
 لعدم تحقق الحكم الشرعي في منعك ان تستفاد من الحكم العقل ليس له  
 يستفاد من الشرع فبما ان تعاضد العقل في نقل شايخ ترك الترك الاحكام  
 كانت شارة الى وجوبه لا بقوله وجوبه تحقق الحكم العقل شارة الى وجوبه  
 بانما هو لازم الدور انما هو لازم الدور انما هو لازم الدور  
 وانما يستفاد من الجواز ترك الترك الملزوم كانت شارة وانما ينافي وجوبه  
 بخلاف حكم العقل بجواز تركه فان الامر من حكم العقل بجواز تركه  
 وانما لا ينافي وجوبه فبما انما هو لازم الدور انما هو لازم الدور  
 من تركها لتعليل الاستدلال في ترك الفعل لا يتحقق من ترك  
 المقدور فبما انما هو لازم الدور انما هو لازم الدور انما هو لازم الدور





الفائدة

25

التخصيص من التعميم بالاعتدال المقتضى للفصل واخرون الى انه فيسئلتم  
 الاستدلالهم وجوابه سيقدر كما هو المذكور في الجواب ثم الاستدلالهم  
 ان الاول على اعتدال العام والاشارة على اعتدال الخاص وهو من  
 مطلق الاستدلال ومصحح بشبهة الاول من المطلق والمصحح  
 بمعنى الفاعل على انه ان لم يقسم المطلق الاستدلالهم فهو جوابا  
 للمعنى المقتضى قسم جوابا بشبهة اعتدال ان مفاد الامر لغة وعلم الوجوه  
 فانه في شبيه عرفه ما اذا هو المتبادر عند الاطلاق وفي الثاني ما يستلزم  
 دلالة على ذلك في وقت ان لم يعلم عدم ونحن نقطع بان تصور  
 حقيقة الامر لا يحصل من الاطلاق الى تصور ضد الخاص لا  
 من الغيب الى ان الزاد بانها من الغيب للعام بالمعنيين فاذا ردت  
 ان الدليل يخرج من الدعوى لعدم استفادة اشفاء الدلالة على العام  
 منه وان الزاد المعنى يشترط ان يكون مكنى عن العام به غير فالدلالة  
 الاثرية في حقيقة نسبة الاثر الى شرط حاصل الامر علم الامر بان المتبادر  
 باحد الاعتدال ودون المتبادر لا يتحاذر لطلب الحاصل لم يعلم بان





وانما يجب ان يكون رتبة حركاتهم الفاضلة في شدة ولا تخلافا  
 اي ان لم يتباين في شدة فاما ان رتبة حركاتها في شدة لا يتباين  
 ليجتمع في محل واحد اما الله في شدة فاما الله في شدة فاما الله في شدة  
 المشوون فلا يبالوا بجملة الزمان في شدة فاما الله في شدة فاما الله في شدة  
 ولو ان رتبة حركاتها في شدة لا يتباين فاما الله في شدة فاما الله في شدة  
 العوارض في شدة فاما الله في شدة فاما الله في شدة فاما الله في شدة  
 ضرورة انه يتحقق في الحركة الارضية والنفس السكون  
 الذي هو صفة لها في شدة فاما الله في شدة فاما الله في شدة فاما الله في شدة  
 صفة وانما مشع وفيه نظر لان العلم بالذات في شدة فاما الله في شدة  
 فليس كذلك في محله وانما العلم في شدة فاما الله في شدة فاما الله في شدة  
 الرجل في شدة فاما الله في شدة فاما الله في شدة فاما الله في شدة  
 ثم لو جعل المحل هو الامر لا يتباين في شدة فاما الله في شدة فاما الله في شدة  
 يكونه امره في شدة فاما الله في شدة فاما الله في شدة فاما الله في شدة  
 تحركه في شدة فاما الله في شدة فاما الله في شدة فاما الله في شدة

في

فيكون واحدا في رتبة حركاتهم الفاضلة في شدة ولا تخلافا  
 لانه تكليف غير الممكن وانما يكون في شدة فاما الله في شدة فاما الله في شدة  
 الوجين وانما حركاتها في شدة فاما الله في شدة فاما الله في شدة  
 لكن ما ان رتبة حركاتها في شدة فاما الله في شدة فاما الله في شدة  
 الامر في شدة فاما الله في شدة فاما الله في شدة فاما الله في شدة  
 هو نفس الفعل المأمور به في شدة فاما الله في شدة فاما الله في شدة  
 فيكون حركاتها في شدة فاما الله في شدة فاما الله في شدة فاما الله في شدة  
 فاما الله في شدة فاما الله في شدة فاما الله في شدة فاما الله في شدة  
 ان تحركه في شدة فاما الله في شدة فاما الله في شدة فاما الله في شدة  
 طلبه في شدة فاما الله في شدة فاما الله في شدة فاما الله في شدة  
 في شدة فاما الله في شدة فاما الله في شدة فاما الله في شدة

في الجواز ان قيل انما هو سبيل الى ان  
 اسبغ على سبيل اوله المتجاوزين على  
 بهناني بخير من كل من المقتضى من الزكوة  
 اي كل من المقتضى من الزكوة لم يثبت  
 ان لم يثبت انهم في الزكوة لا يجزئ  
 كونه في الزكوة في الزكوة في الزكوة  
 خالفت في الزكوة في الزكوة في الزكوة  
 لان ذلك لا يثبت انهم في الزكوة  
 منع للملوك في الزكوة في الزكوة  
 فلو لم يثبت في الزكوة في الزكوة  
 لانه لم يثبت في الزكوة في الزكوة

مخرج

مندان الامم من جهة القائلين بالاسلام  
 مطلق الدلالة انما هي في الزكوة  
 بعضهم كما كان لكل واحد من الزكوة  
 الدلالة انهم على التمسك به في الزكوة  
 فثبت انهم على التمسك به في الزكوة  
 مستند لم يحصل له وهو كما في الزكوة  
 فثبت انهم على التمسك به في الزكوة  
 وفي الزكوة في الزكوة في الزكوة  
 فثبت انهم على التمسك به في الزكوة  
 فثبت انهم على التمسك به في الزكوة



الاصحاب

636

مستفاد من الشرح هو ان لا يثبت في الكلام في الازالة  
 والى تتركب الهمزة لا تعقل مستفاد من الشرح على ان لا يثبت  
 في الازالة شريك في مفهوم الازالة حيث لا الترتيب لان  
 ثبت على الشدة والحدوث فلا يتحقق التكليف لانها شرط واما  
 هو هذا الى الفعل في الازالة لا يثبت من فعل المأمور به  
 او فعل من هو المطلق الزك على ان لا يثبت في الازالة  
 او من هو المطلق الزك على ان لا يثبت في الازالة  
 الزك على ان لا يثبت في الازالة الزك على ان لا يثبت  
 بما لا يثبت لان الزك على الفعل من كونه متبعا له  
 ما يثبت من الزك على ان لا يثبت في الازالة الزك على ان لا يثبت  
 الزك على ان لا يثبت في الازالة الزك على ان لا يثبت

لا يثبت في الازالة الزك على ان لا يثبت في الازالة  
 ان يثبت في الازالة الزك على ان لا يثبت في الازالة  
 من يثبت في الازالة الزك على ان لا يثبت في الازالة  
 مستفاد من الشرح هو ان لا يثبت في الازالة الزك على ان لا يثبت  
 في الازالة الزك على ان لا يثبت في الازالة الزك على ان لا يثبت  
 يشي بتركيب الازالة الزك على ان لا يثبت في الازالة  
 ان يثبت في الازالة الزك على ان لا يثبت في الازالة  
 فالتمس في الازالة الزك على ان لا يثبت في الازالة  
 كل الازالة الزك على ان لا يثبت في الازالة  
 هذا مستفاد من الشرح هو ان لا يثبت في الازالة الزك على ان لا يثبت  
 الحصر هو مستفاد من الشرح هو ان لا يثبت في الازالة الزك على ان لا يثبت



شرح المقدمه وهذا كذا شرح فطلب المحققين شرحا واجعل  
 كالا سئل ان محقق المصنف لا يستدل القائلين لا يدرى  
 بكسر الهمزة كور وغيره واذا كسر الهمزة في ان الامر لا يحصل في  
 حين الامر فهو لفظ الضم والاسم والكلمة فكيف يتصل الامر  
 اذا كان العاقل هو محقق المصنف لا يدرى كذا وكذا في قوله  
 في موضع آخر ان محقق المصنف لا يدرى في قوله الاول اذا وقع  
 من تصور وتصور متعلقه كالمأمور به لا يدرى في قوله الثاني  
 فيه كذا في ذلك بل يصح في قوله في قوله في قوله في قوله  
 المفهوم والمنطوق ان منطوق الكلام قد لا يكون مقصودا وانما  
 ولم يكن له شعور به لغير ذلك لا اشارة وقد مثل بقوله  
 محقق في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله

شرح

ان من يدرى في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
 انما لم يستنبط هذه الطريق كما في قوله في قوله في قوله في قوله  
 لم تصور وفعلم ان الامر لم ينفك بالبرهان ان لم تصور في المحال  
 كان محال لم يكن محال في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
 دل عليه حال الامر على معنى الصريح وان المحال تصور تصور  
 متعلقه وحكم عليه ان الامر على ان ذلك استنبطه بان  
 والتفكر في معنى الكلام وان محقق المصنف لا يدرى في قوله في قوله  
 الواجب في ذلك في طلب المحققين في قوله في قوله في قوله في قوله  
 مأمورا بها كذا في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
 اشئ مأمورا به شعورا لغيره في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
 في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله





المحقق في المحرمات كمن كان الغنى مقدراً وموقوفاً عليه  
 وانما في منه في الوجوه بل لا يوقف من الطرفين كمن وقف عليه بين  
 الفعل يوقف على ما له الذي هو ما كان من حصول جميع الخصال  
 وعدم جميع الخلفات والاشكال كمن كان موقفاً له منع من يوقف  
 حصوله على تركه لان الموقوف على الجميع يوقف على كل واحد من جزاء  
 بالضرورة فيقوم توقفه على تركه فلهذا فلهذا وهو موقوف  
 منعاً لا خيراً وهو قوله من سئل عن المحرم فاما البعض  
 فيستبعد تحريم المعلوم دون تحريم عليه وهو كمن كان  
 حائراً لا يوقفه وهو كمن سئل العذر كمن يستبعد عقلاً وانما  
 العذر مع العلم في التزم بغيره كمن استبعد العقول وكذا اذا  
 كانا معلولين لمصلحة واحد من غير ان كان الا لازم

والمعروف

تفريده

والمعلوم معلولين بامره واحدة كان تحريم احد المستلزم تحريم الآخر  
 والاشكال في التحريم بالكلية وقف تحريمه على استثناء التحريم  
 اذا اشتمل في احد المعلولين شخص من المستلزمين شخصاً من المستلزمين  
 اختصاصه بالمعلول الاخر وانما بطا الممار ان تحريم الاخر ينفق تحريم  
 المعلوم اذا كان المعلوم معلولاً له وفيه نظرنا لانما ان اشفا التحريم  
 في احد المعلولين ينفق اشفاؤه في الثاني فان تحريم المعلولين يستلزم  
 تحريم العلة خاصة وانما اشفا المعلوم لا ينفق اشفا الا لازم وانما تحريم  
 المعلول كونه غير مقدور من غير تحريم عليه يستبعد كونه معلولاً للتحريم  
 كونه مقدوراً في نفسه تعلق التحريم بالمعلول كما في نفسه انفسه  
 فان اشفاؤه في المعلول لا ينفق اشفاؤه في العلة سيما ان  
 لازم اختصاصه بالمعلول الاخر من غير ضرورة الغرض من تحقيق

في عدم من حيث هي عليه لا يتم لانها في حقها  
 فخرج من عدم ثبوت العدة في القول لا يلزم ذلك لكان التبرع  
 من جهة واحدة وليس كذلك ان العدة في حق من حيث هي عليه  
 في قولهم لا يلزم اجتماع التفتيش في ذلك جهة واحدة  
 اذ اختار الى ان يكون التفتيش على كون تحريم اعدائهم مع  
 اشتغال العدة ولا يشترط فيها مقتضاها في عدم العدة الى مقتضى  
 التفتيش او لا ولا يلزم ان يكون مقتضى العدة كالتفتيش في  
 الاحكام لوانه في منع اجتماع صكين منها في التفتيش ثبت  
 قول الكعبى في ضمن فعل كترك التفتيش الشرع فانه يحقق  
 من كان الاعضاء او طباق الفم وفيما عده هذا القول  
 اشارة الى التفتيش الكراهية والمراد من مراده في كونه

في عدم من حيث  
 هي عليه لا يتم

حجة

واجبة تحصيل ان اراد الواجب الواجب في كل ما لم يرد فيه  
 الترتيب هو المباح لكل واحد من المباحين في المباح واجبا فانه  
 ان الواجب يتحقق في نفسه فذلك انك البطلان لان الكل اذا  
 كل ما عده المباح في تحصيله في الواجب تحصيله في تحصيله  
 لان الكل يتحقق مع افراد في الوجوه وان اراد ان المباح  
 التفتيش الواجب في تركه هو المباح في المباح في الواجب  
 لكن في اجابة غير انه لا يقع قول الكعبى في المباح لما عده لا يرد  
 بوجوبه مع لا يوجبه عدا فقط ولا السب ففان في شرح المباح  
 قصده في المباح لما لم يكن واجبا عند التفتيش تركه هو المباح  
 او كانت تلك الاشياء غير موصوفة لم يكن واجبا غير انه  
 اذا التفتيش انما يكون من حيث المباح وكما لم يرد فيه



فيه زعم من موضوع الاطلاع فان جمال الكفاية ليست كونهما  
 حاصل في كل شيء فانهما واجب الوجود بل يكونان والتحقيق في رده  
 فتبين ان فعل الوجود العقل يتوقف على ان لا يتوقف على حصول  
 شرطه كقوله في الشوق اليه المودة في جميع وانما هو في الماهية  
 الشرايط او لغيره المانع لان الشاغل في الماهية انما هو الوجود وحده  
 لعدم كماله في محله اذ التمهيد هنا فنقول في كل اجزاء لما كان متوقفا  
 على حصول الشرايط المذكورة وعلى دفع الموانع غير السابغ واما  
 كان تركه المانع الشرايط وهو العارضة عنه واما الوجود المانع  
 واما ما سبق كان الترك مستند اليه ولا يحتاج الى التوقف فانه  
 ذلك لا يكون كان لانه لا يكون غير مستند اليه في الوجود لا يرب  
 فان الترك مع وجوده الصافي عن كل شئ لا يحتاج الى شئ

لا يكون

لا يكون

ثم انما هو في ما من غير الوجود الترك في حين عدمه فاما الكفاية  
 المحركة لكونه والاحتياج والافتقار وباحتياج الشئ الى الموانع  
 انما كانت في شئ من الاشغال في فعله لان الترك لا يحتاج الى  
 يتوقف عليه في فعله لان حيث انما قد يتوقف على وجوده في ذاته  
 فان كان بها مافيح وان كان مكره فمكره الى غير ذلك  
 وان قلنا بالبناء او الاستغناء عما يتوقف عليه فكل شئ  
 فعله فلا يكون هناك الا الترك مستند الى العارضة في الجمع  
 انما العارضة في توقف الترك وانما هو في شئ من الاشغال  
 الافعال للعلم بانما يتوقف الترك لا منه فيقول انما هو في شئ من الاشغال  
 مستند اليه كان او لا يشرع وجوبه في شئ من الاشغال في الغرض والى غير ذلك  
 ذلك بل هو من كماله في شئ من الاشغال في الغرض والى غير ذلك

كان في امرأة جده ميتة لا بيت وكان فيهم جدهم فماتت  
 يشغل في هذا الزمان فيكون الزمان قد مضى ان الاشياء في الهند  
 واجب عيشة كانت فيكون فيهم من الفعل الذي هو في  
 مراد وجب احاطة الفعل القبيح والسم ان يكون في الزمان  
 من التفصيل في هذا من جهة ان الزمان في المباح ما هو في  
 هو لم يلد له بل عليه ومن لا يقول له ان الزمان في  
 لا يتم الواجب من فعل في حقه في الزمان في الاستقلال  
 الكلي في غير هذا من جهة من جهة الزمان في الزمان في  
 انتم في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في  
 ان الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في  
 الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في

وعدم الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في  
 مقادير الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في  
 في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في  
 الاكوان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في  
 في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في  
 في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في  
 في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في  
 في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في  
 في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في  
 في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في

البراءة



عند وجوده السارف كانه موزع على جميع فروع العلم كانه  
 تجوز فعل الضد وهو الاستدلال بان خبره من هذا النوع لا يتم  
 لو لم يكن رفع الضد على مقتضى المأمور به ولا على مقتضى النهي  
 كما في قوله اذ من انشأ الضد فليس بمحقق على ان ما في كلامه  
فعل الضد على مقتضى النهي بقوله لا يراو اشتراكهما  
في ترك المأمور به فعل الضد لظهور ان الصافي  
الذي هو العلة في الترك ليس على الفعل الضد  
 بغير عدم الدوام المأمور به ان لم يكن ترك الفعل مخرجاً من  
 الدوام اليه لترك الضد كذا في قوله ترك الضد مخرجاً  
 من وجوده فيسقط كونه من حيث هو واجب موقوف على المكان  
 ان يوقف في هذا المقام انما هو ان كان عند ذلك

مراد وهو ما يوقف عليه الضد الذي يستلزم فعله كانه باقياً  
 يجوز اذا لم يكن ايجاباً للضد مستلزماً بما يقتضيه اذ لو استلزم  
 ايقاع الجواب الترخيم وهو واحد في كل من جملة ما يتوقف  
 عليه فعل الضد انا ارادة الضد فلا يترتب من هذا الجواب  
 واما السارف عن المأمور به فلا يترتب لولا ان صدور فعله  
 على مقتضى الاعتبار يقتضي وجوب ذلك السارف عن المأمور به  
 ما يوقف عليه ترك الضد ضرورة ان يوقف الوجوه على الوجوه  
 يستلزم توقف عدمه على عدمه وانما الحكم في هذا رفع فعل الضد  
 وحقائقه وجه العمل بالنسبة الى فعل المأمور به والترك  
 كذا ان الضد يحكم بما في ذلك على استوائه من الدوام لفعل الضد  
 ما يوقف عليه ترك المأمور به فالحكم بان العمل لذلك المأمور به

اذا كان يترتب عليه الضد  
 كما في قوله تعالى  
 المأمور به

ان

هي الصارفة عن قدر من شأنها فكان واجبا كانا مبرورين  
 يجرى له الصدقة والشيء الصارفة وادارة الصدقة باقيا  
 مقدرة الواجب عليهم وجوب غير السبب اليه ان كان  
 مستلزمه الاشارة فلا بد ان الادارة غير ان يكون في الصدقة  
 لان في السبب في نفسه فلا حكم فيها اي فلا يتحقق الوجوب  
 به كونه مقدرة لفعل الصدقة في نفسه كذا في الصدقة مستلزما  
 عليه كما عرفت ان الصدقة والادارة الصدقة في نفسها هي  
 مبرورة ان اجاب الكل لا يتصور فيهم اجاب بقرانه لا عرفت  
 من النعمان في الصدقة عن عتق وكون الصدقة  
 متعلقات تلك العلة وحلها ليس في الصدقة  
 متعلق الصارفة من الصدقة المتأخرة ويجوز ان يكون

لا يفرق

لا يفرق الصارفة للصالحين او لغير الصالحين فلهذا كانا مبرورين  
 اعني الصارفة ومعم الدخول في الصدقة مع فعل الصدقة فلو لم  
 فيه شيء الا انهم بعد ما سمع في انما الوجبة وجوب الصارفة  
 كونه مقدرة لفعل الصدقة الواجب لا يتصور ان يقدم على الاستدلال  
 بهذا الوجه الذي لا يجوز فيه ذلك المتعبد واما في هذه المدة  
 وان كان واجبا مستلزما انما وصف الواجب بالمتعبد  
 لان المتعبد لا يكون فيه هذا الدليل انما الواجب بالمتعبد على المتعبد  
 ولما في الخبر لان المتعبد بالجميع فيها محال الصارفة في كل حال  
 يتحقق في كل وقت وان الصدقة الواجب في كل حال الوصول اليه  
 الا ان هذا يزعم اجتماع الوجوب والتحريم في شيء واحد ولا يبيح  
 مطلقا انه مطلقا انه نعم اذا كان انفسا فيهما من جهتين كل طرف



بعضه من نوعه يشبه الكبر على الله الذي يقتضيه التبرؤ منه  
 عندئذ في قوله فليس مع ذلك فصل الواجب الموسع لكان هذا  
 الصانع واجبا علينا كونه ملائمة الواجب الا بربنا  
 ملائمة الواجب الله على تقدير وجوبه انما يجب ان لا يكون هناك  
 مانع وكان ايجابه ممكن والممانع في الصانع موجود وهو لازم  
 اجتماع الضيق يعني الوجوب الخفي لم يرد وانه يقتضي عدم  
 وجوبه لاننا في صحة ذلك الفعل لانهم لم يتوسلوا الى الواجب  
 كما في مثال الحج على تقديره من الواجبات بعد التبرؤ  
 من الواجبات التوسلية لا ممانعة فانه لا تستقطب بعدها  
 فاذا قلنا بوجوبه يتوقف عليه الواجب  
 مطلقا لوجوبه انما بالصدق الواجب مثل اذا اراد التبرؤ

فلا شبهة

في الجواب

في الجواب ففقط ذلك الواجب اي وجوبه كانه اقتضى لغوات  
 الغرض منه اي لغوات الشيء هو غرض من وجوبه كانه يقتضي  
 وجوبه من هذا اي ما ذكرنا من ان وجوبه المقدرة انما  
 هو للتوصل الى غير ذلك من الواجبات لعدم دلالة  
 الامر على التبع اي لعدم دلالة الامر على وجوبه قطع الظاهر  
 خارج عن على من حيث كماله من ان الامر مع ارادة المأمور  
 يقتضي التفرغ من الامر وهذا اذ كان وجوبه للتوصل يقتضي  
 اختصاصه بجاله كانه الضمير الاول يعود الى التبرؤ  
 والاول ان يعود الى التوصل لا يمكن التوصل الى التبرؤ لان  
 التوصل الى شيء في امره امكن تبعه في نفسه المقدرة اعني ترك الصدقة  
 منعه عند وجوده الصانع عن المأمور به وعدم الداعي اليه

التوصل

فانه في الجموع ما كان القابل ان يتحول نحو اجتماع الركبتين  
 لا ينفك فيمكن التوصل اجاب بانك قد علمت سابقا انها  
 مستلزمة مع فعل الاضداد وانما هي بمعنى هي جوارح فعل الاضداد  
 فلا يجوز ان يجامع اضده اعني الركبتين فلا يكون الركبتين مجموع  
 المضاف ما يمكن التوصل الى الموصوفه وفيه نظر لان الركبتين  
 معشع بالخبر يمكن بالذات فكيف في الضمير في تعلق الدر وكن  
 التوصل الى مكان انزال المانع والفيها عطف على قولهم ما يتجدد  
 وهو وجه آخر لعدم دلالة الامر وحده على التفرقة بين الرسل  
 وجه المقابلة انما دل على وجوبها حين ارادة الفعل المتوقف  
 تلك المقابلة انما دل على وجوبها فاللازم عدم وجوبها  
 الى الامر ومن بل لا بد ان يستند اليه الى ارادة الفعل فيجب ان

ذكر

ان يجوز قولهم انما يستلزم تفرعا على كل واحد من وجهين حيث  
 يكون مقدره له لا ينفك لعدم وجوب الركبتين الضده اجبت  
 انما كانا اذا كان الضد عا في نفسه بل عا في النظر فقد عرفت  
 في الامر اذا زاد وبلغ المشهور بين اصحابنا انما كانا في ذلك  
 لان البعض اصحابنا ذهب الى ان السبيل لا شاعره او لا مشيئا  
 سلكا كما من قباية في الحقيقة النوعية او سادى كالانفاق  
 والا طعام والصوم في الكفارة وكالافاق ومن يثبت  
 الزاد على وجه التحديد كقولهم في كفارة البين كفارة  
 اطعام شش كين من اوطاه تعلمون امليكم لو سوتهم او غير  
 لم يملك الاشياء على وجهه عزاء كل واحد منهما مع  
 بالافزاد فغير الاختيار البينا وقد اختلفوا في منع الوجوب









للاثر

كان واجبا لا محالة من غير فرق قوله واجبا وعلما <sup>الناشئ</sup>  
 حيث قال في الاول ثمن قول بالصاد وعلما المذهب <sup>الناشئ</sup>  
 قال في الاخر ثمن قول بالصاد وعلما المذهب <sup>الناشئ</sup>  
 ومنه يكون راجعا الى الواجب المخير لان الواجب <sup>الناشئ</sup>  
 هذا التقدير احد الاثنان المتماثلين في النوع المتماثلين في الجوهر <sup>الناشئ</sup>  
 وهو العزم على اداء الفعل في حاله الناشئ  
 في العزم عدم وجوبه <sup>الناشئ</sup>  
 على ان ثمن قول بالصاد <sup>الناشئ</sup>  
 فلا بد عليه او وجوبه <sup>الناشئ</sup>  
 بغير فرق <sup>الناشئ</sup>  
 تعدد البديل في اجزاء الوقت مع وحدة البديل في الفعل وانه <sup>الناشئ</sup>

للاثر

لان البديل في العزم <sup>الناشئ</sup>  
 ووجه عدم الوجوب ان العزم <sup>الناشئ</sup>  
 لا يتبعه <sup>الناشئ</sup>  
 متعدد <sup>الناشئ</sup>  
 ثانيا <sup>الناشئ</sup>  
 ختم <sup>الناشئ</sup>  
 بل <sup>الناشئ</sup>  
 اسيد في <sup>الناشئ</sup>  
 مع <sup>الناشئ</sup>  
 و <sup>الناشئ</sup>  
 فانه <sup>الناشئ</sup>  
<sup>الناشئ</sup>  
<sup>الناشئ</sup>

انما انكر في حقكم وجعل فيكم قبل ان من منكم الان في حقكم  
 كمن ما كليل من خارج بقرينة شرب واليه لو كان الوجوه محتججا  
 في الارسال مثل الاول عام بطلان المناشئة فلا يقع كالموت  
 قبل الزوال عدم الصلة بكم كيف تعلم بقرينة شرب وقيل  
 ان قبل الزوال فسد ما كان منكم قبل جرح شرب فسد الى الزوال كما  
 جرح تقديم الزكاة الوقت حين وفاء منكم بكم الى اول انفسكم  
 اللهم ان غير الضرورة او الاجماع او في جواز ذلك في بعض الصور  
 لتفصيله لا يفسد جرحا في الكمال في العمل فلا تدعى الفرد  
 في عمل الزكاة والى الثاني في حقكم في حقكم في الاجماع والحق  
 لا يفسد بهم عليهم في الثاني في ذلك فلا تدعى في كون  
 بناخرو من وقتها عاصيا في حقكم المصلحة بناخرو من الزكاة  
 الزمر من الصلة شرب وقتها عاصيا وانما لم يذكر قيدا لعدم  
 التاخير في العلم ان التاخير في الكمال بناخرو عاصيا وفيه بعض

نظر

لان منكم ان لم يصيب بالحق فيمنع الاجماع على عدم الصلة وان لم يصيب  
 كون القضاة منكم بالحق فيمنع التفرع وقيل ان التاخير في العلم  
 يفسد الصلة في الثاني في ذلك فلا تدعى في كون  
 انفسكم بالحق فسد وما خلا الاجماع اعدم الصلة  
 آخر الوقت والصلة بالحق في من او خلاف الاجماع ولما علم  
 الثاني ان الامر ورواه فسد في الحق في حقكم  
 عن الاستدلال بالشواهد في حقكم في حقكم في حقكم في حقكم  
 جميع الامور في حقكم في حقكم في حقكم في حقكم في حقكم  
 كما جرح في الاول في حقكم في حقكم في حقكم في حقكم في حقكم  
 وهو العمل ان لم يفسد في الحق ووجه العمل ان التحقيق في ذكره  
 بعض الافاضل في حقكم في حقكم في حقكم في حقكم في حقكم  
 العمل على ايجاد ما لم يفسد في حقكم في حقكم في حقكم في حقكم  
 والمعدل هو اجماع العزم في الثاني في حقكم في حقكم في حقكم

الى اوقات العلم على التاخير  
 يتحقق عدم الصلة على التاخير



وكون ان ياتي من سبيلك في قولك ان العزم في نفسه لا يستلزم  
 الاول ان يوجب العزم ليقطع الفعل في وقت من الزمان  
 انما كان الفعل في نفسه لا يوجب العزم في نفسه ولا يوجب  
 عن الاول ان لا انفصال له ما سئل ان الواجب الموعود اجراه  
 الوقت من قبل ان يكون له بل في نفسه فلو كان العزم في نفسه  
 المستوفى ليس له بل انما يقطع الانفصال في وقت من الزمان  
 بوجوب الحقيقة في قوله حيث يجب في غير العزم وعلى هذا  
انا نقطع الظاهر ان ما سئل من قوله لقطع اشارة الى  
المقدرة بوجه قطعية او ضرورة فلا حاجة الى الاستدلال  
 لو كان فاعل الصلوة لم يكن احد الا في نفسه لاجاز الايمان  
 دون الصلوة كما في خصال الكفارة حتى يتبين ان اريد بفعل الصلوة  
 فاعلها هو الوقت فيلزم ان لا انفصال بين فعل الصلوة وبين  
 ما كان اريد بفعلها فاعلها في قولنا انما هو فاعل ان الامر محتم

نحو

نحو انما كان العزم في نفسه لا يستلزم  
 حكم خصال الكفارة الى انما يوجب حكم كذا انما يثبت الحكمين  
 انما يوجب الصلوة على تقدير سبيل اشارة الى انما هو  
 الامر ترك العزم الى القصد على انما يوجب الحكمين  
 فاعل كل واحد واجب في نفسه كان او لم يكن في وقت من الزمان  
 بالقدرة ان الامر ليس له بل انما يوجب فعل الموعود والعزم  
 في ترك عزم في الموعود انما تذكر العزم في حكمها  
 مثل وجوب الصلوة وانا اقبح الاتفاقات المذكورة في تحقيق  
 وجوب العزم لان العزم في نفسه لا يوجب حكم من احكام الامور  
 لم يرد ان العزم بالواجبات غير ارادة الايمان بهما لوزم  
 الايمان غير نفك عنه تحقيقا تصديق واذعان بوجوب  
 اليقين في كل ما ظهر او لم يزل ذلك لان الايمان انما يكون ترك  
 الواجب مع التصديق بوجوب ترك العزم عليه مؤثرا





الدليل ثم لم يزل يفتش في الكتب فوجد في كتابه  
 مستطوعا في الزعم المتعلق بالثبوت فيكون  
 من حيث خصص العجز بالاول وهو ان يثبت  
 وان يخصصه العجز بالثاني ان يثبت في العمل  
 في الاول ان يثبت في الثاني في الاول في الثاني  
 لم يثبت في الثاني في الاول في الثاني في الاول  
 ثل اعطى في الاول في الثاني في الاول في الثاني  
 قبل هو في الثاني في الاول في الثاني في الاول  
 فقام له في الثاني في الاول في الثاني في الاول  
 من حيث خصص العجز بالاول وهو ان يثبت  
 في الاول ان يثبت في الثاني في الاول في الثاني  
 ثل اعطى في الاول في الثاني في الاول في الثاني  
 قبل هو في الثاني في الاول في الثاني في الاول  
 فقام له في الثاني في الاول في الثاني في الاول  
 من حيث خصص العجز بالاول وهو ان يثبت  
 في الاول ان يثبت في الثاني في الاول في الثاني

الكل

كجبر في الجبر لان هذا المثال لا يثبت في المثال  
 الشرطي اعطى في المثال في المثال في المثال  
 من ان يثبت في المثال في المثال في المثال  
 والشواهد في المثال في المثال في المثال  
 لان المثال في المثال في المثال في المثال  
 كالجبر في المثال في المثال في المثال في المثال  
 في المثال في المثال في المثال في المثال  
 لا يثبت في المثال في المثال في المثال في المثال  
 وهو كجبر في المثال في المثال في المثال في المثال  
 الكمال في المثال في المثال في المثال في المثال  
 الاعطى في المثال في المثال في المثال في المثال  
 في المثال في المثال في المثال في المثال  
 لا يثبت في المثال في المثال في المثال في المثال  
 لان المثال في المثال في المثال في المثال

فانما يشاهد في المثال  
 في المثال في المثال في المثال





لا بد من التوقيف بالمرجع وهو شبه في ان احد الطرفين وقع في الفخ  
 بخصته بالوقوف وهو الادارة ولا بد من فهم التوقيف بل في حق التوقف  
 فهو من غير التوقف عنها لوزان لا يكون من غير التوقيف فلا  
 يتعلق بالحق والحق لا يتغير الا بغيره ولم يذكر الا كفايا بغيره فلكل  
 احدهما رادها كفايا العقل ونقصه من غير تحريك بحرية الموط  
 ان لا يكون ذلك في حق من يردون التحسين مضمون في التوقيف  
 على حق الادارة في تلك الحالة كما قيل ان ان كان كل من است  
 حله وهو كالحكماء على الشاؤون من غير تحريك من غير التوقيف  
 البصر في ذلك الغير واعتبر في الخبر بغير اللفظ لا بغيره  
 وقد اعتبر في هذا الجواب من غير التوقيف واجبه بل لا يتغير  
 من اللفظ وهو محكم الا انه عند ارادة التوقف عن مبدء التوقيف  
 بغير التوقيف ولم يتغير في سبب فهم من غير التوقيف والظهور  
 فانه اقر في غير ذلك واختلافوا انه يغيروا في التوقيف

م

الحكم على احد من الطرفين الذات مثل التوقيف سبب التوقيف في التوقيف  
 وثبتت الاخر مثل المعاد ومن لا يغير ان يغير عمل الزمان اذ الحكم  
 لا يوصف فاما من غير التوقيف فالحكم في الزمان اذ الحكم لا يوصف  
 فائدة اخرى في غير التوقيف فالحكم في ذلك الوصف والافاضة في التوقيف  
 كما في قوله ولا تفتوا الا في التوقيف الا في تلك الغاية من التوقيف  
 عن مبدء التوقيف في ذلك التوقيف للتوقيف في التوقيف والتوقيف  
 في التوقيف وجب في التوقيف في التوقيف في التوقيف والتوقيف  
 في التوقيف الى ان الحكم لا يوصف في التوقيف في التوقيف  
 الا على تقدير ان يكون الوصف في ذلك الحكم فالحكم في التوقيف  
 اشفاقه عند التوقيف والالزام البطلان عليه ما فرض في ذلك  
 اذا كان الحكم في غير عمل الوصف معقلا بعد اخر في التوقيف  
 الوصف عليه تامة بل العلة اصل التوقيف ولما هو المعقول  
 في التوقيف وذلك على تقدير ان الحكم في غير عمل الوصف











المشترط

7

المكلف

اد التكاليف عند الاستزاد

معلوم  
 سئل ما جعل العلم في الدنيا من اجل العلم في الآخرة واجيب بان  
 لما كان العلم في الدنيا من اجل العلم في الآخرة انما كان  
 ذلك الزمان فانفع الابد وتعلم الملازمة انت خبر ان لازم  
 من الدليل في انشا العلم بكيفية من بعض الوجوه مطلقا  
 بقا احتمل واحد العلم وهو ما ذكره المحقق فليس لازم  
 ضروري البطلان ثم وقبله لا يعلم واعلم ان لا يترتب  
 من انشا العلم بكيفية قبل الفعل بعد انشا العلم  
 مطلقا لم يزل ان يعلمه لانه وان لم يعلمه بعدى الوجوه  
 اجبت العلم بكيفية مع العلم بانواع كونه في  
 من تلك الملازمة ضرورة انه لو حصل العلم لم يحصل في الامور  
 لا تتأخر وجوده في الخارج دون معين منها  
 اجتمعت الشرائط عند دخول الوقت بشرط ان  
 من الوقت مع فيه الفعل فانه لا يقطع التكليف في الضيق

الثالث العلم الصحيح ان العلم بكيفية العلم عدم شرط العلم  
 فيجوز له ولا لازم بقا اما الملازمة في انشا شرط وجوب الشئ عند  
 وهو عدم شئ من غير العلم بكيفية العلم عدم العلم بالوجوب  
 ان العلم بكيفية في غير شئ في انشا البطلان اللازم فلا يلزم العلم بكيفية  
 في شئ ولا بد من ان يستلزم الاجتماع وتوحيده وامر بالمعروف  
 مقرر لازم عوام على تقدير عدم العلم بالوجوب في كل شئ الى انشا  
 قال الله سبحانه وتعالى في شئ عظيم وح فوجبه المنع حليا  
 اذا كان في الزمان في الشرط الذي يترتب على كل المكلف به معناه  
 على انشا الملازمة في الشرط فوجبه المنع على المقدرة بغيره او ارا  
 باللازم عدم عصيان احدية كل الواجبات مطلقا لان هذا  
 ليس لازما لعدم صحة التكليف عند العلم بعدم الكس والقدره بغيره  
 وانما اللازم لعدم العصيان لترك هذا الفعل فبطلان علم العلم  
 المحم لحد الان سابق الدليل في ارادة من الغرض المنع



من بطلاننا للآدم وهو لم يعلم على شيء من الارشاد  
في ذلك الزمان وسندنا منسب الى بعد خروج الوقت  
يعلم ان كان مكتفيا بالفعل في ذلك الوقت ليس يجب ان  
مقتضى ان كان العلم مكتفيا بمقتضى وقت الفعل لا بد  
ان يقطع عن جواز التوهم ان الماسور بعد دخوله لم  
بالكيفية ولا بغيره بالافاق وتوهم ان اهل العلم المكتف  
على ان لا يكتفي على ان لا يكتفي على ان لا يكتفي على ان لا يكتفي  
يحمل ذلك التوهم بالارشاد في الفعل والجواز التوهم  
على العلم المكتف بل على الفطن وهو ان لا يكتفي  
وجوب التوهم في الموضع لما يظهر من قوله لا يكتفي ذلك التوهم  
بالشروع بالفعل يمكن ان يجاب عن الموضع اذا وكل في التوهم  
على التوهم لا يكتفي التوهم من فعله الاول بالارشاد في فاذ ان  
كان الحكم في الزمان في التوهم الماد ان لا يكتفي التوهم

من مركب المية الا بالارشاد بالفعل ليس فيه ولا على جواز التوهم  
ان يجزى التسبع في القاموس من جزم في الفعل  
وامر من المية المية في سبع فاعل بالفعل مكتف  
الفرض ولو لم يكن عالما بان الفعل يجب عليه ان يجزى التوهم  
يظهر من الاستدلال ان التوهم من الاصول من التوهم  
بالفعل عند الاشاعة ان التوهم عند المباشرة بغيره  
لا يتم قبوله من التوهم المكتف قبل الفعل ابقاء حال المباشرة  
ثم ان دعوى الاجماع على وجوب التوهم وهو التوهم  
التوهم قبل التوهم على ان التوهم لا بد من التوهم  
ان اشارة الى احوال المستفاد من الكلام في التوهم  
على وجوب التوهم ليعمل على حصول العلم المكتف  
اذ يكتفي وجوبه على الفطن بالبقا والتوهم  
القطر من ماضية المية الذي هو في التوهم

فربما يشك في ذلك فليعلم ان كل ما هو في هذه الدنيا  
 في الغنى والكل في الفقر ما هو الا في النقص والزيادة  
 من قولنا ان كل ما في الدنيا هو في النقص والزيادة  
 في النقص لان غير ذلك لم يكن كذا وانما هو في النقص  
 لا يدرى الا بالزيادة والزيادة في النقص كذا  
 الذي لا يدرى غير ان النقص في الزيادة هو في النقص  
 عليه السلام لا يدرى في النقص في الزيادة هو في النقص  
 مرفوعة بان الامر في النقص مستند للامر في النقص  
 مع فم في النقص في النقص في النقص في النقص  
 مع انهم اطلقوا النقص في النقص في النقص في النقص  
 ما ذكرناه امور اطلاق النقص في النقص في النقص في النقص  
 ان هذا اشارة الى النقص في النقص في النقص في النقص  
 وبجميعه انما هو في النقص في النقص في النقص في النقص

المقصود

المقصود في هذا الكتاب من ان الله تعالى قد علم ان كل ما في الدنيا  
 في النقص والكل في الفقر ما هو الا في النقص والزيادة  
 من قولنا ان كل ما في الدنيا هو في النقص والزيادة  
 في النقص لان غير ذلك لم يكن كذا وانما هو في النقص  
 لا يدرى الا بالزيادة والزيادة في النقص كذا  
 الذي لا يدرى غير ان النقص في الزيادة هو في النقص  
 عليه السلام لا يدرى في النقص في الزيادة هو في النقص  
 مرفوعة بان الامر في النقص مستند للامر في النقص  
 مع فم في النقص في النقص في النقص في النقص  
 مع انهم اطلقوا النقص في النقص في النقص في النقص  
 ما ذكرناه امور اطلاق النقص في النقص في النقص في النقص  
 ان هذا اشارة الى النقص في النقص في النقص في النقص  
 وبجميعه انما هو في النقص في النقص في النقص في النقص



ان يكون كذا في جزاء عاقله فقط لا يخرج وان لم يطل الجواب  
 ذلك لا بد من خلاف العادة والنظر في مثل هذا مستبعدا ثانيا في كون  
 لما خرج الى الفاعل كمن يجوز ان لا يخرج من الفاعل بل هو محمول على الفاعل  
 وعن الرابع لو سلم اشارة الى من خرج من الفاعل في الفعل  
 حتى يخرج من الفاعل كمن لا يخرج من الفاعل بل هو محمول على الفاعل  
 والعزم على الايمان يستلزم بان ذلك لا يقتضي اذا كان  
 باطلا بحال الى سرور اذا كان عالما فلهذا في قوله ان  
 مكابرة لان الكلام في خواص ضمنية لا في ضمنية تامة  
 المحصول الامر بان ذلك لا يمنع في حق العالم اليقيني وانما يمنع  
 لو كان المقسم يحصل العلم واما اذا كان المقسم كمالا محصورا  
 المسور واما بعد ذلك التبع الى العلم على الاطلاق عند فعله  
 من غير سلطان المحصورة قوله فانما يحسن لكان التوسل واما لو  
 ما ذكره ان كذا لا يخرج علمه شيئا نعم لا يخرجون مثل هذا

اذ لا يكون كذا في جزاء عاقله فقط لا يخرج وان لم يطل الجواب  
 ذلك لا بد من خلاف العادة والنظر في مثل هذا مستبعدا ثانيا في كون  
 لما خرج الى الفاعل كمن يجوز ان لا يخرج من الفاعل بل هو محمول على الفاعل  
 وعن الرابع لو سلم اشارة الى من خرج من الفاعل في الفعل  
 حتى يخرج من الفاعل كمن لا يخرج من الفاعل بل هو محمول على الفاعل  
 والعزم على الايمان يستلزم بان ذلك لا يقتضي اذا كان  
 باطلا بحال الى سرور اذا كان عالما فلهذا في قوله ان  
 مكابرة لان الكلام في خواص ضمنية لا في ضمنية تامة  
 المحصول الامر بان ذلك لا يمنع في حق العالم اليقيني وانما يمنع  
 لو كان المقسم يحصل العلم واما اذا كان المقسم كمالا محصورا  
 المسور واما بعد ذلك التبع الى العلم على الاطلاق عند فعله  
 من غير سلطان المحصورة قوله فانما يحسن لكان التوسل واما لو  
 ما ذكره ان كذا لا يخرج علمه شيئا نعم لا يخرجون مثل هذا

ان الامر

بمعنى الحكم من الحكم الذي لا يتصور ولا يحصل الا بالبيان <sup>الفصل</sup>  
 كما حكم سائر الاجناس على المعنى المتعارف ان <sup>الفصل</sup>  
 بل اسطرافرا فصل كغير الفصل من الاذن في الزك <sup>الفصل</sup>  
 لا يقع فصل الجبر على النسخ انك انسخ فصل <sup>الفصل</sup>  
 الاذن في الزك من زنة ان لم يقع احد التعيينات <sup>الفصل</sup>  
 فغيره فاما انك النسخ متعلقا بالنسخ انك النسخ من زنة <sup>الفصل</sup>  
 يجوز دون الجمع على ان يجب نسخ النسخ من الزك <sup>الفصل</sup>  
 تناع فيه بل الزك فيما هو في مثل نسخ النسخ <sup>الفصل</sup>  
 الوجه من كل محتمل في النسخ من الزك كونه كافيا <sup>الفصل</sup>  
 يحتمل في الجميع وهذا الامتثال مساويا <sup>الفصل</sup>  
 مساويا في نظره لا يلزم على النسخ وفي نظره <sup>الفصل</sup>  
 مساويا في الفصل فلهذا يلزم على النسخ <sup>الفصل</sup>  
 لغرض كل واحد من القيد والقيد من النسخ <sup>الفصل</sup>

موقوف على

الجب

الوجه من مقتضى كل واحد من اجزاء النسخ <sup>الفصل</sup>  
 انما لا ان يحد الى القيد منطوق الى القيد <sup>الفصل</sup>  
 اعيد على الاولين وكذا على الاخيرين <sup>الفصل</sup>  
 رفع النسخ من الزك انما يرفع بالضرورة <sup>الفصل</sup>  
 ورفع الاذن فيكون كذا في بقائه <sup>الفصل</sup>  
 الى ان يعلم بواحد من النسخ <sup>الفصل</sup>  
 بالجميع من حيث النسخ وان كان <sup>الفصل</sup>  
 الاحتمال الاول بل المتعلق بالجميع <sup>الفصل</sup>  
 او بالجزء الاخير الذي هو رفع النسخ <sup>الفصل</sup>  
 لا حكمه ان يرفع من الاذن في الفعل <sup>الفصل</sup>  
 لا التعليق بالجميع لان النسخ <sup>الفصل</sup>  
 النسخ من الزك انما يرفع بالضرورة <sup>الفصل</sup>  
 بحكم بطلان لان النسخ احاط بجميع <sup>الفصل</sup>



لا تقبل من سجد ولا ياتي في هذا المعنى الى بعض ما عدا لا ريب  
 لان الحرب بينه وبينه يعني ان الحرب بينه وبينه  
 وضع المركب يكون وضع كل واحد منهما في وقت يكون وضعه  
 فهو لهم سدا العام لا يدل على انهما في حكم فاذن لا دلالة لشيء الحرب  
 على ارتفاع الجواز الا فيكون في موضع الموضع من المركب فلا يكون  
 انما هو الجواز فان في الموضع كما لا يدل على ارتفاع الجواز  
 لا يدل على حقيقة من الدلالة حقيقة غير مستندة الى النسخ بل  
 مستندة الى الامر فان قلت النسخ مستند الى الامر فلا يثبت  
 قتل النسخ بوجوبه الى الحرب بوجوب الامر الا انه لا يثبت  
 على دلالة النسخ على منع كل واحد من جري في مية الحرب في نفسه  
 فلما احدثنا ان الخلاف في افعاله قال القصة في بعض النسخ  
 ان سندها من منع فذلك من كلامه في قوله سدا في  
 غير ذلك من سندها وان كانا معلى في هذه واحدة وقال

انهما معلولان لعلل واحدة في الحقيقة فيفسد منع ان  
 المراد بالعدوى في العدا السادة واختلاف ان زوال المعلول  
 مستند الى زوال منتهى ما في الخارج فكل معلول معلول  
 وزوال المعلول يفسد زوال المعلول الاخر اعني الجواز لان المعلول  
 بزوال عدو ثبت في النسخ لبقاء الجواز في القدر المستقيم  
 فأيضا اذا كان سندا كون حله فلا يتم له ادعى المانع  
 انفصل الامور ففسد زوال الجواز باجتماع المانع عليه  
 يكون من سندها المانع على النسخ لكونه على المانع من النسخ  
 ان عدم افعاله في الحرب يثبت الجواز موقوف على النسخ  
 احدثها ان لا يكون انفصل عن المانع في النسخ لان النسخ في  
 زوال المعلول في كلامهم كان في الباب ليس على احدهما  
 المانع من التلويح والاخر الا في نفسه الجواز في المانع  
 من الجواز في سندها لافتراده مع القيد الا في بعض النسخ والكرامة

والاول من القدر فان الاول حلفه الثاني لان الثاني  
 نفيع الاول من دفع القديسين يستلزم ثبوت الاول ان زيدا  
 الموجود المتيقن من عدم القيام بقدر ثبوت القيام والاول  
 استلزمه لا يفي كما ان الاول انما يتحقق بتقديره وهو الاول  
 كلفه الاول من دفع المتيقن من ذلك المتحقق بتقديره انما يتحقق  
 ان في اول الاول كلفه لا يتحقق ان الثاني في بعد زيدا  
 كلفه قد عرفت ان الثاني متحقق على جميع التقادير  
 النسخ بان في اول الاول او بهما جميعا بخلاف الثاني في دون  
 الاول من اجاوزه وعدم بقائه محتمل في قيامه لا يستلزم  
 ولثبت الحتم في ترجيح الاحتمال الاول انه قد عرفت  
 ترجيح الاحتمال الاول على الثاني بوجهين الاول ان الاول  
 وما احسن عدم وجود القيد لا يصح المعاصرة لان المجموع  
 وهو الاول في الذكر معلوم واما وجود النسخ الى المتعذر الذكر

زوال الاول جائه في غير محتمل  
 تعدد النسخ بالخير بالشيخ انا  
 قلنا في ص

فان الاول لا يقدر جمعه الى جميع فاعرف ان الثاني ان ذلك يستلزم  
 دفع النسخ على سبيل استلزام الاول في وجوده الاول معلوم قطعا  
 فلهذا كان النسخ الاستصحابية منقوضة مع جمع النسخ الى القيد  
 بعد فصل آخر الاول صدره كتابة لانه قد بينا ان الثاني جمع  
 الى القيد وان بعد فصل بعد الاول في الذكر معلوم  
الحق انها حقيقة في القوم مجاز في ضمن الاستلزام  
 انما يستلزم سبعة معان الشرع كونه من والكل او كونه  
 فبذلك من الدنيا والخير كونه من الدنيا الى متناه  
 العاقبة كونه من الحسن انه فاعرف ان العمل الظاهر والرضا  
 كونه كلفه الى سبيل في عين واليس كونه كلفه من اليمين  
 والارشاد كونه كلفه من سبيل في عين واليس كونه كلفه من  
 وهو السبيل كونه كلفه من سبيل في عين واليس كونه كلفه من



التوحيد <sup>البرهنة</sup> دليل الكبرية وقيل كل واحد منها دليل لا قدر <sup>البرهنة</sup> الشكر كانت <sup>البرهنة</sup>   
 من الخصال التي يستعمل فيها قوتها بحسب الموضع <sup>البرهنة</sup>   
 والاصل عدم النقل منه <sup>البرهنة</sup>   
 الصيغة معتقده في التوحيد <sup>البرهنة</sup>   
 اذ اورد عليه اول ان النزاع انما هو في ان الصيغة في التوحيد <sup>البرهنة</sup>   
 اوله وانتهى <sup>البرهنة</sup>   
 العلم على ان الكرامة التي فرضها على الله تعالى <sup>البرهنة</sup>   
 بما على التوحيد وانما انما <sup>البرهنة</sup>   
 اذ انما <sup>البرهنة</sup>   
 محو الكرامة والاشياء عن الكون بطريق الكرامة الى <sup>البرهنة</sup>   
 العلم <sup>البرهنة</sup>   
 بان ثبت ان التوحيد <sup>البرهنة</sup>

ستم واما ان <sup>البرهنة</sup>   
 من الامور <sup>البرهنة</sup>   
 كقول الجواب <sup>البرهنة</sup>   
 الصيغة <sup>البرهنة</sup>   
 معلومة <sup>البرهنة</sup>   
 اللوح <sup>البرهنة</sup>   
 التوحيد <sup>البرهنة</sup>   
 اذ انما <sup>البرهنة</sup>   
 كذا في الصيغة <sup>البرهنة</sup>   
 تتسرى <sup>البرهنة</sup>   
 بالتوحيد <sup>البرهنة</sup>   
 بالحق <sup>البرهنة</sup>   
 والاشياء <sup>البرهنة</sup>

ن

أركان في الفصل الرابع

5512

الى قوله الكفة ثبت انهم تسامحوا فغيروا عن الميزان واللام مجازا  
فلما العدم اي ما يجعل اثر القعدة في تعيينان العدم  
 اطلاق الراجح ان يكون اثر القعدة متعبدا بها والراجح الراجح بل  
 في العدم المتضاف الى الفعل هو اثر القعدة مستلزما لها  
متبوعا باعتبار استمارة منع المكلف من ادخال  
 متبوع الفعل وحقيقته في الوجه وان اراد المتع من اداء  
 الكفة في الوجوه انما تسامحوا وان ارادهم ان لا يسامحوا  
 غير متبوع بالروام وعدمه قوله هو انما يتحقق بالامتناع بطريق  
 علماء التقدير كونه للقعدة المستندت بينهما وجواب العلة  
 عن هذا الارباع ان فيه لفظ لان الامتناع عن اذنية الطهينة  
 في الوجوه انما يتحقق مع الروام اذ مع عدمه يتحقق انما  
 المنوع منه لا غير فيه ولهذا اذا سجد السيد الى الله  
 هناك قرينة على الروام فلا ينفصل لان الكلام في النهي المحقق

المضم



والافاضة التي هي من جنسها كذا في قوله تعالى ثم فضل الله في  
 عاصيا اي عاصيا بنسبة الى فعل هذا الغرض من قوله تعالى  
 ان كان بعد طبعها بنسبة الى الغرض المذكور في قوله تعالى  
 على تقدير ان لم يتولد من طبعها في قوله تعالى لو كان كذا  
 وعاصي من جنسها في قوله تعالى او رده وكرهه في قوله تعالى  
 ثم ربه على القول في قوله تعالى الذي لا يدرى ان الله تعالى  
 امره ان لا يكون له ولد ولم يكن له من قبل شيئا ولا ياكل من  
 اكلهم ولا يشرب من شربهم مع ان الله تعالى خلق كل  
 عن الثالث ان النجوى جارية في قوله تعالى لا يدرى  
 ذكره في قوله تعالى كذا في قوله تعالى كذا في قوله تعالى  
 والغرض من قوله تعالى كذا في قوله تعالى كذا في قوله تعالى  
 واجاب عن قولهم انما جنى ابا عبد الله في قوله تعالى كذا  
 الجهر في قوله تعالى كذا في قوله تعالى كذا في قوله تعالى

م

ذلك

ذلك ان الجهر نوع واحد ما ربه في قوله تعالى كذا في قوله تعالى  
 الى الصلوة كذا في قوله تعالى كذا في قوله تعالى كذا في قوله تعالى  
 هذا في قوله تعالى كذا في قوله تعالى كذا في قوله تعالى كذا في قوله تعالى  
 هو قسمة تعظيم العظم دون الجهر ودون الجهر في قوله تعالى كذا في قوله تعالى  
 بقوله تعالى كذا في قوله تعالى كذا في قوله تعالى كذا في قوله تعالى  
 هو ما في قوله تعالى كذا في قوله تعالى كذا في قوله تعالى كذا في قوله تعالى  
 جهر في قوله تعالى كذا في قوله تعالى كذا في قوله تعالى كذا في قوله تعالى  
 ذلك في قوله تعالى كذا في قوله تعالى كذا في قوله تعالى كذا في قوله تعالى  
 ياتي في قوله تعالى كذا في قوله تعالى كذا في قوله تعالى كذا في قوله تعالى  
 بعد قوله تعالى كذا في قوله تعالى كذا في قوله تعالى كذا في قوله تعالى  
 ثم وانما انما انما في قوله تعالى كذا في قوله تعالى كذا في قوله تعالى  
 في قوله تعالى كذا في قوله تعالى كذا في قوله تعالى كذا في قوله تعالى  
 فذلك مستحيل قطعا لان قوله تعالى كذا في قوله تعالى كذا في قوله تعالى

محرم يوم جوارحه وبما تشاقتان فلا يجوزهما معا بالضرورة  
 معناه الحكم بان الفعل يجوز تركه ولا يجوز كماله  
 محرم متناوبين لا متتابعين لم يقبل معناه هذا الفعل  
 مع المنع من التركيب طلب التركيب في الفعل بل قل في الحكم  
 بان الفعل يجوز تركه لم يمنع من تركه تركه جازيا بل لا يجوز  
 تركه لطلب التناقض مثبت لم يثبت هذا التكليف حتى في نفسه  
 ولما كان المحرم من التناقض في جميع الجهات لم أن ذلك جازيا  
 بسبب اختلاف الزمان والمكان من جهة التكليف  
 بل لم لا يجوز هذا العمل الذي هو التناقض من هذا الحكم فوجب  
 بان العمل في هذه المرتبة العليا هو كونه محال بالضرورة  
 ذاته وهو غير جازي بالاتفاق ولا يخلو من كونه محال بالضرورة  
 ما هو جازي بل يقع بالاتفاق والوسطى من كونه محال  
 محال محال لا يخلو من كونه محال بالضرورة كالطيران الى السماء وما

المتن

مكرر

هو المتن

هو المتن في فاجوزون قالوا يجوز تركه في غير محرم  
 وبعضهم يظن ان معنى التناقض في وقوع العمل بالضرورة  
 الحكم بان كمال الفعل جازي من حيثين الاما والاشياء  
 او عمومهم من وجه بان يكون التناقض كمالا من جهة الامور  
 جازيا مع جواز تحقيقه في محل واحد او عمومهم مطلقا بان يكون  
 الموجبة اعم من الموجبة المحرمة والاولى حكم الموجبة الواحدة لوقوع  
 التناقض بينهما كما صرح به صاحب التلويح والثاني لا يقبل في  
 كما صرح به بعض المحققين والآخران وقع التناقض فيهما متساويا  
 وهو ان يكون بينهما عموم مطلق طان يكون الموجبة المحرمة اعم  
 من الموجبة الموجبة والنظر ان حكم حكم الموجبة الواحدة في تحريم  
 ارتقاء كالصالح في الدار المقصورة بغيره  
 ينتقض كل واحد من وجهين عن الاخر واجتماعهما في محل واحد  
 باختيار التكليف فان تلك العلة هي عينها كما اشار اليها صاحب

فيعين

محرم



اولها كونها معلومة وانما كونها غيبية لا يستلزم على الوجود في الخارج  
 اجتماعا ليس متعلقا بالزمان لان اقسام علم باهره لا يكون  
 في انما باهره لا يكون المطلق فالتعلق بغيره على الاطلاق بالوجود  
 من غير انما باهره بان يغيب الصلوة في الدلالة المعنوية  
 لانها تعبر عن الحقيقة في كل جملة واحدة فمن احكام  
 اجتماعها ابطالها وادرجتها في الان لا في  
 جهات كمالها بل في مورد لان فروع الصلوة وادرجتها في  
 مقتضى فاعلم كونها باهره لا يكون بطلانها فاعلم كونها غيبية  
 القضاة الذين قد سقطت عند فعلها مع كونها غير متعلقة  
 من فاعلم بطلانها في الجملة مع بطلانها في امر واحد  
 تمنع ان ارادوا اقسامها في جميع فروعها وانما فاعلم كونها غيبية  
 وان ارادوا اقسامها مع فاعلم كونها غير متعلقة فاعلم كونها غيبية  
 مع كونها متعلقة مع كونها في الزمان فاعلم كونها غيبية

والصلوة مع كونها باهره لا يكون بطلانها فاعلم كونها غيبية  
 من كونها باهره لا يكون المطلق فالتعلق بغيره على الاطلاق بالوجود  
 من غير انما باهره بان يغيب الصلوة في الدلالة المعنوية  
 لانها تعبر عن الحقيقة في كل جملة واحدة فمن احكام  
 اجتماعها ابطالها وادرجتها في الان لا في  
 جهات كمالها بل في مورد لان فروع الصلوة وادرجتها في  
 مقتضى فاعلم كونها باهره لا يكون بطلانها فاعلم كونها غيبية  
 القضاة الذين قد سقطت عند فعلها مع كونها غير متعلقة  
 من فاعلم بطلانها في الجملة مع بطلانها في امر واحد  
 تمنع ان ارادوا اقسامها في جميع فروعها وانما فاعلم كونها غيبية  
 وان ارادوا اقسامها مع فاعلم كونها غير متعلقة فاعلم كونها غيبية  
 مع كونها متعلقة مع كونها في الزمان فاعلم كونها غيبية

منها

ثانيا اذ غير بعيد لان اعتبار مع ذلك لا يستلزم على الوجود في الخارج  
 وان اعتبر مع فاعلم كونها غيبية لا يستلزم على الوجود في الخارج  
 اجتماعا ليس متعلقا بالزمان لان اقسام علم باهره لا يكون  
 في انما باهره لا يكون المطلق فالتعلق بغيره على الاطلاق بالوجود  
 من غير انما باهره بان يغيب الصلوة في الدلالة المعنوية  
 لانها تعبر عن الحقيقة في كل جملة واحدة فمن احكام  
 اجتماعها ابطالها وادرجتها في الان لا في  
 جهات كمالها بل في مورد لان فروع الصلوة وادرجتها في  
 مقتضى فاعلم كونها باهره لا يكون بطلانها فاعلم كونها غيبية  
 القضاة الذين قد سقطت عند فعلها مع كونها غير متعلقة  
 من فاعلم بطلانها في الجملة مع بطلانها في امر واحد  
 تمنع ان ارادوا اقسامها في جميع فروعها وانما فاعلم كونها غيبية  
 وان ارادوا اقسامها مع فاعلم كونها غير متعلقة فاعلم كونها غيبية  
 مع كونها متعلقة مع كونها في الزمان فاعلم كونها غيبية

انما كونها باهره لا يكون بطلانها فاعلم كونها غيبية

فاعلم كونها غيبية

فاعلم كونها غيبية

ان ما يوجبها هو صفة الذاتية فلا نزاع فيه وان اراد به انما هو صفة  
 مطلقة من جميع الجهات بحيث لا يكون فيه تعدد كونه القابل  
 ان لا يتصور فانا نقطع بانها مطيع خاص فكلنا نعلم في مطيع  
 من جهة ان مطيعه انما هو من جهة ان مطيعه انما هو من جهة ان مطيعه  
 وتعلق التي انما هي من جهة ان مطيعه انما هو من جهة ان مطيعه  
 هو مطيع الكون الذي هو من جهة ان مطيعه انما هو من جهة ان مطيعه  
 في الدار المعنوية او في الدار الحسية وتعلق التي انما هو من جهة ان مطيعه  
 المعنوية انما هو من جهة ان مطيعه انما هو من جهة ان مطيعه  
 من جهة ان مطيعه انما هو من جهة ان مطيعه انما هو من جهة ان مطيعه  
 فكل ما يوجبها من جهة ان مطيعه انما هو من جهة ان مطيعه  
 جميعا في كل خصوص من مادة الاجتماع فذلك المبدأ  
 بخصوصه لما تركه والا فلا يتصوره بل يتصل به  
 النسب الذي هو لازم لذاته فلهذا انما هو من جهة ان مطيعه

والله

والله من لم يتعدوا الحد من الثاني من ذلك لا يخرجها  
 اي بمعنى اختيار الكفاية جميعا في خصوص من جهة ان مطيعه  
 المتعلق انما هو من جهة ان مطيعه انما هو من جهة ان مطيعه  
 التوب باي جهة اتفق اي هو اتفق تحصيل في ذلك  
 المكان او في غيره فكل ما يتصل في المكان في جهة ان مطيعه  
 كونه في المكان المذكور نظير انما هو من جهة ان مطيعه  
 والهي تتصل في المكان المذكور نظير انما هو من جهة ان مطيعه  
 فلا تعدد فيه كونه في جهة ان مطيعه انما هو من جهة ان مطيعه  
 في الدار المعنوية او في الدار الحسية وتعلق التي انما هو من جهة ان مطيعه  
 افراد الغيب فكل ما يتصل في تلك الصلوة ما هو بها من جهة ان مطيعه  
 الامر بالامر والامر في جهة ان مطيعه انما هو من جهة ان مطيعه  
 وان لم يكن ذاتيا لخطا لا كونه من لوازمها وشروطها  
 عقدا فيكون من جهة ان مطيعه انما هو من جهة ان مطيعه

مع انما هو من جهة ان مطيعه  
 لا يمكن قد عرفت ان مطالع الامر  
 مع انما هو من جهة ان مطيعه  
 لا يمكن قد عرفت ان مطالع الامر

مع انما هو من جهة ان مطيعه  
 لا يمكن قد عرفت ان مطالع الامر





لفظ الصانع المأمور بها وانه الكون جزاء الصانع  
 من مطلق الصانع واللام يطلق ليس بالزمن والواحد  
 الحصة التي في ضمنه قد يريد ان الاله المتعلق بالهوية  
 الكلية تتعلق بقراد في حقيقة زمانا برؤية الكلي الطبيعي  
 الا فلو اوتفان بان وجهه غير وجوده ان الله افسر على الاول لا  
 وفي نظر الكلي الطبيعي في حقيقة زمانا برؤية الكلي الطبيعي  
 في موضع آخر ولو سلم ان الله لا يتعلق بزمانا في حين ان  
 يتعلق بزمانا بغير زمانا لا يتعلق بزمانا بغير زمانا  
 المعروفة لشخص على الحد مخصوص الشخص لا في غيره على  
 اقول او لما يلحق العبادات في المعاملات بعباداتها  
 لا يلحقها بالعبادات في المعاملات في المعاملات  
 بالمعاملات غير العبادات بغير المعاملة في مثل العقص  
 والادبيات واخلط القائلون بالذلال الذم

المتن

القائلون بالذم الاول ان في نقل من نصهم  
 في الذم لانه لا يبعد في قواعد شريعة على الزيادة  
 في المحظور كانت الدلالة على عيب الشرح لا على عيب  
 لان عدم الازالة عن عدم الاشارة بالاسم او بعدم الاشارة  
 لفظ لا يطرأ على اللفظ ولا في اللفظ بل في اللفظ على اللفظ  
 ولذا الشرح ولم يقل بعد باللفظ وهذا هو الشرح وهو  
 مطلقا الشرح لا يلحق باللفظ في العبادات  
 لا بالشرح ولا باللفظ في العبادات  
 في العبادات شرعا ولا في العبادات في العبادات  
 كانت لنا على اولها ما هو ان يتعلق بالعبادات  
 كونهما في العبادات وتعلق اللفظ باللفظ في العبادات  
 فالله جل لا يكون آتيا بالماوراء في عدم الاشارة  
 يخرج من العبادات وهذا هو الشرح في نظر اللفظ في العبادات

واضح



والما من شأنه ان يكون عبادة بان لم يتحقق الامر بعبادته  
 عبادة بالفعل بل تعلق بالامر كالتعلق بالبر كالمواظقة على  
 الاول لا يكون متعلقا بعبادة لعدم تعلق الامر فلا بد ان  
 على الفاعل اذا الفاعل هو عدم موافقة العبادة لا شرعا عند  
 هذه العقوبة <sup>المتكلمين</sup> وعدم اسقاط المتكلمين وعلى الثاني ان يكون الامر بعبادته  
 اجتماع الامر والنهي في نفسه والمعه لا يقول الجواز كما هو على  
 تناقض الواجب وجب تناقض الملزومات فليس من مقتضى  
 لغو في قبيل التوضيحيات بل هو ان يحصل لوقوعه  
 في الصلوة فالقراءة منه غير متحقق فان كان الامر بالقراءة  
 في الصلوة متساو لا تكليف لوصف القراءة بكونها عبادة فاحتمل  
 بل ليست بعبادة الامر نعم قد يوصف الصلوة بانها اذا  
 قراءة العزيمة فيها وذلك لكونها لا تقع اجتماع اجتماع الامر والنهي  
 يكون اذا كان متعلقا على شيء واحد من جهة واحدة وما يجوز ان

بجهة متخيرة لنا فنقول ان الامر لا يجوز على اي المصلحة على ان يقول  
 ولان التعلق على اجتماع مطلقا ثم غاية ما في الباب ان يفسر  
 المتكلمين من حيث شئنا على جهة موصية للمشي في هذا الاشياء  
 متوجه من حيث شئنا له على جهة موصية لا بد من ان يكون متعلقا  
 كان الامر بالنهي متعلقين بشئين متخارين لا بشرع  
 وليس كلنا في ذلك وان كانا كانت كل واحدة منهما موصية  
 الامر واذا كان كذلك كان تعلق الامر بهما يستلزم  
 تعلقه بالامر لان الامر شئ واحد وهو ضرورة ان تعلق الامر  
 بهما وبوجهه لانه ان يكون هناك شيئا واحدا هو موصية بهما  
 وانما بطريق الاتفاق ليس بشئ لان الامر يستلزم الامر بان يتوقف  
 عليه ولا يشترط لهما بقدره ولا زنده كالموصية لليسيل الحاصور  
 والمنع عنه نفس الجنتين بل بشرط الضرورة ان اجتماع الامر  
 في تقدير عدمه من زندهما تعلق الامر والنهي بشئ واحد

بالشيء

فقدما ان ترجح فتنه الذم على حصوله ادم والكلم الفتن ترجح بوجه  
 ان الحكم سره وقد يحاسب بغير الشق الاول انه يصيب في العبادة  
 على تحقق النحر عند عدم تحقق الامر به مجازا وهذا القول غير صحيح  
 احسن الاثر من العبادة في قول الفتن اعلى اي معنى كل محمول على  
 المجازة وان لم تعلم ان هذا الجواز ينبغي ان يكون في قول غير المكلف كما  
 ستعرف غير ان الكلف كبر الامم منه كما شفعه في قوله  
 وفيه وفي قوله عدم حصول الامور من غير ان المراد بغير الشك  
 عند المكلفين وهذا انما يتصور اذا تعلق الامر بغيره والا فلا  
 لفت ونقص لم يعرف في لنا على الفاتحة اه امرت  
 الدعوى التي تدين على ان السبل على الفتن في المعاملات لغيره  
 ان لم يزل كانت تلك الدلالة اما مسماة بغيره او مضافا او اشارة  
 من زور ان الدلالة للفقهاء التي هي منجزة فيهما وكما في غيرهم  
 متفقية اما الاوليان فكل من نزل في بيع الاموال على كل هذا البيع

تفسير

فقرم

وعدم ترتب الضرر والاثر المقتضى منه غير صحيح ولا يجوز ولا لا كذا  
 فلان ان لم يمتص الضرر لم يعطى والعرفي وكلاهما مستقرون بل على  
 مقتضى انه يجوز عند العقل والعرف ان ينزل لا يقع فان لم يمتص  
 ما جرت به ترتب عليه احكامهم غير منافاة بين الظاهر  
 وعدم المناقاة عند التصريح بعدم الفساد بل في  
 عدم اللزوم والاكتفاء بربا ان يقول احكامه مستوفية  
 وليس يمتص به عند وانه ناقض لا في لزم هذا الجرمي العباد  
 متحقق ضرورة ان وقوع الشئ واللغة فيكون في المصلحة  
 ان الاثر بها غير ان لا يمتص به كونه من حيث خلاف  
 الرجوع البيع فانهم لا يمتصون منه عدم ترتب احكامه عليه  
 الفرق نشأ من تميز الفتن في الموضوعين فان عدم كون  
 الاثر بغيره عن آياتنا في سورته مما ينبغي ان لا يترك خلاف  
 عدم ترتب الاثر فانه محل الانكار كما لا يخفى على اهل العلم

لانا نقول اللزوم للعرفي في العباد





امر اشع وتعلق الامر بغيره في حجب كنهه والامر لم يعمى كنهه  
فالخبر لم يعمى كنهه ولا الامر لم يعمى كنهه ولا الامر لم يعمى كنهه  
الامر لم يعمى كنهه ولا الامر لم يعمى كنهه ولا الامر لم يعمى كنهه  
كما هو منسب للصحاب نعم بما وعد على النبي اذ لم يزل على ارضه  
ول على الصلوة كما في الحديث وفيه من وجوب حسن الشهادته  
واكره اكثر العلم في حمل النسخ لان الحكمين اذا حكموا النسخ  
وهو موقوفة لتحقق تحقق النبي وكلم الامر في قضية الامر في حجب كنهه  
ولا امر النبي على الفضا والمفصلة في الكلام بالاطال الشايل  
ينسب الامر الى لا يرد على قوله فان كانا فاشا وبتين فاشا  
ونساقط كان الفعل معدوم فاشا ومن فاشع النبي عند ان  
كان الشا ومرتعد ومرتعد الامر والنبي فلا وجه لاشاعه وقوع وان  
كان قبل فلا وجه لتخصيص النبي بالاشاعه دون الامر لان ذلك  
الاثر انما يتصور اذا كان الامر بالنسبة لاشاعه متعلقين بالفعل

الامر لم يعمى كنهه ولا الامر لم يعمى كنهه ولا الامر لم يعمى كنهه  
اشاعه وان كانت لاشاعه فالاشاعه منسبة لاشاعه ولا امر النبي  
الامر لم يعمى كنهه ولا الامر لم يعمى كنهه ولا الامر لم يعمى كنهه  
ترجع من غير حجب فان المفروض من قوله الامر والنسبة لاشاعه  
منسبة لاشاعه فالاشاعه منسبة لاشاعه ولا امر النبي  
بالاشاعه وانما تعلم ان هذا الامر ولو كان يتعلق الامر بالفعل  
ليس لك ان لا يكون بعد روضه فاشا من عدم الفضا والاشاعه  
عن المصلحة اي لئلا يكون لاشاعه لاشاعه بالاشاعه النبي  
اقومنا واشد فاشا فيل على اشاعه منسبة لاشاعه  
وهو عبارة عن فاشا وهو مصطلح امره والاشاعه  
من مصطلح الامر مصطلح فاشا لاشاعه لاشاعه منسبة  
الاشاعه فاشا فيجب اشاعه لاشاعه واما اشاعه  
الاشاعه لاشاعه لاشاعه لاشاعه لاشاعه لاشاعه لاشاعه



وهو ان النهج الى الله تعالى في العبادات والمعاملات شرعا  
استدركوا منها على غير الشان منها وهو انه لا يدل على شيئا  
لان فساد شي عبادته عن سبب كماله في العبادات  
وترتب الترتيب في العبادات في العبادات في العبادات  
معناه في العبادات في العبادات في العبادات  
ولا لا زمة عقلية وعرفية لان مفهوم الاستماع عن العمل  
من ان يكون ذلك العمل تقديره لا يتبين به فاسادهم لا ولا  
دلالة للعلم على انهم العبادات اذ الخلاوة والاشياء  
فيه لا يخلو فلا يكون اجاعا حقيقيا ولا سكونيا فلا يخلو  
به وعن الثاني ان لا يخلو في العبادات في العبادات  
ان عدم الدلالة على العبادات في العبادات في العبادات  
تثبت الدلالة اعم منها كما هو في العبادات في العبادات  
بل ان كان ان العبادات في العبادات في العبادات

المستل

المستل  
استدل به على ان الله تعالى في العبادات والمعاملات شرعا  
ترتيبها على عدم تلك الدلالة اذ بالجملة بان انما تلك  
لا يخلو في العبادات في العبادات في العبادات  
ولا لا العبادات في العبادات في العبادات  
على العبادات في العبادات في العبادات  
الا كما انهم في العبادات في العبادات في العبادات  
كله انما في العبادات في العبادات في العبادات  
بمعنى ترتيب العبادات في العبادات في العبادات  
حصول الدلالة في العبادات في العبادات في العبادات  
المعنى في العبادات في العبادات في العبادات  
الدلالة الى العبادات في العبادات في العبادات  
معقول لما كان من العبادات في العبادات في العبادات

ظاهر من سبيل الى غير ذلك وهو الدلالة على ان العبادات في حق  
 نظر لان العبادات في العبادات كما يدل على وجوب حكمه كذا في غير  
 او ترتب على حكمه الامكام الوضعية بتبينه على  
 الحكم انما كان لغيره انما كان الحكم فان الحكم فيها باعتبار  
 كذا من حيث الاستدلال في التفسير بهذا المعنى على  
 من الحكمين في الحكم انما كان عند عدم عبارة عما يستدل بها  
 يظهر جواب الاستدلال ذلك ان في عدم دلالة  
 في الحكمي الدلالة على الحكم هو عدم ذلك في انما يدل في حق  
 من الحكم في العبادات في التفسير في حق في الحكم على  
 ان المكلف فيه يراه فلا يكون الا في آياتها بالما هو في حق  
 الامثال في خروج العبد في الحكم في الحكم في الحكم في الحكم  
 معقول في غير العبادات لا معنى في الحكم في عدم ترتب  
 الا في الحكم في الحكم في الحكم في الحكم في الحكم في الحكم

لغيره

خالصه

متفق انما في عدم الفرق القول المتعارف في دعوى عدم الدلالة على  
 في غير العبادات لغو شرعا ولا فرق الا في الاستدلال  
 بهذا السبيل على الدلالة في العبادات والعاملات شرعا في  
 من الدليل في وضع الحكمين من حق من انما في الدلالة  
 شرعا في حق لان اصل عدم النفي وتقريره ان الاموال  
 في غير الاموال في حكمها بسبيل القوم منها وقد ذكرنا بما يدل على عدم  
 الدلالة في حق فان قلت في الدليل على ما سئل الجيب على  
 عدم الدلالة في حق فان قلت في الحكم في الدلالة في حق  
 في حق السبيل على عدم الدلالة في حق لم يقع في الحكم في حق  
 لم يقع في الحكم في الدلالة في حق في الحكم في الحكم في الحكم  
 هذا الدليل على ان الدلالة في الحكم في الحكم في الحكم في الحكم  
 الشرح وانما لم يستدل في الحكم في الحكم في الحكم في الحكم  
 في الحكم في الحكم في الحكم في الحكم في الحكم في الحكم في الحكم

في استدل الدلالة في الحكم

فعدم لم يقع لها في الحكم  
عبدية شرعا





المجلد الثاني

الصحة تقتضي الضر وهو عدم ثباته في احد اماكن الجسم  
الساكن بالبطء وعدم الحركة المعنوية والجمادية لا يستلزم  
تمامه ويجب ان لا يفتقر الضر الى ثباتها عند نفسها بغير  
قوة تقييدها الا ان القوة قد يلبس ان لا يفسد ان قاذلته بغير  
اختلاف الحكم المتعاقبات بغير ان يكون الضر محققا  
لعم يلزم ان لا يقتضي الصحة فيهم قبل الاول ان  
ولما علم انهم ارادوا ان لا يقتضي الصحة انما فيهم انما  
القول الثاني في استفادته انما كان ساقضا للنتيجة  
الصحة المنبج عنه لان ظاهره ان لا يفسد او الضر يبل  
علا عدمه لا يقتضي اي ثباته وشره واجيب عن الملازمة  
وقد يجب ان يطلان اللازم وطريق الجمع ان المستدل  
اراد ان القول انه لا يجمع مع الضر بغيره من الملازمة  
ممنوعة وان اراد ان ساقض للنتيجة على ان يطلان اللازم فم

ॐ

وذكره لثباته لا يفيد وإن الظاهر ضمير ما يقع تحت المحقق مطلقاً  
 ويكون التصحيح قرينة أو يتأخر فيه أو التي فيها راجع التصحيح مع  
 إغناء التصحيح عنه على الظاهر من التوجيه فمقتضى أن التصحيح با  
 التفتيش يقع ذلك الظاهر فيلزمه ذلك لا يتفرغ من ذلك إلا  
 استلزامه أن استلزامه أن لا يتحقق من التفتيش إلا في الظاهر والقرينة  
 تدل على أن المادتين غير متساويتين في القوة ومن  
 حلول استدلالات مختلفات فبذلك يتبين أن الاستدلال على  
 تلك المسألة لا يمكن التصحيح بالقرينة وإنما لا يحصل من الاستدلال  
 أن يكون الذي على الاستدلال والتصحيح بالقرينة قصداً لكان  
 منضملاً للاستدلال لا يتبين بهما المتكافؤ في غاية الظهور  
 الصحة جارية عن الاستدلال والمأمور والمأمور بهما متضمنة  
 للمأمور بهما الحقان للجمهور قدم المحجب عن العام على الخاص  
 لأن الخاص عام مع قيد يقتصر بعض أفرادها فالعام مقدم



وقد يجوز ان اللفظ المستغرق لما يصح رخص باللفظ الاشياء  
 ونحوها بان يستغرق المقتضيات والكثرة في الاشياء والمراو  
 بالمحصل فتقولنا لما يصلح تجزئيات فيه مثل نحو الرجل والكر  
 اما الاول فلفظ واما الثاني فلان اللفظ يمل من اجزاء متغيرة  
 الى استغراق جزئيات لا يمل ولا يصدق احد على مشترك  
 عند اطلاقه على مظهره حقيقة لانه على تقدير جواز غير متفرق  
 لجزئيات كل واحد منها له حقيقة خاصة المراد ان  
 اللفظ تطلق على كل واحد من افرادها بطريق الحقيقة لفظ المجموع  
 موزون الفاعلية فيما اذا اختلفت له ايضا صاحب احد فاعية كانت  
 بمصاحبه واحد ولا يترتب حصول الحقيقة مسابقة للجميع اذا  
 استعمال في غيره كان مجازا فاعية اشراط انهم لا يكون  
 القصد على العموم بل يكون الاختصاص والمراو باللفظ  
 لا سلطانا مشترك في شيء مشترك لفظا لم يقل احد بانه ان

العموم

المقدر من حقيقة في الخصوص المقتضيات المقتضيات  
 اللفظية ومضموم شامل للعناصر متكررة فلا بد من سبعة  
 الاوضاع واعلم ان ما ذكرنا راجعا وهو الوقت في اللفظ  
 الاشارة على قوله والعناصر البكر ولم يشترط اليه المقدر لعدم  
 الاشتراك لنا ان السيد او لعمريه او ان الفاعلية  
 في شدة موجودة وهي ارادة كلف الاذي عن ان السهم لا يكون  
 العموم بحسب القرائن وثانيا ان مسالة عدم التمثل والليل انتم  
 به واما معارضة بان اصل الاستعمال الحقيقة والاستعمال  
 الاستعمال في الحقيقة من لا يكون يمكن الجزاء في الاول ان المقصود ان  
 نفس اللفظ مجبى امن لا يصدق جميع القرائن بعيدة كانت  
 شيء عن ان في ان مسالة الحقيقة معارضة باصالة عدم  
 الاشتراك وعدم تعدد الوضع فمقتضى مسالة التمثل في اللفظ  
 واما ابطالان اللازم اه افترض عليه وليس المحققين

علم

متا صا للفظ في امثال ذلك كونه ابيض وادان الاستباه  
 قريب من الموكد على العموم اذ لو لم يكن له خصوصية مع الاستباه  
 ثم قد يشترط في خصوصية هذا عن غيره عليه وقد سبق في  
في احتجاج السيد علي بن ابي طالب في كفاية من البرهان  
 لانه هو خير من الاشتراك في نظر لان بحسب جمهور  
 هذا التعليل اذ بعد تحقق البناء للعموم فيكون اللفظ  
 مخصوص بصفة من وقع ذلك في التعليل لنقسم الان بين  
 مقصودين من العموم هو المتبادر ويكون اللفظ حقيقة فيه  
 الاستعمال في خصوص اعم من الحقيقة والمجاز فيخرج المجاز اذا لم يكن  
 فيضمن الاشتراك في اود في مجازات اصل الدليل ان يكون في الال  
 الحقيقة معارض بين الدليل الال فليس الاشتراك ولا يخرج  
 لا التمسك بالبناء وعن الثاني لا يمنع الحصر ان يكون  
 مجاز في المقام يمنع عدم كفاية الامثلة في اثبات مولات

الاصل

الاعمال

الامثلة وتقدر في جعل حقيقة في الخصوصيات المتضمنة  
 من جعل العموم للشكوك وعرض لكثرت حقيقة  
 في العموم وجب ليشمول جميع احتمالات التوهم اذ الماهية  
 من الخصائص لا كل واحد من الابعاض بطريق البطل  
 دون الجمع والافان مما هو مطلق فبعد العموم اذ لم يكن  
 للخصوصيات علم بذات الال احتياط الذي سبكه  
 التمس وهو وارد على سبيل الباطنة اسرنا المثال  
 على سبيل الباطنة في تخصيص العوائق في التعليل  
 العموم بعدم لان ان كان له عدم وان كان له في المثال  
 كون ما يميز فيه العموم حقيقة في الال فليس هو مخصوص  
 في الال وهو العموم في سبيل المجاز الذي هو من الال  
 على الباطنة اذ لو لم يكن له الماهية لكان كل عام في  
 لانه على الال وان صدق في المثال يستلزم كبره في بيان



فهو العمومات ان يكون باقيا صحيحا واولا على التقديرين كقولهم  
 وثان انه اذا كان كاذبا في غير مقيده لان عموم وان كان باقيا لزم الاول  
 والاعم الثاني لان لا نزاع في تخصيص بعض العمومات واما ثبت  
 بذلك ان مخصوصا على ان يكون اللفظ حقيقة فيه واما انه  
 يستلزم ان يكون العموم معدوما لا متعديا فكان قوله واللفظ  
 كونه حقيقة في اللفظ محال لان اللفظ سدا بل هو عيبان يقول  
 واللفظ حقيقة في استعماله في الاما لا في اللفظ متعلق به واما  
 ما حمله فلا يوافق قوله في عدم تخصيصه بل هو تخصيص اللفظ  
 اما الجواب عن الاول فانه انما ثبت اللفظ بالترجيح لا  
 النطق في الحقيقة بل ان يكون للعموم وان يكون للمخصوصين في جميع  
 ما ذكرنا ثبت اللفظ الذي ترجح في حق الامة عليه غيره وانه بل  
 لان اللفظ انما ثبت بالنقل والقبول وانه مقرر ان ثبت  
 كون اللفظ للعموم واللفظ باصلا لم نقل ان ثبت ذلك عرفا

انما

انما ثبت اللفظ بالترجيح والامة العرف واجيب ان اللفظ في ان  
 العموم واللفظ العرب والامانيات في النقل فاصلا لعدم النقل  
 لاثبات اللفظ لرد ان ذلك انما ثبت اللفظ بالترجيح بل  
 به على ان المعام يجوز النقل فيه الاصل وهذا لا يخلو  
 من نظير لان هذا ما يتم في صورة الاحكام والامر في العلم  
 ولا تكرر ما قبل فان كانت له حكمة في نفسه من تركه مخالف  
 الامر في نفسه فانه في صورة الامة فالمر بكون كل الطعام  
 فان الحمل على العموم قد يفسر في شمول المجرم فياخذ في كل  
 في الامة او في الامر في مثل ان المستلزم غير العكس  
 ترجح في ذلك واسحق الاخير في الجواب معانته  
 لغير ان ذلكم وان دل على ان اللفظ حقيقة في مخصوص  
 لكن انما يدل على انه حقيقة في العموم فان احتياج  
 الفراج لبعض الامور الى التخصيص كما لا يشك في حيث

لا والله  
 فكذلك النفس نفهم من الكل في ان العموم حقيقة في خصوص  
 اذ لو كان العكس لكان في كل متوقفا على القرينة دون  
 البعض لا في احتياج مخصوص النفي لوجود الحقيقة حقيقة  
 عند بعضهم اعني نفهم البعض وهو القدر المشترك بين جميع  
 الابعاض الغنية بالقرينة ثم كيف هو احتياج فيه  
 وهو ان التناقض فيه نعم المحتاج اليها هو اعادة كل واحد من  
 البعض البعض ولا القدر المشترك في فهمه بالقرينة لا في كل  
 المستفاد من النفي هو العلم ان كذا لا يكون في العموم بل  
 في خصوصيات معينة وذلك يدل على الحقيقة وما لا يكون في  
 العام فربما عمومه في هذا المخرج الا ان ذلك الم  
 العلى الا ان يسل على ان الماد بهم سرر بجمع البعض  
 هو وان تحقق في نفس الافل على ان ظهور كونه حقيقة  
 هذا انقضى تفصيله ان لا يتم ان الفل اذا غلبت

كان حقيقة في ان يكون ذلك لو لم يتم دليل على كونه حقيقة في الكل  
 وقد بينا قيام الدليل على الصحيح المعروف بالاولاد اذ سواه  
 كان جميع ملامته او كبر او جميع قلة او كبر وشذوذهما جميع المضاد في  
 المقام نظر لان الجمع المعروف حقيقة في حقيقة الجنبه وحده  
 في الاستفاد على هو المقر في علم المتأخر في حقيقة في الكل  
 لا يخرج عن شكل العلم ان في قوله في فصل الحب للعموم حقيقة  
 وفي هذا المقام يفيد العموم شيئا من الماد بالعموم يستفاد من  
 وهو في سواه كانه استفاد من سنده الى الوضع او لا في  
 وقال الشهيد الثاني وتفرع على عمومه امور منها عدم جواز الدنيا  
 للمؤمنين والمؤمنات لعدم دخول النار لان الله تعالى  
 بان منهم من يهلكها ومنها وجوب العرف الى الجمع ولو لم يكن  
 ورا فصلوا بان الفقهاء ان كانوا محصورين وجوب العرف  
 الى جميع والاف في ثمة ان العموم غير لازم وجوب صميم لتمام  
 العرفان على خصوص الايام وقيل بوجوب ثبوت نظر الى عدم



ولا تعرض في ذلك مخالفا من الاختصاص والتمسك بالكل  
 عليه استدلال المحقق او اذ بان مقتضى العموم قوام قائم بغيره  
 بل كين كين فلو لم يكن الاول لاستغرق كين الثاني كيدا  
 وثانيا بان قولك لا يستلزم لا يقتضي جمع ما اذا دخل عليه الام  
 فان افادته بجمع التام لم يكن شئ فائدة فلا يخرج افاده الاستغناء  
 والا يخرج من الام هو مقتضى فائدة وجهها نظرا لما في الاول فلا  
 يخرج ان يكون الثاني في كون المقدم برفع الاشياء وقربها اذ  
 العموم لا يخرج على خصوص بعض الاشياء كما لو كان في الثاني في ذلك  
 النكرة اما على سائر الام لا يقتضي الاستغناء ولا كين شئ استغناء  
 ولا يخرج من خارج الغاية لبعض من لا يعتد به  
 ذهب اليه انهم انما يخرج الى عدم عموم واما المقدم للمعرف  
 اي لا يمتنع ان النزاع انه هو الذي للمعرف بام الاستغناء  
 لانه للعموم قطعا واختاره المحقق والعلاقة استدلال  
 العلامة او يجوز ان كانت بخلافه وشرب الماء وما يجوز

العموم

تلك

تلك وما يركب بجمع خواتم في الرسل كلفه لو كان للعموم صحاح في الكل  
 الجواب لعم القربة قائمة في الاولين والثالث سبب القطعي  
 مقصود في الاخير ان عدم تبادر العموم محتمل لكل من غير  
 ان المقدم المعروف حقيقة فيه والباقي لا يراه فلان يقال  
 ذلك بالمثل وهو متفق قطعنا اشارة الى ان كل  
 من المداراة ولبطلان اللازم دعوى الضرورة في محل النزاع  
 فمقتضى عدم السماع نعم لا يصح الاستغناء في اذوال التخصيص  
 على عدم عموم كما في صورة العهد والنزاع فيه وربما يتبع الملاك  
 التخصيص في سائر ما في محبة الامر الى ان المصنف  
 يفيد العموم لعموم الاستغناء ولم يتعرض للطاوع وموسر  
 الاختصاص لعموم مطلقا سواء وقع او لا وسواء بطر او لم يطر  
 على هذه المسئلة وسواء جازي بجمع كل ما يقع بجمع بجمع  
 على ذلك القول كما دخل البيع ومنها دخول السبب الاول  
 ومنها تعذر الاستحقاق على قراءة جميع القرآن لوقال اذا  
 قرأت القرآن فلكل كذا ومنها كل ما يقع كذا لم يتقبل بجمع

فرضه وفيه نظر لان

وما بعده الى آخره لوقال  
 كل ما يقع بجمع بجمع

على سبيل المثال ان كان المالك قد اشترى ثوبا من رجل فباعه له  
 بدينار وبعده بالجمع فذلك ان المالك اراد به عدم صحة  
 البيع وصدق له بالجمع فذلك ان المالك اراد به عدم صحة  
 البيع وصدق له بالجمع لان لكل واحد من الطرفين  
 الاول ان المالك على كل فرد من المالكين على جميع الافراد  
 فهذا الاعتبار صحيح في جميع المالكين لان المالكين  
 في حوزة وصفه بالجمع بالنقل عن اهل القعة فان لم يثبت النقل  
 فالجواب ان المالكين ثبت عليهم جميعا على عموم المالكين  
 بقرينة اشتراط توافق الوصف لم يثبت القولان فيهما لوقوع  
 بعد الاعتراف بغيره ليدل على كونهما على جميع المالكين  
 كذا يجوز حمل المقوله العموم مجازا على المالكين لانهما  
 مدلول الجمع جميع الافراد مدلول المقوله في قوله فيها ليدل  
 وعن الثاني بانه مجاز لعدم اطرافه الظاهر انهما ليسا  
 ان الانسان يحمل على العموم مجازا بقرينة الاستثناء لا حقيقة لعدم  
 اطرافه وفيه نظر لانه ان اراد بعدم تحقق الظاهر في الجملة المعرف  
 فهو ثم لا يمين على النزاع وان اراد به عدم تحققه فيكون  
 لا

الاطراف

فمن

فهو ثم لا يمين على النزاع وان اراد به عدم صحة  
 ان يكون عدم اطرافه في عدم اطرافه في النفس فذلك  
 وهو خلاف التحقيق كما ذكر في موضعنا في التحقيق ان  
 كما ذكره غيره باعتبار قول الامام في قوله ثبت الظالمين  
 الى عدم صحة جميعهم الظاهر انهم من غير خط المخرج بالعموم  
 في شرح القبرين حيث قال الجمع على المالكين لانهم كل واحد  
 كما ذكره اكثر ائمة الاسماء في الموطوع من الاستقراء وصرح  
 في تفسيره في كل موضع في التبريل من التفسير على انهم  
 والاربع وعلم ائمة الاسماء انهم كل واحد من المالكين  
 المستبين من المالكين بغيره الى قوله لان ذلك فان  
 هو وقع في جميع الدلائل الاولى كما ذكره غيره في قوله  
 بناء في انفسهم عدم العموم في جميعهم في قوله انفسهم  
 من انفسهم لانهم في كل واحد من المالكين في بعض المالكين  
 عن الاول انهم ان المالكين في بعض المالكين في بعض المالكين

جميع

لا



ان العرف قد يورث ان يكون للعموم مجازا بقرينة الوصف ثم ان كان  
 الجمع عند من لا يعرف في شمول الاسم لم يرد ان بين من لا يعرف  
 واما الثاني فلا الظاهر انما اقم استدلالا على  
 المظهر المعروف في العرفية كذا الجيد في كذا حكم بانه مجازي  
 قال الحكم لا وجه لانكار الجيد في كذا لانه في ان المظهر المشترك  
 قد يعيد الاستعراق حقيقة واما النزاع في انه يستخرج من استعمال  
 في غير حقيقة ام لا فالجواب ان استعمال المظهر على محل النزاع في كل  
 غيره واما كذا ان تقول لما كان النزاع في المظهر على المظهر  
 ومن الاستعراق كان غرض الجيد في كذا المجازي في الحقيقة  
 الاستعراقية فغيره في كل جواب الحكم فلا بد من كذا الادلة  
 البعض في الحكمية في كذا عدم جواز الاستعمال في كذا  
 اقل للماتب واجبة الدخول قطعا لان كل من  
 في جميع احتمالاتها فكل من لم يقطعا في كذا الحكم انما كان  
 يراى ان الاستعانة فاذا احتلوا على الجميع فقد حلتها

(قوله)

جميع حقايقه اذ يدور ان حواشي اوده جميع حقايقه  
 فيصير واحد منها ثم وثايقا ان بناء الكلام على ان كل كذا  
 كذا واحد من مجموع واذ مشترك فيها لفظا ليس كذلك بل في  
 لفظا مشترك فيها وموافقا واحد منها مجازا وان انما استعمل  
 غير مشترك فلا يمكن في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
 يتصور فوجهه في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
 انما هو من الدليل ان النزاع اوده جميع حقايقه انما هو اوده  
 كل واحد منها كجمله الفروية اما اوده الخطا من حيث انه في كذا  
 وعن الثاني ان حواشي جميع حقايقه جميع الافراد التي هي حقايق في كل  
 منها ككونه من اوده الموضوع له الفروية من الثالث ان كذا في كذا  
 من اوده على كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
 المضمون من اوده على كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
 لا تناول الكل في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
 متناهية اما اولا في المعادضة على الاضجاع الى بيان الحكم

قد حلتها في كذا

على كذا في كذا

من احتياج الى بيان الاصل ان الاول معلوم بالارادة في مجموعها  
 ان ما ذكره الشيخ من محله لكل على العموم نظرية ذلك المصنف في العموم  
 المعروف هذه المعاني بحسب ما في قوله من ان الثاني انما هو  
 في قوله معروف ليسر والمالم فيه علم انه ليس كذلك لفرق بينهما لا يخفى  
 عن من كان فقيده نظر لان من اقر بغيره بانه عن ارادة الكل لا عن  
 المناهضة بين ارادة الاول و ارادة الكل و ارادة الشيخ من القرينة  
 القرينة المناهضة اذ يدور بها افعال كل على كل في من يرد له  
 فان قلت من يرد له النظران فعلق الارادة بالاول في قطع  
 بل هو كل في علم علم لتعلق لان تعلقاتها باعتبار كونها  
 بحسب من قبلها باعتبار لا حظ في نفس الكل لا انما  
 تعلقاتها بالكل و هو غير معلوم فنعلق الارادة بالاول لا بالثاني  
 فما دمر ولا باعتبار ذلك من كل في الوجود لا في العلم قطعا  
 فاما منع كون اللفظ حقيقة في كل من حيث انه ليس بالاعم  
 اذا حمل على جميع فذلك على ما في جميع خلافه انما لو كان كذلك

و هو ثم اذ الحقيقة لا لا القدرة المشتركة بين مجموع فلا ولا لا  
 خصوص احد الا بالقرينة لاني لو استدل بالثبوت  
 مجموع خالف لاس حيث ان مجموع موضوع له على حيث  
 انما من اذ والموضوع له وهو القدرة المشتركة لا لا قبول في  
 لا يمنع اجماع بان خص المجمع محض من حيث ان المصنف  
 مجموع على مجموع من باب الحقيقة بل مقصوده ان موضوع القدرة المشتركة  
 وحده على مجموع كما هو المعنى لا يمكن بدون القرينة والمطلوب على  
 مع القرينة لاجرا في جواز اتفقا على انه لو كان كذلك  
 هذا كان ما ذكره انما قد وقع لانه ثبت كذا اللفظ حقيقة  
 في الكل ومن غيره مجموع كونه نفسا لما و ان اذا اطلق كان  
 مستعمل في الكل انما اريد به فذلك انما بالقرينة التي  
 لبعض خالف على بعض الجمع ولا ينفرد ولكن سلبنا  
 كونه حقيقة في كل واحد منها لاني اذا كان مجموع حقيقة  
 واحد منها ولا خلاف ان مجموع امر واحد وهو انما هو في كل  
 او كما ذكره استدل بالانفصال جواز ترجيح بعض خالف المشتركة

ولما اذا كان في اللفظ  
 في كل من حيث حقيقة باعتبار  
 وقد يلاحظ





بيان انشاء الجماعة بالاثنتين حصول انفسها بما في الصلوة او غيرها  
 على اختلاف الفقهاء كما ذكره السيد في الدرر والنفائس في الزمان  
 ما وضع لخطاب المشافهة وهو خطاب الرجل للرجل  
 التماس فيه فحل في حقهما العطف في غيرهما لا يتم بصيغته  
 من تأخر عن زمن الخطاب فانه انما الى ان يسمع به الزمان  
 في ذلك الصيغة حقيقة على التام من ان لا يقع في امره كما  
 العوض مما زال ان الجواز باب واسع وانما انما هو في حقهم  
 الخطاب لا يعلق فيه وان لم يكن ما يترتب في سبط الوحي منهم  
 من جعلهم للمعدومين في عدم الدخول بدليل اخر كما في قوله  
 والاطاع فان شارك المعدومين للموجودين في حكمه مستفاد  
 من الخطاب في حق من اتفق على لادته وهو قول اصحابنا  
 هذه العبارة كعبارة التمسيد في حق من اتفقوا على عدمه  
 فان ثبت في ذلك الاقضية كلهم تعرفوا واكثر الخلاف  
 فضل من اسماء من في حقهم وفيه ذهب قوم منهم زوال الخط

لا يجر

فيل في القول بعد ذلك الخطيب المحقق في كل ذلك المشفوعة التي  
 ان تقوم لخطاب من لم يسمع معلوم انهم من الذين هم في قوله  
 لا يجر للمعدومين يا ايها الناس او وجه ذلك ان الخطاب  
 بالتمسك يستلزم كون الخطيب هو المعدوم لا يصفى على كونه  
 فلا يجر خطاب من يجره او لا فلهذا قلنا ان يكون حيث يعلق  
 الخطاب بالمعدوم كاستحالة تمثيله اصل واما ثانيا فلان ان  
 ذلك في خطاب المبرور فان في خطاب من لان الموجود في حقهم  
 خطاب حيث يعلق المثال في كل من شرطه الى الجرح في كل ما  
 فان التمسيد لا يكون في ذلك الخطاب على ما في غير الامر فاذا  
 كان الخطاب على جرح ليعلم التمسيد على ما وانما يعلق  
 خطاب الرسول نفسه بالمعدومين لا يجر في تعلق خطاب من على  
 من حيث التمسيد هم واما ان في كل من انما يعلق خطاب  
 بالمعدومين في كل انما يعلق تعلقه للموجودين والمعدومين  
 معا على مثل التمسيد في خطاب يا ايها الناس كونه من حيث التمسيد

والمراد من قوله من لم يسمع  
 ذلك في قوله من لم يسمع  
 ان الخطاب  
 في قوله من لم يسمع  
 من لادتهما



وتمت في ابواب  
اربابها

عنه انما هو في قوله  
حي ولكن ليس  
ان شمول حكم  
مكافئة اي  
او العدم  
فان الصبي  
بالا لوتيرة  
بعض شرايط  
تناول المحدث  
والجماع عدم  
ان يكون عدم  
لم يخص الغرض  
بان كل واحد  
وهو لا يميز

وايضا

لما انما هو في قوله  
لصبي والمجنون  
لو لم يكن الرسول  
قال في الحاشية  
قد كان الرسول  
فكانت هو الخاطب  
الخاطب هو الذي  
الرسول هو الذي  
اراد به  
بأنه شمول  
والا لكان  
بيان لاهل  
الصحاب ائمة  
فاجيب لهم

لان معنى اوصالهم

الاسود





واما تعلم انه لا دلالة لشيء ذكره الانسان الباقي بحسب انتم تعلم انتم  
 انتم لان يكون الخط الباطل في نسب النعم ولا لذلك  
 وكون ذلك لا يرد في النقص او لا يقل في قلة فلا يتم مقتضى  
 فكان تخصيصه اسير لكان ذلك لا يمنع من تخصيصه  
 صم مانع آخر وهذا يقتضي امتناع كل تخصيص من عند الامتناع فيه  
 فان الاكثر اقرب الى الحقيقة من الاقل يمكن ان يكون  
 يتحقق الاقل في حارته فضاغطا اليه اثر التيقن فقط  
 طرأه العدم فكذا ارادة ما يقدم مقادير الاكثر لا تقول خط  
 اثره عند المادة لا يتحقق عند ارادة المبدأ لا امتناع ارادة  
 الاقل بل ان اذا كانت ارادة الاكثر راجحة كانت ارادة الاقل  
 منتهية بوجه بسيط لا يخلو عن الاعتبار الراجح لا يخلو الزمان الامور  
 في انه لم يجر استعمال العام في الاقل المخرج مع قرينة شتى  
 بهام لا دلالة ذكرت لتأويل على امتناع ارادة عند عدم تلك القرينة  
 ولا ريب فيه لكنها ليست اجزاء لم اورد عليه ان هذا اما

عند

ثم

يتم في جميع المعرف كالذكر في سياق النفي والموصول واسم السقوط  
 والجميع المعرف فلا لان الواحدية الواجب بان هذا ليس هو  
 اليه المحققون من ان عموم جميع المعرف باعتبار اجزائه على  
 الاكثر ولا اعتبارا جزئيا من جميع فعموم جميع المعرف كعموم  
 في عموم الكل واحد فان تلك المادة بجميع هو الاكثر من مجموع  
 لكان العموم المتوكان انعم من المادة باو جزئيات من  
 لا يرد كون للعموم خصوصية لا توجد في خصوصية لكان الماوية  
 اخرج البعض هو الاكثر وكذا البعض لان الامتناع ما كان  
 راجحة تعلم فكلما ان الباقي المخرج يكون من جنس واحد  
 امتناع هو الاكثر لكان الباقي امتناعا كانت واقفا هو  
 الشبهة فيكون من قبيل الاستعارة لا الجواز المطلق  
 لجواز ان يكون العلاقة وهي علاقة العام وانما من قبيل  
 بها استدلال لم يجد ذلك استعارة عند الخط

قبل ان يخطئ

كذلك وقع في عبارة العبد في ان يجعل استعانة شخصه في كذا  
وليس مع العموم لمخطا فيه <sup>اي كمال الاقوال ولا</sup>  
اما الاول فخطا ان في فلان شخص من كذا خطا للعموم اذا  
انتمى الفرع قطعا وفيه شفا بان الصيغة المذكورة موصوفة للعموم  
العموم غير موصوفه <sup>بما ان</sup> وليست صيغة العموم <sup>العموم</sup> في قوله  
لاكن جعل في الحسين التعميم في شئ ازال هذا القول والاك  
عندنا سهل فان اتفاق التعميم على اداة الواحدة في اناس  
انما قلنا في الفصل فلا يثبت حكمه ان قلنا في قوله <sup>العموم</sup> السد بالعموم  
لما راجع الى التعليل في اشارة الى جهة معينة من حقيقة وهو  
فما راجع الى نفس الحقيقة من حيث هو <sup>والتعميم</sup> او باعتبار  
الجموع قومية البعوضة والعموم الذي هو اوسع منها وهو ان  
والتعريف بالانسان العموم يخرج ولا في ان الاكل لا يتحقق  
الموتى الكلي من حيث هو <sup>العموم</sup> ولا في ان الموتى لا يتحقق

اتقى اصل

غيره

العموم

فما

في قوله الموصوف في الحقيقة المطابق للحقيقة المعروفة في الدين <sup>فما</sup>  
غيره انما في نفسه بعد رفع الشخصات في تلك الحقيقة في القدر  
من خبره والمالم الخطأ انما هو كل واحد من هذه <sup>فما</sup> في قوله بل في بعض  
انما كانت في قوله الموصوف في الحقيقة وقوله المعهود الذي في اشارة الى الحقيقة  
المقصودة في الدين وقوله انما في خبره والمالم انما في تلك الحقيقة في  
عقده في الدين وقوله هو مقدار ما معلوم في اشارة الى ان  
الماء مطلق المالك ان الشرط في اوله يصدق به بل الماء  
هو القدر المعلوم كونه ما كولا وشرا باقتدار التعريف بها  
المراد بوجوده الخارج من تلك الحقيقة المقصودة في الدين <sup>فما</sup>  
القدر ثم الجواب ان تعريف العموم الذي هو التعميم  
العموم في شئ الا انه اوضح المقصود به بالعموم فارجح  
فانه ليس من تعريف العموم قطعا حيث قد <sup>فما</sup> اصل اداة  
توضيح ان في قوله انما في صيغة المطابق للمعهود الذي في الدين المطابق  
حيث يعرف بالام شامل لعدد معين في الخارج <sup>فما</sup> فهو من بين

فما

فما



نیکوین محمد اقا جیامحمد و  
روایهها نیکوین محمد اوزنیا  
محمد

بلى الغرض من كل قول انما من بين المعلومات فهو من حيث كونه مقبولا  
سواء المعلوم الخارجى كمن لما كان بينهما من المعلومات  
الذاتى وشوا لا يتغير عن ذلك من حيث هو واخره ان الجمع  
المعروف والمخالف فانها بيان باحتمال التعريف والاضافة  
ولا دليل على تلازم جهتها لا بين المستلزم والاصل  
فجميع المعرفات المخصوصة ولا يتم استحالة كل ان التخصيص العام  
بغير سبب فان كان الانسان اقل الجمع جوارها انما التخصيص  
والانفصال التفرقة حيث الحكم فيها جوارها انما التفرقة والافعال  
ايحصل ان القول لا يتم من جوار استعمال الارباع عام كالمجموع  
في الاثنين او التفرقة استعمال او معام فيها ان الجمع عند  
المحققين ان عموم جميع باعتبار الارباع دون تجزئيات فلا  
فرق بين عموم المخصوصات بخلاف اى سوا كان  
البيان التفرقة من سوا كان التخصيص فقد اوضح فيقول  
من شرط اوصفة او استثناء او خاصية انما كانت





ثم من ان يكون استعمال في الية المجردة مجازا وسم قالوا  
 ان التعرض وقع في شئ له اذ اى ما يكون شئ كاللفظين  
 العام والخاص فبما اشار الى ان المقسم الجليل من وجوب  
 الى ان الصيغة متحدة بالعموم والتعلق على الباقي حقيقة فظاهر ان  
 جلدان يشتركان في اللفظ ليس معنى هذا تنفص على القول المجوز  
 فالتام السيل لحدما ان اللفظ كان متناولا للمعنى  
 بالانضاق على شئ كان متناولا لشيء اخر في قبيل التحقيق  
 لانه مجازا لا من باب هذا اللفظ الطلح الجوز وهو الشئ  
 كما قد عرفت ان اللفظ ليس بمعنى الية المجردة بل كل  
 فرد وكل واحد من افرادهم متناولا لغيره في اللفظ  
 لا يفرق في تفسيره مجازا لكن الموضع لم يعبر عن شرط  
 انقطاع الغرض وعدم التعرض لغيره من التعرض بالعموم والافراد  
 والثاني ان سبق قوله ان الباقي بنفسه مجازا عن حقيقة  
 القرينة بسبق اللفظ والقرينة تدل على استعمال اللفظ في اللفظ

العموم

لا يفرق

الى سبق انما يتقيد بعدم سبق غيره بل يتقيد باللفظ في شئ  
 حقيقة فتقوله لزعم القرينة لا يتقيد بغيره لكون الشئ سابقا  
 لا يتسام القرينة بتقيد ان القرينة من شئ ما في تمام الغرض  
 كما ان سبق الباقي بل سبقه انما هو في نفسه وقوله لا يشترط  
 الى سبق الباقي المذكور مجازا الى عدم سبق غيره لعلوا  
 والاولى في اللفظ وان في ان سبقه في اللفظ لا يتقيد بعدم  
 غيره لا يتقيد باللفظ بل يتقيد باللفظ في نفسه وقوله لا يشترط  
 في الكلامين ثم هذا اللفظ على ما مرناه لا يفرق جلدان كون اللفظ  
 مع القرينة حقيقة في البعض فمع جميع المجازات اذ من كان  
 ويمكن ان يكون لزعم القرينة حقيقة في كل واحد يستدريه  
 حقيقة غيره والجواب عن الاول ان منع لقوله لا يشترط  
 في القرينة ان متناولا لللفظ الباقي واما قبل التخصيص  
 كان على سبيل تقيد انما كان مع متناولا لغيره واداة الية بالفعل  
 متناولا لغيره بتخصيص لغيره واداة غير متضم مع اداة غيره وهذا الثاني

حقيقة





ان الشئ ان كان موجبا بعد تخصيصه كان العموم كونه العموم  
حيث كان العموم كونه العموم كان العموم كونه العموم  
يكون ان كل موجبا او موجبا العموم ان العموم العموم  
فكل موجبا العموم العموم العموم العموم  
استدل ان كل موجبا العموم العموم العموم  
في حقيقة العموم العموم العموم العموم  
عن العموم العموم العموم العموم  
يراد ان العموم العموم العموم العموم  
لا يعمل العموم العموم العموم العموم  
العموم العموم العموم العموم  
انما العموم العموم العموم العموم  
كلان العموم العموم العموم العموم  
وهو دليل العموم العموم العموم العموم

تفصيل  
العموم

العموم

العموم

العموم العموم العموم العموم العموم  
في العموم العموم العموم العموم  
حيث العموم العموم العموم العموم  
بل العموم العموم العموم العموم  
كلان العموم العموم العموم العموم  
والعموم العموم العموم العموم العموم  
العموم العموم العموم العموم العموم  
العموم العموم العموم العموم العموم  
من العموم العموم العموم العموم  
لو كان العموم العموم العموم العموم  
مع العموم العموم العموم العموم  
مجازا العموم العموم العموم العموم  
ثم العموم العموم العموم العموم  
مجازا العموم العموم العموم العموم

وهو المسلم فان سلموا من موضع فلهما ما من الموضع الى العبد وموضع  
 محبة المباد اليها من حيث هي ومن هو الذي من موضعين  
 في سلم واحد لا يثبت في الدال او المخرج وهو الكسب في الموضعين  
 فان الكسب في الموضعين هو في الموضعين والمخرج في الموضعين  
 استثنى المستثنى اذ لا يستثنى من بعد الاستثناء واخر من  
 بان الاستثناء عند ما القابل غير المتكسر على كل علم فخرج العلم  
 منها وفي كل الموضعين نقل شيء فكان الواجب ان يكون في  
 المقيد عليه واجيب لنا التراجع في العام المختص من استثناء  
 في المقيد مطلقا وانما الاعداد ليست حادثة ولا مخرج حادثة  
 موضع وفارق من الخصم يعني ان الخصم يفرق قابل في الاستثناء  
 بل كل مخرج الاستثناء متعلق بمكانه والمخرج من حيث  
 هو متعلق بالبعد الاستثناء مطلقا من مخرج مخرج العلم  
 لتقديره على ان الوفاق في ذلك ثم وكيف القول ان العبد  
 في عشرة الاثني متعلق بسبعة مجازا او الاثني عشر شيئا

العلم

بيان الملازمة فوضح ان كل امر من سلم في الموضعين  
 كالفرد له هو غير مجموع وانه العرف والاستثناء قد صار في الموضعين  
 وهو انما هو في الموضعين والعبد في الموضعين فخرج العلم  
 وهي دونها في كل ذلك كذا في كل الموضعين فخرج العلم  
 وهو المعنى الاول وهو ما عرفت اليه وهو المعنى الثاني وهو العمل الاول  
 وقد جزم ذلك في الموضعين بقية مخرج العلم في المقيد عليه  
 من الموضعين في الموضعين من الموضعين وهو كالمخرج والحواسبان  
 وجب الفرق في معنى هو البسطة في الموضعين فخرج العلم  
 المختص من الموضعين المستقل بل في الموضعين وهو الفرق في الموضعين  
 الموضعين في الاول في الموضعين ان في الموضعين كل في الموضعين  
 الموضعين في الزيادة الموجبة لشيء يخرج العام الى الخاص في الموضعين  
 في الموضعين في الموضعين فخرج العلم في الموضعين فخرج العلم  
 الاستثناء وما ذكرتم من الزيادة ليست كذلك انما كان  
 في الموضعين في الموضعين فخرج العلم في الموضعين فخرج العلم

في المقيد من المقيد  
 فخرج العلم في الموضعين



ان اريد العرف العام فقد يخرج عن المقصود بين العرف العام  
والقيد بالشرط والصفة ويخرج ما وان اريد به الخاص فخرج  
لا يتم اللفظ ولا في اللفظ لان كون المسك كلمة واحدة متكلمة ثم ان  
المستدل بلفظكم الزيادة المذكورة مع غيره لا يمكن ان  
لم يخرج بين الزيادة وبين بغير الفرق لا يصح المنع المذكور فان  
الواو في مسكونين في الزيادة مسكونين ليس بلفظ  
فلا يعرف بها ان مسكون للجمع يوضع الواو في الحال المضافة  
وهو او مسكونين ليس بلفظ بل هي علامتا معرفة الحال فصار  
لفظا على صفة بالفعول الموضع الواو في الجمع ليس بلفظ واحد وضع بها  
منفردة بالسلامة بخلاف بغيره فان الواو في الجمع للموضع المسكون  
لاخره اذ جعل في وصفه الاول قبل الزيادة المسكونين في الجمع  
بعض الزيادة وهو المسكونين في الجمع هو منوع فلا يكون بغيره عكس  
ليتكلم به بغيره فلا يترك في هذه الصورة في قوله العام  
الخاص قد يراد به اشارة الى الحكم كونه في الشق الثاني

دون غير العلم لا يقدم  
على التكرار الا كما يرد

الاخص من عاميته ثم هو من اجل انه لا يكون موضع شي  
الخاص بما زادت في العكس من جهة شتمه فحينئذ لا يستلزم  
البيان الا ان لم يثبت في غير مسكون ذلك الحكم فيكون في المراد  
علاج الخطأ بالعكس تمام الدليل لتحقيقه في شتمه بعض  
وقد قيل يستلزم الحكم اليه وانما اوجه الحكم لا من الارادة والجمع  
هو منوع لما هو محل الحكم لا شئ مما ذكرناه ويمكن الجمع  
واحدة وكون المراد بلفظ شي تمام مدلوله ووجه الاختراع في قول  
الاستدلال في الحكم لشيء من شئ من ان الحكم في شتمه العام  
الاول في شتمه ان يكون له احد العام او المخصص من شتمه الاول  
بما وان في المخصص الاول بعض اخر فيكون الاول مجازا الى الثاني  
والا ان في ذلك المخصص ارادة بعض افراد العام من انما بها  
في العكس فيكون العام مجازا لان العكس وفيه نظر لان هذا  
منه على الفرق بين الاستدلال في العام والاستدلال في العدد  
في المراد بالعدد تمام مدلوله وبالعام بعضه وهو لفظ لان كل واحد

منه

عن الحكم

ان الله بالعلم المستقيم تامة لا ريب فيها ولا شبهة في كل  
 احدى الامور العلم المستقيم في كل ما لم يستدل العقل به  
 العلم مما كان العلم بما لا يعدم الفرق في احوال  
 فكيف لا يعدم من كونه مما لا يكون في مجازات مع فروع  
 قطعا واعلم ان المراد بالصواب ان لا يكون العلم المستقيم  
 الا في ما لا يعدم في فرع مجازات اشارة اليها وتقولون  
 المفروض مطلق على قوله الظهور لا انما يروى المعطوف عليه  
 لعدم تحقق كثر في السورين الاربعين في العلم المستقيم المعطوف  
 بيان لعدم تحقق ذكر في السورتين الاخريتين كما اشرنا اليه  
 لا يخرج عن الحجة انما الال للسل الشبهة في حجة العلم  
 قبل التخصيص في الزايل في الباقي بالانفاق فيكون  
 في الباقي انما الال انما ثبت العلم من لم يوجد في احوال  
 يحتاج الى اثباته ثم انما ان حجة في الباقي فليكن في قوله  
 في ما بعد وذلك دليل على ظهوره في الباقي وعند ذكره في قوله

غير مستقل من العلم المستقيم انما يمكن التخصيص لا اذ لم كان  
 محله نحو ما علمت لكم في الامام الا انما يمكن العلم المستقيم  
 مخصوص لم يكن في العلم المستقيم في كل ان كان في العلم المستقيم  
 يحصل العلم المستقيم في كل انما في العلم المستقيم في كل  
 عن جملة العلم المستقيم في كل انما في العلم المستقيم في كل  
 واحد ولا يمكن التخصيص بعد مطلقا العلم المستقيم  
 الكلام حيث لا بد من التخصيص المستقيم في كل انما في العلم المستقيم  
 حجة في الباقي انما كان التخصيص المستقيم في كل انما في العلم المستقيم  
 ويجوز ان يكون متعلقا بقوله بما اشرنا اليه ذكره بعد تعيين العلم  
 التخصيص المستقيم في كل انما كان التخصيص المستقيم في كل انما في العلم المستقيم  
 كان محله من كل انما في العلم المستقيم في كل انما في العلم المستقيم  
 من جملة العلم المستقيم في كل انما في العلم المستقيم في كل انما في العلم المستقيم  
 هذا العلم المستقيم في كل انما في العلم المستقيم في كل انما في العلم المستقيم  
 وهو ان التخصيص المستقيم في كل انما في العلم المستقيم في كل انما في العلم المستقيم

العلم المستقيم



وان كان مفقودا فقد تم العلم بان العلم مفقودا ان كان  
 ارجح من العلم او ان كان العلم مفقودا في الباقي والفوق  
 المستقل من العلم العام ووصف فاعلم بان العلم  
 الى البيان ان العلم مفقود في العلم لا يبرهن العلم  
 الوحد لان العلم مفقود في العلم لان العلم مفقود في العلم  
 هو ان العلم مفقود في العلم لان العلم مفقود في العلم  
 روي من العلم لان العلم مفقود في العلم لان العلم مفقود في العلم  
 المستقل من العلم لان العلم مفقود في العلم لان العلم مفقود في العلم  
 حجة ثم قال العلم لا يبرهن العلم ان العلم لا يبرهن العلم  
 للفصل في العلم لان العلم مفقود في العلم لان العلم مفقود في العلم  
 ثبت في العلم لان العلم مفقود في العلم لان العلم مفقود في العلم  
 ثم روي من العلم لان العلم مفقود في العلم لان العلم مفقود في العلم  
 بحيث ان العلم مفقود في العلم لان العلم مفقود في العلم  
 اول الجمع ثم روي من العلم لان العلم مفقود في العلم لان العلم مفقود في العلم

بها

لما كان مفقودا فقد تم العلم بان العلم مفقودا ان كان  
 قوله من العلم لان العلم مفقود في العلم لان العلم مفقود في العلم  
 روي من العلم لان العلم مفقود في العلم لان العلم مفقود في العلم  
 المستقل من العلم لان العلم مفقود في العلم لان العلم مفقود في العلم  
 حجة ثم قال العلم لا يبرهن العلم ان العلم لا يبرهن العلم  
 للفصل في العلم لان العلم مفقود في العلم لان العلم مفقود في العلم  
 ثبت في العلم لان العلم مفقود في العلم لان العلم مفقود في العلم  
 ثم روي من العلم لان العلم مفقود في العلم لان العلم مفقود في العلم  
 بحيث ان العلم مفقود في العلم لان العلم مفقود في العلم  
 اول الجمع ثم روي من العلم لان العلم مفقود في العلم لان العلم مفقود في العلم

منها من العلم لان العلم مفقود في العلم لان العلم مفقود في العلم  
 ذلك من العلم لان العلم مفقود في العلم لان العلم مفقود في العلم  
 ان العلم مفقود في العلم لان العلم مفقود في العلم لان العلم مفقود في العلم

تقبل مزجته لا بد من وجوده وان المنفصل المنفصل عن غيره  
 الا انه مستبعد من اذ كانت الحمازات متساوية  
 في اجواب علمية فاما من تلك الحمازات التي اجوب  
 من الاحتمال الذي يشترط فيه فالتقريب اذ كانت اذ الحمازات  
 متساوية فاما الباقي فاقرب الى الاستغناء والفصل  
 من جهة التخصيص بل على كل من بعض الحمازات  
 في كل من جهة التخصيص اعني الاستغناء في كل من جهة  
 من ان اخرج بعض الشيء عن كل من جهة التخصيص  
 في جهة ظاهرة على ارادة كل من جهة التخصيص انما يكون  
 الحكم المنفصل على معنى محاسن جعل التوزيع والمفرد من التوزيع  
 هناك سوى التخصيص في كل من جهة التخصيص في جهة التوزيع  
 فكان ذلك من جهة محسنة او من جهة اول او من جهة اخرى  
 الى حقيقة من جهة الاصل في كل من جهة التوزيع في جهة التوزيع  
 في كل من جهة التوزيع في كل من جهة التوزيع في كل من جهة التوزيع  
 في كل من جهة التوزيع في كل من جهة التوزيع في كل من جهة التوزيع

فصل

والله اعلم من ذلك في ارادة كل من جهة التوزيع في جهة التوزيع  
 وهو على كل من جهة التوزيع في كل من جهة التوزيع في كل من جهة التوزيع  
 التخصيص في كل من جهة التوزيع في كل من جهة التوزيع في كل من جهة التوزيع  
 مثل التوزيع في كل من جهة التوزيع في كل من جهة التوزيع في كل من جهة التوزيع  
 هو ان التوزيع في كل من جهة التوزيع في كل من جهة التوزيع في كل من جهة التوزيع  
 او من جهة التوزيع في كل من جهة التوزيع في كل من جهة التوزيع في كل من جهة التوزيع  
 وذلك في كل من جهة التوزيع في كل من جهة التوزيع في كل من جهة التوزيع  
 فان الخلاصة على ان التوزيع في كل من جهة التوزيع في كل من جهة التوزيع  
 بعض الشيء من جهة التوزيع في كل من جهة التوزيع في كل من جهة التوزيع  
 العالم التخصيص في كل من جهة التوزيع في كل من جهة التوزيع في كل من جهة التوزيع  
 في كل من جهة التوزيع في كل من جهة التوزيع في كل من جهة التوزيع في كل من جهة التوزيع  
 من التوزيع في كل من جهة التوزيع في كل من جهة التوزيع في كل من جهة التوزيع  
 في كل من جهة التوزيع في كل من جهة التوزيع في كل من جهة التوزيع في كل من جهة التوزيع  
 في كل من جهة التوزيع في كل من جهة التوزيع في كل من جهة التوزيع في كل من جهة التوزيع  
 في كل من جهة التوزيع في كل من جهة التوزيع في كل من جهة التوزيع في كل من جهة التوزيع





وتقول ان يكون اشارة الى القابل للموضع لا يقع عند  
 مداه كركب من امر واحد ما عدم جواز العمل العام قبل التخصيص  
 وتبينها وجوب البحث حتى يحل الظن العمومي فيخافه ويؤثر له  
 والظاهر ان هذا هو الاول قوله اننا لا نقدر ان نزيل على غيره ان في التخصيص  
 كيفية في الدلالة ان الدال التخصيص للمعنى كدلالة البحث  
 عند ادراك الكلام والتخصيص ان يقول كيفية الدلالة في التخصيص  
 التمسك فصار الاحتمال ثبوت مساويا لاحتمال عدم  
 ان في التخصيص وقوعه في غير وقوعه في غير وقوعه  
 عدمه فكل حكم المحرر بها فقلت عليه وقوعه قد عارضه  
 تخفيفه فصار وقوعه وعدمه مساويا في حال ان ذلك كفى  
 في الاستدلال لا حاجة بالتمسك بالرجحان فتأمل فانه  
 في شبه الامر بان اشارة الى احتمال كون الاستدلال  
 عدم وجوبه بحصول القطع بانفاق التخصيص لانه لو كان شرطا  
 لكان محل القطع حقيقة مشروطا بالقطع بانفاق المجاز فيظن

فانه متوقف بالاعتبار لا بد من القطع بالاستقضاء في العبارة من جهة  
 ولا يجب في الاستدلال العام تنقيح البحث في حد ذاته  
 والافاضة بالتمسك بالحققة لا بعد الاستقضاء في طلب المجازة  
 لانه في تركي الظن وقدر وجهه فصار محل القطع على العموم  
 مخرجها فان قلت في انك سبق من انك لم يمسأوا  
 بين العموم وعدمه قبل البحث فقلت لانه فانه لان الرجوع  
 التام في مع زيادة فني من نظر الى وجه التام في لانه  
 كيفية في الاستدلال كعرفت من انظر الى الزيادة في التمسك  
 في خلق المقصود على حصول الفرق بين العام والتخصيص فان  
 اكثر الفاظ محمول على المتعاقبين ان قلت لم يقبل ان  
 اكثر التمسك بما زادت على تخصيصه بما لم يمسأوا مع  
 تحقيق الفرق بين العام والتخصيص على هذا التقدير فقلت في القول  
 كما في قوله من وجهه عدم وجه المجازة في العمل في  
 لا يمكن ان يكون مساويا للمجازة في وجه طلب المجازة

مع ان ذكر الاستقضاء

طلبه



على النفس من غير دليل المتكلم وأما جرح شرط القطع بأنه لا  
 المستلزم أو هو غير مستلزم التحقيق من غير دليل جرح  
 على أن حصول القطع ممكن لا دليل على شرطه وأما ما بين إذا أمكن  
 وجوبه في نفسه لا يجرى العمل بالشرط في كل القطع وإن كان  
 لا يلواريه بالعام الخاص لخصه بذلك لئلا ينسب  
 المتكلم في نفسه أو لا يكتفي بكل القطع على المحال بدون التخصيص  
 عليه ثم يجد ما يجمع بين عن حكمه لا يوجب حصول القطع  
 عند كونه الجرح مع عدم الجرحان لا ينافي في نفسه في نفسه لا يوجب  
 أن غايته في الباب ليس ذلك إلا اعتقاد غير مطابق للواقع ولا شرط  
 لا يوجب على نفسه أن يقول في شرطه مع ما يجب جعله في الواقع  
 وليا على عدم الجرح في نفس الأمر فإظهاره في نفسه لا يوجب  
 تعقب الشخص متعدد أسوأ كان جملا أو ضرها  
 عمل الزايع من وجهين أحدهما أن ذلك المتعدد عام في نفسه  
 بعضها معطوف على بعض أو لا والعطف على تقدير جرحه من نفسه

عقل

بالأول

والبرار والشاؤون في العلم الزايع في الحصول أو لا يحصل من  
 التعاطف بالاول وتبصر في ذلك جميع من الأصوليين ولا يفتي  
 بالعلم أو ثم فليس كذلك لولا التعاطف أو اختصاص بالآخره والتفا  
 اليه كبره وتبصر اعتبره التعاطف مع كونها من ان ذلك المتعدد  
 اعم من ان يكون جملا او غير جملا كلام بعضه في نفسه ان  
 في المفردات يعمد الى الجمع اتفاقا وجمع عود الى كل  
 احدهما لم يجمع فانه يختص بالآخره كترك العلم والاشارة  
 الا انما كان الاخير مخصوصا قطعاً بغيره لا  
 في الذات لا في غيره لا يوجب اختصاصه بالآخره في نفسه  
 ولا في غيره في غيره فلهذا لم يخصص الشخص بالاول فقط  
 لم يكن الثاني محصيا ولكن لم يبين احد ولا يظهر من  
 فيقول في نفسه قوم في نفسه في الوجود الى الجمع  
 العنصري كقولهم وقالوا في الخوف القائل في غيره  
 وقيل بالوقف من الجرح الغرض في القسمة وانما هو في

او ثم











المخصوصات منها اذ خارج المستثنى من كل موضع الا اخرجت  
 المخصوصات مثل اخرج هذا واخرج ذاك ولما الفصل اول  
 لم يكن موضع الفعل في الاستثناء المخصوصات الا اخرج  
 لانه اذا لم يكن كلامه ان يخصصه المخصوصات المستثنى  
 من هذا في قوله بان القوم عداز به المنة المخصوصة  
 في نية الممازاة المتعاقبة بعد الفعل مخصص في الجملة  
 ولما الاسم يعني والكون الاسم مخصصا لمخصوصات  
 الاخراج فلا يفتقر الى استثنى غير معنى السابرة وقد ثبت  
 في المقدس ان الوضع في شريك عام وفيه نظر لان كل الوضع  
 في شريك عام لا يفتقر الى ان يكون مخصصا لمخصوصات  
 الاخراج بل العلوم في استثنى ان الموضع لوفيه مثل الوضع  
 والواقع بغير ادوات استثنى كلها مخصصة بالوضع  
 العام كقوله في المقصود ولم يرد عليه شئ لان الوضع العام اعم  
 من ان يكون الموضع لخاصة كل في كونهما الفعل او في كونهما الاسم

اعني في الوضع العام ان لا يثبت في المقدس ان الوضع في الادوات  
 عام والموضع لخاص من ان الموضع لوضع الادوات هو الوضع  
 العام بخاص من غير اعتبار ان يكون الموضع لخاصة مخصص قوله  
 كان يكون مستثنا او لغيرها او نحوهما هو موضع وضع  
 العام لان الوضع متحقق فيها وعلى هذا اي على اخره  
 ادوات الاستثناء المخصوصات الاخراج ووضع المستثنى  
 وضع غيره على كل واحد في الامرين يعني الاخراج من الاول والثاني  
 اذ يميز الاستثناء كان استعمالا في حقيقة ان اطلاق المستثنى  
 على ذلك الفرد مما يرجع بطريق الحقيقة لان المفروض ان الموضع  
 كتحديد اول معنى عام يجوز افراده واطلاق العام على افراد  
 ان يخصص حقيقة وكذا استعمال الاستثناء في الاخراج  
 من باب الحقيقة وفيه نظر لان وضع الادوات استثنى لغيره  
 عام اما لادواته فيقتضي ان يكون الاخراج من الاول حقيقة والخصبة  
 لرب ان يخصص افراده وانه اول البيت واجتبه فيهم

المراد منه الى القرينة لا يبعد ان يكون استثنائيا  
 العلم كان الاخراج من الجنتين غير ما جبال قرينة ومنها كونه  
 من الالفاظ المشتركة كقولهم استعمال استثنائي في الاستعمال  
 عند التعديل اليه حقيقة ولم يذكره الا في غير ما ذكره من استعمال المذهب  
 عند ذكر الخلاف كما عرفت فيما سبق اهـ  
 من ان الاستثنائي اذا كان في اشتقاقات البرهان  
 ونحوها مرفوع بالوضع العام للقرينات وانما كانت ثابتة  
 فيكون شركا كما عرفت ولا دليل على كونه الجيدة  
 او كما يجواب عن سائل بعد تقريره ان عدم تعدد الوضع  
 في المفردات لا ينافي ان يكون الية التركيب اما صلاحيته  
 مع ادوات الاستثناء مرفوعة كونه للاخراج من الجمل  
 للاخراج من الجمل غير تقريره كما لا دليل على ذلك بالحدود كما  
 يقتضيه العلم وهو انما هو بالوضع الاستثنائي الى امر محتمل  
 من غير دليل غير معقول بل المعصم القضيحة

المراد

هو الاحتمال محتمل ان الاستثناء من جملة الاستثناءات  
 المذكورة اما على حسب الاشتراك في الوقت والوضع اعم  
 فلا لا يشبه اللفظ الى غير ما فسر ان الاستثناء من الجملة  
 يعلم المراد منه وما على حسب المقتضى في ان اللفظ ليس  
 الاستثناء عينه واما ما في فسر الاستثناء من جملة الاحتمالات  
 وتحصيل التعيين ففسر الاستثناء من جملة الاحتمالات  
 الاشتراك على تقدير تسليمه انما كانت  
 المنع ولا الاستعمال على الحقيقة لا يكون نارة في المرفوع  
 والقرينة غير فخر اعم منها والعام لا يدل على الخاص شي  
 من الدلالات فضلا عن ان يكون ظاهرا او سريما فاما  
 عند اذنه بالقرينة والمقتضى بعد ما تقول استعماله في  
 شروط القرينة المستند لتقول استعماله في كل منهما  
 هو بان اللفظ عند التعيين لا يلازم الاصل الا اذا كان مقتضى  
 بل كسب منها استعمال مجرد القرينة فيمكن ان على الحقيقة





استثنى بعد الكل من الكل منتهى استثنى ان الاول الى الاول  
 بشرط ان يجمع ان الحكم ليس باستثناء فان قلت  
 قد اطلق المصنف على الاستثناء ما لم يثبت له كونه  
 ويدل عليه ان قوله على الواحد مع عدم جواز الاستثناء  
 وهو لم يثبت استثناءه الى الجمع لئلا يجمع الله بين  
 الاستثناء الى الجوز ان يكون ساكتا فيقع من تقديره  
 فخطا او جئت للحد الى جميع لم يثبت له كونه غير ثابت  
 يزعم الاستثنائي ان الجمع والكل على قدره انما يثبت ذلك في  
 عوده الى جميع على سبيل الحقيقة وهو ثم ولا اشتراط  
 اما جميع على سبيل الحقيقة في الدليل ان الشيء يستثنى  
 وهو غير محل النزاع فان لم يثبت الاستثناء بغير قيد على  
 وهو لا يجوز ولو سلم جوازه فالفارق بين الاستثناء والشرط  
 متعلق بالشرط مقدم تقديره او ادور عليه العكس لان الشرط  
 مقدم تقديره على جميع اليه فلو كان الاخر مقدم عليه فقط

ولما

ومن اجمع فلا يصح فارقا اقول كمن الشرط قد تقدم على  
 الوجود الاستثناء كما في الفرق القول في كونه  
 في تقدير الجميع لا يقتضي دليل على ان القول ان لم يثبت  
 لان الشرط لو وقع بعد الاول لم يكن كما كان متعلقا به فقط  
 وكذا في ذكره انما هو اصل ان يعلق الشرط الواقع بعد  
 بالآخر ويقطع به بوجه لك متعلقا عليه واقعا بعد الاول  
 في اصله في تقديره بما كان الشرط الواقع بعد الغطاء ثم نقول انما  
 حكم الشرط استثنائي ليس القياس بل عدم القابل للاستثناء  
 المستثنى في الحكم ومن الرابع ان صلاحية  
 الجميع ان يكون استثنائيا بان الاستثناء لا يثبت له  
 بل في تقديره على البعض لا يتم والجميع على جميع  
 بين الجميع المتكدر والاستثناء لان الاستثناء يتقدم على  
 الغير المضمون فلو ان جميع المتكدر فالاولى ان يثبت الحكم ثم الشرط  
 جميعا لتقدمه الاخر ولو سلم تقدم لزوم العود الى جميع على



حرفه کتب فقهیه و اصولیه  
المرکز الی کل جفت کتاب  
الامیر

المستند

على عدم ذلك كلفنا على جميع المذاهب **الاول**  
 مخالفة فيه فان قلت قد يرد على هذا القول **الثاني**  
 ان يكون الاستدلال صحيحا فيكون ذلك هو الحجة التي يفتقر اليها  
 ليس ان يرد هذا الاستدلال فظاهر الاستدلال **الثاني**  
 حكم استثنائي فليس يمكن ان يتحقق **الاستدلال**  
 بلا صلاحيته الا بالباقي **الثاني** ان الحكم وان تعلل في العام  
 الوصول الى احوال الكلام لكن بيده علم استعمل في الباقي **الثاني**  
 فالحجج التي لان الحكم لا يتغير في الكلام **الثاني** في الكلام  
 الخارج على كل من يتحقق في حقيقة هذا **الثاني** في الكلام  
 نكاح الادب ما يكون استعمل في هذا فان الخارج  
 عن اصل الحقيقة يمكن ان يرد من القرينة **الثاني**  
 لادارة خلاف القول لا محبة بل المحجج الذي يرد من القرينة  
 هو دفع محذور فيهما ان يشبه في تقدير كل واحد منهما  
 في ظاهره والحاصل ان وقوع العارض بين ظاهره **الثاني**

ومن القرينة فلا بد من مرجع  
 القرينة الى وجهها كالحقيقة  
 ثم يمكن حيا

طريق

لانه اصدت القرينة ذرا كذا في العكس فوجب حمل  
 منها طائفة الظواهر **الثاني** في ما يقر عند باب علم **الثاني**  
 الذي وانما لا يخفى الا ان الاستدلال القرينة فيهما **الثاني**  
 لوجوب بيان ذلك على الذكر كالحجج **الثاني** في العلم  
 قوله لان دفع القرينة لم يرد به **الثاني** في العلم  
 استعمل في العلم دفع القرينة **الثاني** في العلم  
 ان جعل دفع القرينة مع وجه المصحح **الثاني** في العلم  
 ان الاستدلال في صورة القصص في النسخ **الثاني** في العلم  
 عاقله **الثاني** في العلم **الثاني** في العلم  
 الاستدلال في العلم **الثاني** في العلم  
 كلف يحصل في كل واحد منها **الثاني** في العلم  
 ليس الا عين محل النزاع **الثاني** في العلم  
 تنادي بفساده **الثاني** في العلم  
 على اثره الاتصال **الثاني** في العلم

لمخزور العذرية وما يرد من  
 القرينة في العلم **الثاني**  
 على النسخ **الثاني** في العلم



كل مدعى في الكلام لا يميز انما هو بالشرط والقيود  
 فاستثنى ذلك من غير ما ذكرناه واليه سمي قاطبا لقوله  
 نقول سكونه الا واحد القدره واما ما ذكرناه فاما ما ذكرناه  
 اذا بشرط وفيه بعد انما الكلام من غير سكونه  
 وان كان المراد ان الظاهر المتكلم باللفظ فان  
 في المضمون الذي عليه استنبطت من غير انما في اللفظ  
 كونه انما هو المراد من انما في اللفظ واما ما ذكرناه  
 ارادة مجموع حكم الاول كونه المراد مجموع العلم واما ما ذكرناه  
 لجميع افراد ما صح ذلك التعليل لم يكن يكون الاستثناء بعد  
 ارادة العدم من هذا الحكم قبل العلم الاستثناء من هذا  
 على ما قلناه في الكلام الاول انما في يعني القاصدة  
 او استصحاب هذه الالزامه لما كان سائلا  
 على نعم استدل احدهما بالامر القاصدة من ان  
 بالعام مجرد وهو مجموع حكم التكلم واما ما ذكرناه

نك

تحت ارادة اشار الى ان ما قلناه الاستثنى من غير انما في الكلام  
 من الاستثنى انما في اللفظ القاصدة فان يكون في اللفظ ارادة  
 العدم من التكلم واما ما ذكرناه الاستثناء من بيان يكون  
 ارادة ذلك ارادة من غير العلم في اللفظ القاصدة الى الاول المذكور  
 وعنوان الظاهر المتكلم باللفظ العام ارادة العدم من التكلم  
 القاصدة فان قيل انما في اللفظ القاصدة من غير العلم  
 الى انما في اللفظ القاصدة واما ما ذكرناه في اللفظ القاصدة  
 في العام الاول عن حكم ارادة العلم الى انما في اللفظ القاصدة  
 ان في الاول انما في اللفظ القاصدة في اللفظ القاصدة  
 غير واما ما ذكرناه من غير العلم القاصدة الى اللفظ القاصدة  
 الرضوخ واما ذلك في اللفظ القاصدة الى اللفظ القاصدة  
 قلت المخرج من حيث المجموع في اللفظ القاصدة الى اللفظ القاصدة  
 الا انما في اللفظ القاصدة الى اللفظ القاصدة الى اللفظ القاصدة  
 كلام من غير العلم القاصدة الى اللفظ القاصدة الى اللفظ القاصدة

الفرع

زيد

نك





هذا الوجه الذي اطلقوه فاجاب بانهم لم يكن ذلك ولم يند  
 بعد لان الخلف لا واجب على المقصور وتعين في القدر  
 وليس هذا من القول بالاختصاص بالاشياء  
 في شيء لان اشياء الاستثناء لا يميزها في خلف غير  
 ومعه فثبت ان عمل ندل على التعجب وما ذكر  
 لبيان الفيد لان مطلق الرحمان اعلم من الوجه واليد وما ذكر  
 عليه انهم اعلم من النسخ من القليل بعد ترجيح ان في احوال  
 عدم الاول بها من ترجيح القول بما لا حيا لا يستحق  
 المقضي في الخبر لا لفظ القول لا لفظ الخبر من القوم بل على الله  
 في القول لا يشترط ان يقتضيه كالمقتضى من نفسه  
 ليس في ذلك من قرينة الوجه على تقدير الاشتراك في قرينة  
 النصين على تقدير الاختصاص في قرينة الادارة والاولى قرينة  
 الحقيقة فلا خلاف انية كانتا قرينة المبدأ وهذا  
 في قرينتين القومين التي حكم استعمال الامور في الوجه على القرينة

واقفا في مطلق القول لا يشترط ان يكون واقع في مطلق القول لا في فرق  
 بين قرينتين القومين والافلا فرق بينهما باعتبار ان الخبر من القومين  
 على الله في نفسه المحتاج اليها هو الوجه ومنه في نظر لانا  
 لانهم ان المحل لا يدل على ان ببل على مطلق الرحمان كما هو الحكم  
 فانه ببل على الرحمان المطلق الفيد بعد المانع من التخصيص  
 من القرينة العقلية وعلى بعض الاصول ان كانت جازية  
 من سوال بعد تقديره ان اذكرت من جهة عدم الامور  
 محمودة عن القومين على القول لا يشترط ان يدل على الله تعالى  
 بعد بعض الاصول من القول لا يشترط ان في فرق الوقف لا  
 لا يعلم المراد منها عند التجرد قال الله في كتابه في فضل المحمدين  
 على اهل الحق الوقف ثلث فرق القائلين في الله فلهذا  
 المذكور والقائلين بانه مشترك والذين لم يدروا ما هو حقيقة  
 في غير ان يعلم ان هناك على العقل لا يشترط ان يشهد على الله  
 الاشتراك لانه لا يمكن اطلاقه مجردا بل في من الاربعة على الله

وقد مر جواب القسم المذكور بانها لا تنطبق على السبب لا على السبب  
 ارادة الله سبحانه وتعالى لا يرد عند التجرد اما على سبب سبب  
 استلزام السبب والنتيجة سببها من موانع في ذكرها من  
 الله سبحانه وتعالى السبب لا يصل في نفسنا من غير كونها  
 في الكيفية وقلنا في غير موانع ان الله سبحانه وتعالى  
 حقيقة في الاخرى وهذا كان مستمرا في جميع موانعها  
 اطلاق الكلام بشرط بان يكون ذلك التجرد والمعنى  
 بالمعنى الذي قصد به الكل شيئا لا يجوز اطلاقه على السبب  
 كقول المطلق العيان ان العين لما كانت المقصورة  
 في كون الرجل ارجل قويا ما قضاهاست كانهما في هذا  
 الشرط مقبولة وما نحن فيه في غيرهم ان لا يجوز التجرد فيه وانما  
 عندكم وفي نظر لان نحن فيه مجاز من باب اطلاق الكل على  
 التجرد وهو غير شرط بشرط وذلك لان الاستثناء لا يمنع  
 من اطلاق المخصوص من اطلاقه عن الاخرى فانما استعمل في

المعنى

الموضوع لا معنى له من اطلاق استلزامه من اطلاقه من غير  
 وانما يقتضي عدم القطع وقلنا مستعمل في  
 على تعلقه بغيره فانما حصل الاستقلال بتعلقه بالآخرى  
 فيبقى المعلوم عن تعلقه بالجميع لان تعلقه بغيره عدم الاستقلال  
 لذلك لم يلزم ان يكون الباعث في الموضوع ووجهه  
 بالآخرى اول البعث من كل عدم الاستقلال على تعلقه  
 مطلقا فان كان ذلك الغير هو الاخرى فقط او المجمع  
 ان الاستقلال لا يحصل بتعلقه بالآخرى وعدمه لا يحصل  
 بالجميع وقلنا حصول الاستقلال بتعلقه بالآخرى اعلم ان  
 بتعلقه بالجميع لانما يلزم عدم القطع بتعلقه بالجميع  
 او بتعلقه بغيره من اطلاقه سبب لا واجب  
 واساقوله لوجاز مقصوده اي الفرق بين  
 بتعلقه بالجميع بغيره بان الاول لا يجوز تعلقه بغيره  
 ان في مانع الاستقلال لا يجوز تعلقه بغيره وانما





منها كقولنا: وهو ثم كذا ان يكون ان في حصة الاول <sup>المعكولة</sup>  
 والثالث هو المخط القابل لتحويل المخط انما هو <sup>المعكولة</sup>  
 عالمين ان كين الخبرين هما نقطتان احداهما في مجموع واحد <sup>المعكولة</sup>  
 هما بنقطتين واحد وهو فردا احد ترك العطف من اول انفسا  
 التقدير ولا تقدير انما في حصة وقد فعل هذا الحكم  
 انفسا يعني انفسا كجم الامم انفسا كجم الامم انفسا كجم الامم <sup>المعكولة</sup>  
 عن تحليل سيبويه ونقل عن سيبويه القول ان العاطل في حصة  
 هو العاطل الموصوف من انفسا في سيبويه في اول انفسا  
 في نظريتين وفي القول ان انفسا في حصة من انفسا في حصة  
 وفي ذلك الكلام تأكيد بانفسا في انفسا في حصة من انفسا في حصة  
 كالتكرير في انفسا في حصة من انفسا في حصة من انفسا في حصة  
 حاصلا ان انفسا في حصة من انفسا في حصة من انفسا في حصة  
 في المقام انما هو لزوم انفسا في حصة من انفسا في حصة  
 خارج عن محل النزاع انما هو كين في العود الى المجموع والافقية

في حصة

الخيال فاسد وهو ان الشرط تقدم من اول انفسا في حصة  
 وهو ايضا وان الشرط تقدم على معنى انفسا في حصة من انفسا في حصة  
 انفسا في حصة من انفسا في حصة من انفسا في حصة من انفسا في حصة  
 في برهين للرجحان لان الزيادة في انفسا في حصة من انفسا في حصة  
 البرهان انفسا في حصة من انفسا في حصة من انفسا في حصة  
 تخصيص المخطات بالرجحان في انفسا في حصة من انفسا في حصة  
 والظا انفسا في حصة من انفسا في حصة من انفسا في حصة  
 انفسا في حصة من انفسا في حصة من انفسا في حصة من انفسا في حصة  
 من انفسا في حصة من انفسا في حصة من انفسا في حصة من انفسا في حصة  
 منع انفسا في حصة من انفسا في حصة من انفسا في حصة من انفسا في حصة  
 فاك هذا ان كين تخصيص العام من انفسا في حصة من انفسا في حصة  
 ولا يظهر من انفسا في حصة من انفسا في حصة من انفسا في حصة  
 انفسا في حصة من انفسا في حصة من انفسا في حصة من انفسا في حصة  
 انفسا في حصة من انفسا في حصة من انفسا في حصة من انفسا في حصة





كوكب كوكب أو قسمة الألف في الألف على ما في المثالين المذكورين  
 وإن في مفهوم المثالين المذكورين يكون الحكم على أن الحكم  
 مثالها لما في كل النطق ولا خلاف في حقيقة الأول في الحقيقة  
 لعدم حقيقة الحكم على أن الحكم على أن الحكم على أن الحكم  
 الحقيقة أو حقيقة من كل تخصيص الحكم لم لا فهم من ذلك  
 ومنهم من قال في منطق في أوله لا علم من العلم  
 لا يجهل بالغير لونه لو علم لونه لونه وهو أن إلى مطلقا  
 فليكن أكثر من أربعين مجرد طافات النجاسة على الماء فاش  
 مع تغيرها ووصفها في الحقيقة فيكون على الثاني دون الأول  
 بمفهوم قوله إذا لم يكن إلى اثنين لم يكن شيئا وهو أن القليل  
 نجس مجرد الطافات وفي جوارده بما هو حجة  
 إشارة إلى أن القليل نجس في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة  
 من أجل أن السطوة هي التي في ذلك القسم إذا فقد على  
 العام لكن دلالة القوي من ذلك العام على الحقيقة

مفهوم  
 نية العقل لا في الحقيقة  
 كل من دخل داره

نجس

حصول

مفهوم من ذلك فاعلم من العام قبل مفهومه وذلك كالحاصل كان  
 مفهوم من ذلك كالحاصل ان يقع احدهما من ان الخاص بالحق  
 على العام الجمع بين اليمين واليمين من ابطال احدهما من كان  
 فان المنطوق القوي لا من المفهوم من كل  
 قوله وضعف من جبين اذ في العام قوله في الدلالة باعتبار النطق  
 باعتبار الموم وفي المفهوم قد عاينا فوجب جعل العام على  
 اذ اورد جمعا بين اليمينين لاختلاف في جوارده تخصيص  
 بالحكم المتوافق تخصيص قوله لا يمكن ان يكون له كقوله  
 لا يثبت ذلك تخصيص بقوله وقوله اذا كانا متواترين  
 كتحصيل التواتر في ما لا ينفك عنهما في الزمان المحقق في كل واحد  
 العام في الحقيقة في ذلك كقوله مع القدرة فان ذلك على  
 اختاره ذلك الفاعل من العام ووجه ذلك انهم لفظه  
 في الكثرة النسخ وهو لا ينفك عن قوله في ذلك بالمرئى العمل به  
 لا خلاف في ذلك ولا خلاف في جوارده تخصيص العام بمفهومه

قوة فيها ما عدا ذلك  
 باعتبار المفهوم من العام

الفاعل





بالنسبة اليه وان الفل يتقارب من المراتب المتصلة  
 انتهى من الواحد وهو لا يتحقق كذا في الوجود خارجا عن  
 الواحد فليقل وتوقف بعضه ان يتوقف بعضه فليقل  
 فصار غير خاص من افراد العلم لا في ذاته انما في الوقت  
 بموجب القائلين بالكلية وهو بطر لكن بنا على منع انه  
 يعني ان خبر الواحد علم عن عدم معارضة باهواقوى منه  
 لا نقاد الاجماع على ذلك والمعادلة المعارضة فلا يمنع قطع  
 وجوب العمل المستفاد ولم نجد له سواء فهو محل التوقف  
 وبهذا التقرير انفع بالبرهان في المبدأ من انما قيل على عدم  
 خبر الواحد عند المعارضة لا على الوقت على الاطلاق  
 اى لو كان معارضا باهواقوى منه او لا دليل على  
 ثم كان خبر الواحد عند معارضة العلم ان يستلزم العلم ولا  
 ديبان ذلك لا يحصل الا مع العلم الخاص بالعلم  
 الخاص بموجب العمل العام في خبره واما فيكون الخاص مع العلم

العام

والعام من وجه والجواب عن الاول انه لا يوجب التخصيص  
 منه الذي هو قطع على ان يقع دلالة على اذنه حتى يثبت ان التخصيص  
 الحقيقي من كماله على العلم العام لا على العلم الخاص وان كان  
 ان كان العلم الخاص من حيث ترجيح القول كونه قطعية  
 فان يتقدمه آخره الى ان الخاص انما يملك من جهة الدلالة فيقطع  
 الى جميع النسخ يستفاد منه اذ قطعها فصارها وقطعها فوجب  
 العمل الخاص كونه جميعا بين الدليلين وهو ان من العلم الخاص  
 والعق بين الدليلين التفرقة بينهما فليكن احدهما في الاخر  
 بين الدليلين لا ترك احدهما في السابق فليكن ان الخاص  
 قطع من جهة الدلالة وفي قولنا وضع الدلالة مستحقة والقضارة  
 لا راد الدلالة والا فلا دلالة مستندة الى الوضع غير محتمل  
 وكل من يقول ان القول غير مبدل المتفرقة او المتفرقة  
 منه حجة امكانه وفي الدلالة العام من جهة التخصيص  
 في العمل الجزئي انما التخصيص لهذا كان ان اكثر العموم



خمسة فيسكن في هذا العالم كونه في العالمين  
 لا يميز في الدنيا فانه ما يميز في العالمين  
 العالم من جهة سنده ووجهه كونه في العالمين  
 ان التخصيص هو من الشئ جازم عن ان لا يميز  
 التخصيص هو من الشئ كونه في العالمين  
 تأثيره جزا واحد في العالمين جازم في العالمين  
 القول الذي يميزه عن غيره في العالمين  
 هو من منفع بعض قول العالمين في العالمين  
 جازم التخصيص الواحد من الشئ جازم في العالمين  
 في العالمين جازم في العالمين جازم في العالمين  
 كونه من التخصيص في العالمين جازم في العالمين  
 حجة الخصم كونه في العالمين جازم في العالمين  
 سنده ان التخصيص في العالمين جازم في العالمين  
 العالم فان قطع الطريق في العالمين جازم في العالمين

كما خرج من بعض التخصيص في العالمين جازم في العالمين  
 قطع الطريق في العالمين جازم في العالمين  
 فوجبه جميع في العالمين جازم في العالمين  
 العالم كونه في العالمين جازم في العالمين  
 لا يميز في الدنيا فانه ما يميز في العالمين  
 العالم من جهة سنده ووجهه كونه في العالمين  
 ان التخصيص هو من الشئ جازم عن ان لا يميز  
 التخصيص هو من الشئ كونه في العالمين  
 تأثيره جزا واحد في العالمين جازم في العالمين  
 القول الذي يميزه عن غيره في العالمين  
 هو من منفع بعض قول العالمين في العالمين  
 جازم التخصيص الواحد من الشئ جازم في العالمين  
 في العالمين جازم في العالمين جازم في العالمين  
 كونه من التخصيص في العالمين جازم في العالمين  
 حجة الخصم كونه في العالمين جازم في العالمين  
 سنده ان التخصيص في العالمين جازم في العالمين  
 العالم فان قطع الطريق في العالمين جازم في العالمين





في غير افرادها من التعارض الواقع في هذه المنازلة فيجب التمسك  
 كان لخاصة لا تخصها كالمذهب الراجح المنفرد  
 لان التخصيص انما وقع الحكم في بعض الافراد وبيان احد  
 وازالة عين الخطاب العام بحدودها من بعد حضور  
 العمل العام يقتضي ثبوت العمل في جميع افرادها واما في  
 عن بعضها واما معنى النسخ اقول انما يتم عند انقضاء شيء  
 من اوقاف العمل العام والما بعد ورواها في اولها  
 العمل فلما اذعن من غير اقرار البيان عن وقت الخطاب  
 وقت الحاجة وحل قبل بعد حضور وقت العمل على الاول  
 او ارجح في قوله وان كان قبل بعد احوالها ان يغير في  
 الى وقت العمل ثم المالكين الخاص بها العام في امانه  
 نسخ لا مطلقا او لانا لا واقع بقاء حكم التمسك على احوال  
 الذين من لا ينصرفنا تفصيل لا يخرج من حدوده وان العام  
 كل منوع ان غير رفع البعض حكم الباقي بحيث تفضل في كل

الشافعي

مكره

في الشريعة ولم يجرى ضد قول الشيخ كقوله من اربع فاني  
 الركعتين الاولى ليس بواجبة بل بعد اولاها والافعال  
 منسوخة وان الكل كايضا عشرة من الثمانين في هذا القول  
 وبين ذلك لا نقاشا شرط التخصيص في نسخ هذه المقتضا  
 ورواها في خاص بعد حضور وقت العمل العام المستفاد  
 في الكلام انهم يرون في خاص بالكلية ولا بعد ان يروا  
 بغيره الا في غير النسخين في وجه واحد ما يوجب وجوب الرجوع  
 وقوله بالعين الممثلة والراء المعتبرية وهو الظنون  
 كلام علم الهدى ليس في الذي يرد على ان قوله  
 انهم هو النسخ غير ان القول بقاء العام على الخاص في شرط لا  
 من اعتباره وهو ان يكونا واردين معا والخاص لا  
 تقدم احدهما على الآخر فيفسد عندهم نسخ فلا يخرج  
 القارة انت خيرة بان هذا على تقدير الالة على ان  
 النسخ لا يتصور ان خيرة في صورة التقدير

لأنها دليلان فالمتهم من الدلائل على ما مر في  
 رد خصم العام المتأخر الخاص التقدم بطل القاطع بالمتقدم  
 شئت الملائمة فإن ذلك الخاص غير لول القاطع ودلائل  
 العام على ما لم يمتلح لزان ياديه فيما يخص كل خصم العام  
 بل بطلانها كما كانت بطلان القاطع بطلان المطلقان الخاص  
 فالحق في الخصم قسما اوليا وانما عدل عنه في الأصل لا لا يتم  
 في بعض صور المعاضد وهي كقول الخاص في ما ليس من جهة  
 عموم يمكن قطع الدلائل اذ لو كان للعموم جهة اخرى لم يتم  
 كونها قطعية فثبت على شئ اقول ان من كان على ما في نفسه  
 محتمل تخصيص بعض الافراد دلائل على شئ كل فرد في الدلائل  
 قطعية لانه على عموم وشبهة في جميع ما خلت جهات الخصم فان  
 عمل عموم العام بطلانها في كل جهة كانت الدلائل افرادهم فمزم  
 بطلان القاطع بالمتقدم واذ عمل بهما لم يمتلح بطلانها في جهة  
 لا يقطع عن ذلك على بعض الافراد وما يقال في نقل غيره

العموم

ان هذا

لأن هذا الخاص لا يمتلح على الجميع مستند الى ما مر في رد خصم  
 من وجه لا يخرج من حيث شئ اقول ان هذا الخاص من نفس  
 تخصيصه اوسع القول من وجهين فثبت انك المخذول من غير ما  
 ان تخصيص العام اهل من نسخ الخاص وانما يكون اهل من  
 لو لم يكن النسخ تخصيصا ايمه كونه تخصيصا لان النسخ تخصيص  
 يعني العام اهل من النسخ تخصيصا لان النسخ تخصيصا لان النسخ  
 وتقرر الجواب لانه النسخ مخرج يستند الى تخصيصه لا مخرج  
 لانك لا تعلم ان النسخ مخرج كقولكم بالكلية تخصيصا  
 لدلائل العام على بعض الافراد وهو ان من الرضخ ثم ان كان  
 مدارك الافراد من جهة النسخ تخصيصا قصد للفرق في قوله  
 ويجوز رتبة اكل النسخ تخصيصا لبعض الموقوفين وهو العام  
 على بعض الافراد وهو اهل من النسخ تخصيصا لان النسخ تخصيص  
 لا يخص به وانما هو وضع والرفع اهل من الرضخ ثم ان كان  
 مدارك الافراد من جهة النسخ تخصيصا قصد للفرق في قوله

كذلك



وذكر الشيخ في التمهيد المعنى المعروف بفتح المعنى من قوله  
في التمهيد المعنى السامع والسماع من المعنى من قوله  
الغالب في التمهيد المعنى السامع والسماع من المعنى من قوله  
واكثر الغرض من ذلك ما يشاهد في اوله من الاشياء المذكورة اوله  
من الربيع على اوله من التمهيد في التمهيد من قوله في قوله  
من ان التمهيد الغالب في التمهيد لان التمهيد في قوله في قوله  
ان التمهيد في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
ولا يشهد في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
فكلمة لا تشهد في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
فلان حكمه في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
يقول من قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
والا يظن ان في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
ان قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
بالحكم في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله

في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
يجعل من قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
معلوم كل شيء من قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
لوجوب ما يستلزم الى قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
ومع ذلك من قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
الفضل في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
وصف كونه في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
كونه في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
لا يشهد في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
التقدم في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
لا يشهد في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
الذي ذكره في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
تأخير في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله

واجب لا يخرج وكما لو بدأه كان الشيخ يريد بعد جواز  
 البيان عدم جواز انقضاء العام عند ارادة تخصيصه من خصوصيات  
 اخصه عن عدم المقارنة بالخير فليس لازم باسم المذموم  
 ويصح على هذا الوجه ان لا يشترط في صورة تامة ان  
 مطلقا سواء كان قبل حصول الوقت او بعده هو الشيخ ولا  
 فلا معنى له اي دلل لم يرد به ذلك التعليل وذكرنا في الترتيب  
 فتعليلنا ان لا يوجب صورة تقديم الخاص من غير البيان  
 لان الخاص لا كان سابقا كان من تقديم البيان فكان  
 في التعليل ان لا يوجب تقديم البيان كما يكون البياض  
 اي في مقارن الخاص المتقدم مخرج من حدود العام  
 ميسر في التامين من حيث يتبع ميسر مقارن له وان كان  
 ذاته مقدما عليه عندنا انه يعمل في الخاص  
 قال في النظر في العمل على البناء على ان لا يعمل  
 بخاص من كلام القيل وكذا في تمام الاقسام انتهى

ما في ذلك من العمل الخاص سلبا او كان الخاص من اعم العمل  
 بعد حصول وقت العمل فانما يعمل الخاص لا نسخ ولا يوجب العام  
 على الخاص لان البناء انما هو اذا كان الخاص سابقا وانما قال عندنا  
 ان من عمل في العمل لا يشترط على خصه بل خفيه والى جميع ودين  
 كونه فسخا ومحصلا لا سيما ان مقتضى العام في اخره فسخا  
 عندنا في قدرنا واولاه الى ان يرجع احد المخرج والمراعاة  
 ان لا يقدم الخاص من غيره وانما ان العام ان ورد قبل  
حصول وقت العمل حاصرا ان الخاص المتأخر يمكن  
 وصدق قبل حصول وقت العمل او بعد على التقديرين ان  
 العام والخاص قطعيين او ظاهرين او كين الاول غلبا والثاني  
 قطبيا او كينس فقه ثمانية حاصلة من ضربين اثنين في الجمع  
 والخاص في اربعة منها وهي جميع حدود التولية كما صرح على خطه  
 الرابع محض من في ثمانية منها وهي الصور الجديدة كما صرح  
 في خطه الثمانية الاول نسخ مقبول في مصادق منها وهي الجديدة











والنسخ والطلاق حكم عاين بوجوب من الوجوه اتفاقا  
 اي لا يوجد اليان ولا يوجد للنسخ وادعى اكثر الاصحاب اتفاق  
 عليه ونقل شهيد ان ينفذ في قرا عدم فلا فاعدا  
 الموجب هو محدث الا في مثل المقيّد المادون كما  
 اختلف فيمكن ان يكون حكم المدة ادا وجبا وحكم المقيّد  
 ووقف حكم المطلق على حكم المقيّد فيجعل المطلق على المقيّد  
 لكن لا على منطوق بل على مفهومه كونه ظاهر  
 فاعنى بقية كاذبة فانه يجب ان يعيد الرقبه لعدم  
 الكفر لان اعتاقها يتوقف على ملكيتها وملكيتها يتوقف  
 على عدم كفرها فاعتاقها يتوقف على عدم كفرها فانه  
 يعيد المطلق بقى الكفر فانه نفس الكفر لم  
 يقل بالايان للاشارة الى ان معنى حال المطلق على المقيّد  
 بذلك المقيّد حسب مقتضى المقام اياها وتنفذ في دفع  
 ما قبل من المقيّد هو الكفر والمطلق لم يعيد بل مقتضىه هو

ونسخ النسخ بها المدة المدة  
 على ان لا يكون في المدة المدة  
 التبع لا المرفق لقتلها به  
 في الغرض من المدة المدة

ولا يمكن بقية

الايمان

الايمان وان كان الظهار والملك حكيم الا ان  
 وان كان الاغراق الملك حكيم ان الحكم هو الاغراق  
 الظهار هو واجب وراها في دفع ذلك بخلاف المصنف  
 اي حكم الظهار او يخلف لا تقاوت في صورة اعتقاد  
 الموجب بين ان يكون الحكمان شئين او شيئين  
 وان كان اعرض في كذا الفصل كما اعرض عن ذكره في بعض  
 في صورة اعتقاده فيجعل المطلق على المقيّد  
 يعني جعل المقيّد في المدة كونه فلا بد وان جعل المدة  
 ولا يصح دعوى الاجماع عليه لان القول بالنسخ كما ذكره منعه  
 وانه الاجماع نقل العلامة في النهاية واثارها في الامور  
 وربما يعطى حكم من ان هذا في كسر وهو ان المقيّد في المطلق  
 يجعل المقيّد في المدة ويحق ان هذا القول لم يعرف نسبة الى احد  
 في المدة وكان شاذاً في هذا الاجماع فان مقتضىه  
 ان المطلق هو المدة العام في افادة التمثال لان عمل المدة



يطريق القبول في شمول العام على طريق التناول في المطلق بمنزلة  
 وقد صرح بان العام والخاص في كائنا في شئين بعينهما لعدم  
 التماثل بينهما فوجب ان يكون المقيد في شئ واحد ولا يمتد  
 بينهما في الله الا جامع فارق في بيان دلالة المطلق في غير ذلك  
 لا بعينه ودلالة المقيد في موضعين فخص المقيد في شئ واحد هو ان  
 شمول العام فان دلالة جميع الاقسام هي على الاحمال فيكون  
 الخاص محالاً وما يتفرع على هذا المصل حمل خبره ومرد ثبوت  
 مطلق على خبره على وجه ان جازاً بارادة تعدد الدلالة في الاول  
 فلا يكتفى واحد وجهات ومنه حمل وضع اسدي في خبر التبريد مطلق  
 على ان خبره قيداً فهو وضع مع عماد العكس كما في قوله  
 منهم عن من القاموس وكونه ثانياً لا لانها ارجح كونه ثانياً  
 على ان المراد بالمطلق قيد القاطب هو المقيد فيكون ثانياً  
 على وضع حكم المطلق المقيد للخروج عن المعهودة بما في ركان لا  
العمل المقيد بلزم العمل بالخلق العمل المطلق العمل

بغيره فاداه المقيد في منه وقد يبره في كسب المطلق هو المتيقن  
 شخص لسان العمل يستلزم العمل وفيه نظراً اولاً فلو ان المطلق  
 في واجب من المتيقن حيث هي كما تروا ثانياً فلو ان المراد  
 المطلق وجوب انما هو المتيقن واداه المقيد وجوب انما هو المقيد  
 ولا يمتد فالتبريد في العمل المقيد هو في التبريد في المطلق  
 انما هو في معنى على هذا الترجيح الى اخره فلو ان كان المراد بالمطلق  
 قولاً لا بعينه فان الامر مع على جواب العمل في قوله كان كلاً  
 فان العمل المقيد في خبره من نظامه ويجعل مجازاً وهو وجوب  
 انما هو في الاقسام انما هو ان العمل في خبره المقيد بارادة  
 من معنى انما هو في المطلق او بارادة الوجوب في خبره  
 غير خبره اذا المطلق والفرق بينهما ان الاصلية في قوله في الاول  
 انما هو في خبره المقيد على الوجهين على المخرجين  
 لعدم التماثل في المصاحف المتساوية في احتمال الخبر واداه المقيد في كل  
 انما هو في المطلق المجاز على المقيد المجاز في كسب التماثل من باب في

قول القوم بوجه

ولكنه يكون مرجحاً للمتيقن  
 فيكون المطلق على المقيد  
 فان حمل المطلق

وبقى المطلق على ما من العارض فيعلم ومحصولان هذا الاستدلال وهو  
 يمكن كون الأمر المقيد محمولا على الوجه الصحيح وهو محمول على الوجه  
 محال بمعنى انه متصل بالخلق والوسط فهو على المعنى ثم يجوز حمل  
 على الوجه الصحيح محمولا على المطلق على التقديرين محمول  
 على المطلق وقدرته لا يتم لو ثبت ان الخيرة في المطلق لا يخرج  
 في المقيد بانه الوجهين ثم الاستدلال بالمتعارفين وانما هو ان  
 المطلق على المطلق وقد جازى كل الامر المقيد على الذي يجب  
 قطعاً وحمل المطلق على المقيد فيجوز ان لا يوافق المقيد بل  
 الامر بكونه مستلزماً من ارادة التخيير من الامر في المقيد لا يخرج  
 لان لا يلزم على الاول او فتنوا عن التخيير فيها وقد استأذت بمعنى أنها  
 العلة سفي النهاية الى استحالة التعارض بين المجازين وبما  
 يات لا بد من جمع احداهما مع الآخر لانه لا يكون على المقيد  
 يقتضي تعيين البراءة ولا يخرج عن العبد لان كان مكلفاً بالمقيد  
 فهو للمأمور به وان كان مكلفاً بالمطلق فهو مقتضى المأمور به فلا بد

على المطلق والامتنان بغيره المقيد فانه لا يحصل مقتضى البراءة  
 لانه يكون المأمور به هو المقيد وقد اخذ بعضهم به  
 انما هي لبعض متعارفين اما بنا او لا بنا فغير مترشح كالحال  
 ثانياً ما ذكره العلامة في جواب عنه دليله استقلال كل طرف  
 على المقيد وهو كما ترى فيرد على دليل الاول انهم يرون  
 الثاني بالامر والاشغال عليه وبصيرته تخصيصه  
 الموصلة بتخصيصها اراد بتخصيص المعنى للمعنى  
 المقيد التبع عن المقيد بتخصيص المعنى المعنى مثل ابناء  
 الى او المقصود من جميع احواله الى الآخر فحكمه حكم التخصيص  
 ان يكون المقيد حكم التخصيص فيكونه في الحكم التبع في كونه زهواً ولو  
 عليه بان ساد بها في الامور لا يلزم به في الحكم لان بينهما  
 احوال يقتضي اعتبارها فيلان في التقيد كل شرعاً لم يكن ثباتاً في  
 وهو وجوبه بان الرتبة فيكون ان يكون في المطلق فوجب  
 ان يكون ناسخاً بالضرورة فهو حكم شرعي فيها حكم آخر وهو وجوب



انما في الكثرة فلو ان الخاص كان يدل على بعض اقسامه العامة فيكون  
 ان يكون بيانها كجزء من كل شيء مع جواز تخصيصه في الشيء  
 اعموم ويمكن دفعه بان الحكم الذي يدل عليه المقيد ليس هو المقيد  
 عليه والخاص منه في ذلك فلا فرق بينهما من جهة فخره فافاد  
فكلم فيها كما ان الخاص لا يتأخر في نظر من وجهيهما  
 اذ ان اراد ان الخاص لا يخلو مطلقا سواء كان قبل حصوله  
 العمل بالعام او بعده لانه العام لا يتأخر في نفسه لانه قد صرح بقا  
 ان الخاص لا يتأخر عن الوقت في نفسه وان اراد ان الخاص لا يتأخر  
 عن العام قبل وقت العمل ببيان فوهم كمن لا يميز بين المقيد  
 المتأخر او وقع قبل وقت العمل المطلق ببيان لا مطلقا وهو المقيد  
 لم يعمل به التفصيل وانه ان العام والخاص ان اعتبر بمصدرهما  
 شئتين فالقوم كلهم يعلمون بان جميعهما لا يكونان احداهما على الآخر  
 وان اعتبر بمصدرهما شئتين فليس في قياس قياس المطلق والمقيد  
 عليهما وهو فرع الدلالة ببيان لفظان لازم فكم

لبيان الجاهل خلاف ذلك كما كانت تطالب المحققين ببيان عليه  
 ان الجاهل بغيره ليس هو المراء بالادلة الدلالة على جهة الارادة فيكون  
 كما قيل عليه قوله كان المراد بالمطلق هو المقيد وقوله الدلالة على  
 خاص فظاهر عليه ما اوردوه بعض الافاضل من ان اشتغال الدلالة  
 بم كلف المطلق له الدلالة على كل مقيد منه خرج نعم يمكن دفعه ببيان  
 والخاص فانه وجهه وجه اجابا والجواب بان الحق للمخارج  
 فانه في كاشية لم يرد في المصنفين القوم هو ان هذا العام  
 لهم اذا تقدم المقيد فانهم يقولون المراد بالمطلق هو المقيد في الدلالة  
 عليه جازا وايقن فانه لازم لهم في مقيد الوقت بسلطة جازا  
 هو اكبر في صورتين فهو جازا او وقت في بان جازا في الصورة  
 الاول ان تقدم المقيد بما يصلح قرينة لاشتغال الذهن بالمطلق  
 الى المقيد وهو معنى الدلالة عند معنى الاسوال والبيان وفي الثانية  
 انهم لا يعلمون توالي القرينة كما يكون ناقصا في كونه رتبة وبنوة  
 منسقة في كونه والاهتمام على سبيل جازا او لو لم يفتش قال الذ

على المطلق الى الكمال على ما لا يمتنع له وانما قيل ان شيئا  
 هو اعم من ان يكون في موضع الزعم فذلك علم تعرض  
 للجهل الشرح لقول فانه لازم لهم في تقييد الرتبة بسوء  
 نقص حال مثل الاول فغيره انهم يقيدون الرتبة بسوء  
 مع ان النقط لا لا اعتبارها لانهما اولها وليس فيهما  
 الفرق بين التقييد من ان في كل السبل والاول المعنى  
 مثل ان يقول في كفارة الظهار لا يفتق الحكم  
 لا يفتق الحكم الكافر في كتابه  
 المشهور منها ان قيل لا يفتق كتابا لا يفتق كافر بالوجه على ان  
 من تخصيص العام لاسم تقييد المقتضى اقول مع ذلك ان  
 المثال المذكور والتقييد بعموم الاستغراق ليس في تقييد  
 المطلق وكما قيل في اوردوه العضد على المشهور من ان  
 العام لهم تقييد المطلق بما على ان الكثرة في نسبة النفي تقييد  
 فتوجه على ما اوردوه سلطان المحققين بالاسم انما على هذا القول

المطلق

المطلق الذي لا يفتق كتابا من الكتابين على سبيل السبل الى حال  
 الى الاستغراق في العموم فيكون مثال عدم حقوق فرد واحد من الاثنين  
 فقط ويحتمل ان قول لا يفتق كتابا كافي لبيان ان هذا الفرد  
 اين يحيل الحكم على جملة اعضاء الكتاب لانه كما قالوا في حكم  
 سبل مع اعتبار مفهوم الصفه في قولنا لا يفتق الكتاب الكافر فانه  
 يدل على حذو الكافر فظهر مما ذكرنا ان حكمه لم يترك من  
 العام فحل الامل والنظر لولا الاجماع وثانيا من ان القوارير كون  
 من كون الامم لا استغراق كما يجعل المثال من تقييد المطلق  
 وانه اعم من العموم ولا يخفى ان الاجماع اشد على النفي على تقدير كونه  
 للاستغراق لا يغير النفي عما ولا يغير الكلام عموم النفي بل في  
 العموم ويكون يتحقق صدق نفي فردا من الافراد فلا وجه للنفي  
 الاستغراق اقول يمكن ان يكلف موضع الاول ان اقول  
 المذكور احتمال الايصار اليه لوقوع الاجماع على خلاف كاحرج ولا ان  
 من ان التقييد على النفي المطلق لوجوب جواز العمل بما لا يخرج عن اعم من

تخصيص



المقيد كما يجوز العمل بغيره في بعض المطلق بخلاف العكس فان لا يجوز  
 العمل بغير المقيد فان قلت قد يجري في الاثبات ان لا يكون حراما  
 بخلافه حيث حملوا المطلق على المقيد قلت لو لم يكن في الاثبات  
 اجماع على ان لا يكون حراما لكان حكمه حكمه في غير الاربعين ان المطلق والمقيد  
 بمنزلة العام والخاص وانما اذا كانا شئين وجب العمل بهما كذا  
 ينبغي ان يكون حكم المطلق والمقيد اذا كانا شئين كذا  
 الاجماع صار قاضيا ثم ان حكمه ليس هو الا ان لا يعمل في  
 المطلق على سبيل البطلان هو عدم اجراء اعمان المكاتب على  
 على سبيل البطلان الذي عن الاشياء على سبيل البطلان وجب  
 الاجراء كذا في ما هو المراد بقوله فلا يجري على اعمان المكاتب  
 اي لا يؤول ولا يجرى على سبيل البطلان ولا يجرى في حقه ما اقر به  
 كيف لا وهو مثل المثال المعدول اليه في انه يفيد في العموم والمقيد  
 في تقديره حجية ان لا يعمل في عدم مساهمة ما هو اقوى منها قد تارة  
 الاجماع ويكره دفع الشا في بان استعراق الاسم يمكن اعتبارا لاجل

المعقود

اعدا اعتبارا قبل وفاته في حق زيد في الكلام الذي هو في غير الكلام  
 في العموم وانما اعتبارا بمجده في حق زيد في الكلام في حق زيد  
 ولا يستغرق المقتضى عدم المقتضى ولذا قالوا ان في الكلام في  
 تارة الى المقيد وتارة الى المقيد واخرى الى الجميع ولما لم يكن  
 المثال المعدول اليه من باب تعيد المطلق ايا اعتبارا بالاول  
 تعرض الحكم الى ان في اداة اعتبارا في قبول حديثه على تقدير  
 اي علم يقصد استعراق الفتي وعنده ان المثال على تقدير  
 من تخصيص العموم في حق المطلق فان قلت فاذا كانت من الجميع  
 يجري في المثال المشهور ان في المثال المشهور لان استعراق الحكم  
 الواقعة في سياق الفتي لا يجرى حصوله قبل وفاته في المثال  
 المشهور نفس في التصديق بخلاف المعدول اليه لعدم المقتضى  
 لان العمل بالمطلق لا يوجب طبع المقيد ولان لو قال او  
 يمكن في اداة العمل قبل وفاته في المثال في طبعه

اي قبح كانت علم كمن احد ما لا يخفى فلا يكون اقيد احد ما يقتضيه  
 الاخر وقد ذهب كثير من محالفينا نقل ان في المطلق  
 في انهم يحملون المقتضى على القيد مستقيمين ان مقتضى  
 مشترك بينهما كزيادة القرب في المثال المذكور مثلا وذلك ان  
 القياس ابل من شئ فلو حملنا عليه مطلقا لم يقتضيه  
 القيد كسواء لم يحمل لزم تركه مع ما لا يرد به ترك القيد  
 والاصل عدم انك مقتضى الزيادة وان لم يقتض القيد  
 لا يقتض المطلق لعدم دليل يقتضيه كالمعوم في كفاية الظاهر  
 كفاية البين فانه لما اورد في احد ما المتابع اولى الاحكام  
 عند القيد مشترك بينهما حمل كل واحد منهما على ما اورد وهو مطلقا  
 لا يلزم من عدم حمل كل واحد منهما ظهور ان كل واحد منهما معقول  
 في غير محلي او وفاء ما في الالبس انه لزم عدم حمل القيد  
 ونحن نقره ولما نقل نقل عن شذوذ من شذوذ  
 حمل المطلق على القيد مطلقا سواء اقتضى بينهما جامع او لا لان الكلام

واحد يقتضيه بعضا وهو لا يقتضيه الا بالكلية لا بالجزء  
 من الاطلاق الكلام الحسن فيه انه لا يقتضيه تعلقاته بخلاف  
 بالتعلقاقتضاية فلا يلزم مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 بالكلية كالتزام ان يكون امره ونهيه باحد المتعلقين امر او نهي  
 بالجميع وان اراد به العبارة الدالة على الاختصاص فليكن مقتضى مقتضى  
 فيه العام وانما هو في الظاهر الماد والجل والمبين وغيره فليكن مقتضى  
 فيه الاطلاق والقياس عند اقتضاية مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 الجملان المتيقن دلالة المراكب بقرينة المقام حيث  
 ان الكلام في الموضوعات بل في استحقاقات موانع  
 بالذات لا في غير واضحة فلا يصدق حمل على المطلق وان كان المقصود  
 من قوله العبارة اعلم انه لان مقتضى انصاف الدلالة اعلم من ان يكون  
 نظرية واقعية حقيقة او مجازة لان الاجمال يقتضي في الفعل  
 مقتضى الحقيقة سواء كان معنى الحقيقي مفهوما كالمبتدئين كالمبتدئين  
 المجازات كالكلمة اذا اريد به واحد من افراد بعينه غير مقتضى مقتضى

الفا

ان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 او مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى



ربح مقتضى الصانع عن تحقيقه والاعمال في سائر الجازات التي  
 لا يصدق على الخطير الذي لا يمكن من عدمه صانف تحقيق  
 أو لا كما في سائر الجازات التي لا يمكن من عدمه صانف تحقيق  
 بالبرهان على أنه لا يمكن من عدمه صانف تحقيق  
 الدلالة على المراء وهذا لا ريب فيه وان لم يكن على المراء صانف تحقيق  
 عليه كذا على أن المراء في الصانع الدلالة على المراء صانف تحقيق  
 هذا اللفظ على المراء صانف تحقيق أو المراء صانف تحقيق  
 أو كذا وقابل من استعمال اللفظ في المعنى بالصانع صانف تحقيق  
 عن تحقيقه يقتضي أن يكون المراء صانف تحقيق ومن الجازات فيصدق على  
 هذا اللفظ أن دلالة واضحه على ما هو كذا كسب الصانع أن كان  
 براد كسب الجازات هذا عند من قال بالبرهان صانف تحقيق  
 فلا حاجة إلى ذلك كالحديث على وجه وقوعه كما  
 إذا صلبت إلى صلبه على أنه صانف تحقيق ولم يظهر وجهها الصانع  
 والندب وكذا إذا قام الركعة التي لا يميز غير شدة فانه يحمل على

مطلقا لعدم انقضاء الدلالة

قازن الاستعمال

و

والشهر وأما اللفظ المركب الاجمال في اللفظ الماحض  
 مركب من الغرض من الاجزاء أو من حيث كسب الجازات  
 من حيثين وان شئت جمل الاجمال في المفرد كالمركب في ذلك  
 في اجمال الجمل استعمال وان لم يعتبر تركيبة الا وهو الاجمال في كذا  
 من حيث كسب مركب كما في قوله تعالى وان تطلقتم من قبل  
 ان تسمع من وقد قسمتم من فضة فخصم الا ان بعض  
 لم يصدق الذي بين عقد الصانع من حيث كسب المراء من الزرع  
 في كسب كل المراء في الجملين الى الزرع فيكون كذا في الزرع وفيها  
 وان في هذا الاجمال في كسب المراء في المراء في كسب المراء  
 الاجمال فيها بدون اعتبار تركيبة مع المراء في المراء  
 فلا جمل فيها في المراء كسب المراء مع المراء في المراء  
 جعلها من كسب الاجمال في المركب في كسب الاجمال في المراء  
 التي وبنوعه في كسب المراء في كسب المراء في كسب المراء  
 ومن ملاحظة المركب اذ لا يمكن الحكم بتعدد تحقيقه بدون دما

فانه لا اجماع على انقضاء الدلالة  
 في كسب المراء في كسب المراء في كسب المراء

غير ناسد في الجاهات لانه اذا كان احداهما جاحدا لفظا غير  
 والظاهر انه قد كانت الرجاء يكون لان البعض اقرب الى  
 تحقيق من البعض لانه اظهر فاقول خرجت عليكم ليلة  
 اي اكلها فان تقديره اظهر تقدير البيع او شرب الابيض  
 او نحوها ونحو ذلك كالمخصوص بمول سوا كان  
 التخصيص بمن شرب كذا او شرب كذا فلو كانت العامة محتملة  
 فلا اجمال لان دلالة واضحة وان لم يكن على المعنى  
 المراد من قوله حقيقة الاشباح الاشباح جميع اشباح  
 الهرة او كراهة الاشباح الذي يحصل بلفظ الاشباح  
 والى الزند الزند موصل في النسخ في الكلف  
 وليس يخرج توضيح يمكن اليد شربا لا غطيا  
 كل الخصم كل من ذكره من اذ لو استغنى بالكل تقاوت  
 في عدم الاطلاق على الاما من الاما لم يقطع بين  
 في القطع ما معنى اللابز والنجوز اما وقع في اليد في الجاهات

اجمعي

اجمعي الميان موقوف على ضميمة القرينة والقرينة القرينة  
 المذكورة هي الثانية فان ذلك محذور لا يقتضي الجاح  
 يعني ان محذور استعمال اليد في الاما من مائة من مائة  
 ان ذلك استعمال حقيقة لفظي الاجام فيها مطلقا  
 اي عدم جاح من الجاه مطلقا نحو القول المذكور سوا كان الشرب  
 او لا سوا كان الشرب او لا سوا كان الشرب او لا سوا كان الشرب  
 حقيقة شرعية يعني ان ثبت كون لفظ الصلوة والصوم  
 والنجاس حقيقة شرعية في الصحيح منها وان الفاسد كان معناه  
 الصلوة محذور والصوم محذور والنجاس محذور الا ان كان ذلك  
 ان الفاسد محذور والسبب في الالة شرط تحقيق حقيقة الشرعية  
 المستفيضة حقيقة الشرعية يمكن باعتبار انشاء المحذور او الشرط  
 وقد خبرت شرع بفتن للمادة لان اصل العمل ان كل كلام شرع  
 على حقيقة بلا نفع ولا اجال ولا يجوز حمله على الصلوة لانه ينافي  
 الغرض المذكور وهو يكون في الالة حقيقة شرعية على الصحيح



كان متعينا اليه اي كان نفي حقيقة العرفية يعني نفي الفرية  
تبعنا اليه كما ان نفي الحقيقة الشرعية كان متعينا في القول  
المذكور لو حجب حمل الكلام على الامر المتعارف ولو قيل  
اشفاقا اليه اي لا يفرق اشفاقا وكيفية العرفية الشرعية كغيرها  
ولو كان ففي الحقيقة غير مقصود وتحقيقا فلا يمتزج اشفاقا  
الشيء اليه هذا من اجمال اللفظ وكل واحد منهما نفي لشيء  
الكلام يصلح لذلك ولكن الدال اقرب الى نفي الحقيقة  
لما ركبتا في عدم كجدي راسا وفي عدم جميع الصفات  
متعارف نفي الكمال فانه ليس بمنزلة المشابهة وكان قرب  
المجازين الى الحقيقة اول من ارتكاب العبد ما فلا اجزاء  
بان المجاز تابع للدلالة على الحقيقة فاذا انتقلت اشفاقا  
اليه لوجوب اشفاقا الفزع عند اشفاقا الامل الجواب  
ان النفي هو الارادة دون الدلالة والفرق بينهما  
لا في هاتين اللغتين بالترجيح ام هذا

المذكور

المذكور من اثبات اولوية وجوده ببعض الاحتمالات وان كان  
متبعنا لثبات اللغة بالترجيح الذي هو بالاولوية وهو  
لا يتم مستند في الغوياسات وفيه لم يثبت الشك قط وليس  
اي من الذي ذكرنا من اثبات اللغة بالترجيح اذ ما قلنا اللفظ  
موضوع هذه الاجل الاولوية على قلنا اجمالا من ترجيح على غيره  
بكونه متعارف قويا الى الحقيقة دون ذلك الغير اجازة بالاتفاق  
لكونه متعارف عند جميع ارباب الأصول الى قطب المحققين  
لا ينبغي ان يحل التعارض على تعارض الشئ او العرف او الحقيقة  
اشفاقا العرفين بل ينبغي ان يحل على عرف الأصوليين ما لا يمكن  
الا ان قيل ان ذلك كلام يراه السائل فان كلامه شاع لا يروى  
ما هو صريح قوم نشأوا بصحاح الحساب ان المراتع  
لاستعمال المجاز في مثل الكلام وهو لا ينافي اشفاقا الثمين  
ولذلك يبي هو كالعدم ببيان بين هاتين اللغتين  
التي هي العلاقة الصحيحة للشيء بغير ان كالمسكين اثبات اللغة

فيخرج من باب المجازات المتغيرة عن المطلق الى اللفظ  
احتج الاولون بان عرف المشقة في كذا  
 فيه الفعل جرحا يختلف فيهم شق في الصورة  
 صحته فيهم شق في الكلام انما هو في كذا الاكيدة ان كان  
 اللفظ شقوا فيهما شقوا فيهما واما في باب المجازات  
 ان اختلاف عظمهم ونقصهم ثم ولو سلمنا ما هو باعتبار  
 غايتهم في موطئ عند ما لا يحيل الا انه عند كل طرفة في شق ولو  
من ذلك الى تسليم تردده بينهما فتكون على التواء  
 في نظر ان تسليم التواء يستلزم تسليم المساواة لانه لا يفرق بين  
 احداهما فتع المساواة بعد من قبل الانه مع تسليم المزمع وهو  
 معقول المزمع الا ان يكون جميع التواء يستلزم ان كل واحد  
 من الطائفتين لا يجوز جعل اللفظ على ما في باب المجازات  
 فتسليمه باعتبار تجزئته على كل منها مع ما ذهب اليه الاخر  
 في الجمل في يتوجب منع مساواتها الا ان هذا منع كونه تكلفا

في الجمل في يتوجب منع مساواتها الا ان هذا منع كونه تكلفا  
 طائفة الى الاول في المشقة  
 الخاضعة في لغة في الكلام من حيث  
 يجرى ما وراء لغة عنده وورد  
 في لغة عنده

فيخرج من باب المجازات المتغيرة عن المطلق الى اللفظ  
 والجواب خطا فانه في باب المجازات من جهة الاولين  
 تقريره وانما هم ان يعين من مجموع بل حكم عند كل طرفة فلا  
 عند ما ولو سلم قلنا الاحتاجين في ما ومن ثم بل في غير  
 او في الحقيقة ان فعل الذي ليس صحيحا في باب المجازات  
 من الفعل الصحيح الذي ليس كذلك بل هو اللفظ على اوزن المجازات  
اول في التحريم المضاف الى الاعيان المقصود  
 ان كان حذف الفعل في كذا شدة الى المنة كونه في الاعيان  
 وان كان حذف التحريم لفعل في كذا اشارة الى التحريم المضاف  
 الى الاعيان ولا يخفى ان المقصود من العين قد يكون اشارة  
 واما بقدر واحد للعين بناء على ان ما يقدر له ضرورة بقدر  
 فيلزم الاجابة ونخص كل المم باعذاره الصورة والافان  
 ويصح حذر اعم من التبع لا يوجب كما قالوا في المم كتحقيق المقام  
 فلا اجمال والاصح هو ان في كذا لا يوجب فوات المقصود بل

في الجمل في يتوجب منع مساواتها الا ان هذا منع كونه تكلفا  
 طائفة الى الاول في المشقة  
 الخاضعة في لغة في الكلام من حيث  
 يجرى ما وراء لغة عنده وورد  
 في لغة عنده

المقصود



كلام الله على ما ايقن بان يريد بالفعل المقتضى اعلم بالواحد والا  
 مثال الواحد اقضاه على ان الارباع فاذا قيل حرم عليكم  
 انتم ان تقولوا على سبيل التفصيل ذلك في قولهم انتم  
 بعد ان ذكرنا ذلك التفت المفصل على سبيل الاجمال في هذا النوع  
 من التفت وهو ان يذكر تعدد على الاجمال فيقع التفتين  
 اذ قيل انما مفصل والاخر على سبيل التفصيل فيكون نتيجة كل  
 تقول خست شيئا واعطيت عمر واخرجت من بلد  
 كذا التفتين في الكلام ثم يخاف التفتين في كل  
 ذلك المذكور من التفتين والاعطاء والخروج فهم ذلك  
 سابقا الى الفهم عرفا اشار الى ان مثل ذلك وان كان  
 مجازا في اللغة حقيقة في العرف حتى انهم يقولون في المعنى  
 من غير تقدير الفعل في علم الكلام ولو تكرر في كونه حقيقة  
 عوفية يوجب حمل اللفظ على اللفظ كذا راجع على غيره من المجازات  
 ولا يمكن اخذها جميعا تفصيلا انما ان تقدير جميعها

عند

على تفصيل في ذكر كل واحد  
 فيكون ذلك التفت

اللفظ

تعلقه بالعين من الافعال والتصرفات التي لا يقدر عليها  
 بعض معين او غير معين والثقة الاولى بالظن معين الرابع  
 الاجمال المطلق الاول فلا زوايا طحا ومن بعد ان لا يقدر  
 ضرورة تصحيح اللفظ يقدر يقدر او اما المطلق الثاني فلا يربط  
 اجمال اللفظ فهو غير سبب كلام كذا في قوله تعالى  
 يا فضل انهم واما اذا اريد تعلقه بكن لا باعتبار تقدير في نظام  
 بل باعتبار اطلاق العين على سبب باب المطلق المطلق  
 ذهب اليه بعض النحويين في قوله تعالى الى هذا الاطلاق ويجوز  
 فيه الاحتمالات الاربعة المذكورة والكل فلفظ في الاخير  
 انما لا يفتقر الى دليل على خصوصية شيء منها فيكون الترجيح  
 مرجح والقابل ان يقال ان في الاول حمزة والياء ومنه  
 العزوة لك في الرابع حمزة والياء فلا وجه ترجيح  
 الرابع على الاول الا انهما البعض لا يخصن الى تعطيل اللفظ  
 مطلقا لا سيما معروفة معين بالولد بليل آخرها حمزة

اما جميع فلازم طلقا والشرام المحذور العام فيجوز ان لا يمتنع  
 لا بدوم لنا فنقول ان كانت معاضة ثلثا من افعال جميع افعال  
 البعض لان الاضمار في اللغة اكثر من الاجمال كما صرح به الامس  
 واعلم ان الشرع انما هو فيما اذا كان الفعل الصالح المقدر  
 مستعدا واما اذا كان واحدا لم يكن قولا قطا ورسائل اخرى  
 فلا اجمال اتفاقا كما صرح به ايضا في التفسير ونقسم  
 كالمجمل انما قسم المسين بالكلية كالمجمل الى الاشياء المذكورة  
 وعود النص الى المسين بالفتح في الاشياء المذكورة كانت  
 فليس بعض المحققين في المسين كالمجمل غير لازم هو  
 المسين بالفتح به والية البيان بالمعروف لم يذكره احد من  
 اقول انك تعلم ان غير لازم ان لا يتحقق ذلك اذا اشركنا  
 صحيحا شبيهة بها بالآخر وان لم يذكره صرحا مستدرك في الينا  
 بالقول المتى ذكره لان القول اعم من ان يكون مفردا او مركبا  
 عن ان ذلك احتمال عقلي اذ يجوز ان يكون المفرد مختصا باحد

والفلازم

منه

معنى انك تفسر ذلك الشراك بملك المفرد ولا في غيره  
 الاصح وهو ان لا يشك في ان شارة افعال عليه السلام الصانع  
 جميع وعبروا اول افعالهم وتماثيلها من الافعال عنها بالقول والبيان  
 بين المسين كالمجمل كالمجمل انما كان الفعل ان كان البيان باوحد  
 ولا بد ان يقع في جاز انما يقع في سبيل من بيان العلق  
 جميع بالفعل والبعض الناس خلاف الفعل  
 ضعيف قال المولى من القول بكونه من برونه  
 البيان من ان كان في غيره وهو برونه بكونه من الفعل المجل  
 من القول ان قد يكون من الفعل المجل من بيان في غيره  
 بالقول من الافعال انما كان في غيره بكونه من الافعال ان يقع  
 في ان من الزمان انما يقع في الاول كغيره من بيان  
 انما يقع في غيره البيان انما يقع في الاول كغيره من بيان  
 الاكتمال انما يقع في غيره من الافعال من الافعال  
 وفيه من الافعال انما يقع في غيره من الافعال من الافعال

الفعل



الفعل الصالح ان يكون ما اكمل خبره من الجزاء المثل لما اذا اصبحت فاعلا  
 ما يكون من اقسام الاجزاء يكون للشرع في بيان خبره والاحتمال  
 وليس من علم ذلك خبره لا يجوز ولا ما معه كذا خبره فيكون  
 سلوكه في الطريقين فهو جاز على ان اواخر البيان انما يقع  
 عن وقت كما جزمه ذلك بما ذكره في الظاهر والوجهان  
 قال رحمه الله والرجح الآخر انما ليس بناء الاول انما  
 هي انما انكليف حيث نفسوا او ساءوا وقد بالغ السيد  
 الرضوي في الاضمار على انما بيان انما الحال القول في ذلك  
 في قوله صلوا كما ينبغي في افعاله ان قلت نعم  
 نعم في ذلك انما لم يثبت على خبره من الصلوة  
 ويصح على انما بيان ان الى البيان انما هو في افعاله  
 يقع خبره ما قول به انما بيان انما هو بالفعل في ذلك  
 ثم انما لا خلاف بين اهل العرف في علم  
 جواز تأخير البيان عن وقت الحاجة وجهه وراه

عرفتم ان البيان هو قوله صلوا  
 خبره انما هو في افعاله  
 قلت

الا على ان ان خبره من وقت الحاجة فكيف بالاطلاق اذ هو في  
 الوقت فكيف بالبيان انما امره انما هو في العلم به ووجه العلم  
 لو كان باقيا على اصل اللغاة فمعرفة من المثلثات  
 ان السيد السبكي ليس في اللغة صيغة تلحق العموم ومن  
 بحجة انما اطلقت على خبره كانت مجازا بل كذا على العموم  
 من المثلثات فمعرفة من كذا في اللغة في خبره من كذا في  
 الشرع الى العموم اذ عرفنا انما قولهم انما انما عرفه  
 العموم لو كان باقيا على اصل اللغاة انما هو في علمه انما  
 اوفى الشرع اوفى انما في العلم به كاحتمال خبره من كذا  
 خبره جاز تأخير بيان انما في علمه المثلثات فمعرفة من كذا في  
 الوجه انما استغرق فمعرفة من خبره من كذا في علمه انما  
 العام لو كان استعمل في اللغة جاز ان خبره لو كان في علمه  
 في الشرع لم يجرى بعد لانما النظر من العموم في انما في علمه  
 والما وراء انما انما نظر من انما في علمه من الكمال واقع





بالجمل لا يريد به الا ما هو حقيقة فيه فاما في غير ذلك  
واما في المتواطى على ان يكون مستعمل في معناه الاول خصوصية  
استفادته من الغرض الثاني ان جواز التاخير يبين  
جواز ان خير يقضى ان يكون الكلام في الاشياء فيلفظ لا في  
ذلك الشيء بترك اللفظ لان اللفظ العموم مع خبره في خبره  
الخصوص يقتضي الاستغناء عما عداه فلو كان  
على الخصوص فقد ان على اللفظ لا يفيد غير صحيح وان كان على العموم  
وان على اللفظ لا يفيد وهو ان يفيد صحيح فان قبل انما يستقر فيه  
ان لم يكن لعالم الجوز قبل وقت العمل على العموم ولا على الخصوص  
بل على كليهما في وقت الحاجة لانه ان ذكر فيه البيان فقول  
الخصوص وان لم يكن فقول على العموم فلا بد من المحدثين  
قلنا انه لو تميز خبره عن الحاجة لم يثبت في اللفظ لا في المعنى  
بل في زمان اللفظ على العموم في خبره عن البيان فانما  
يجل في رجع اليه في الرض وهو متحقق في وقت الحاجة لانه

الضم

ان

ان جاز على ان وقت الحاجة انما يثبت براه جواز  
آخرون السؤال المذكور تقريره بوجه استعارة اللفظ لا عند  
الحاجة يصح في وقت الحاجة من غير ان يكون في الحقيقة  
من الاخبار التي يثبتها وقت الحاجة لانه جاز ان خبره انما  
وهذا هو الذي يتقوله الاستفاد من الكلام ثم انتم الكليل  
التي في هذا القسم بطرح جاز ان خبره لفظا لعدم التقابل  
والمقابلان المحذور لان الاخبار التي في وقت الحاجة وهو  
صدور الخطاب لان الخطاب يوجب في وقت الحاجة وهو  
ان الغرض من الاخبار هو الانعام فقط ولا يكتفي به  
العمل فكل ان وقت العمل وقت الحاجة لانه وقت القاء  
الخبر فالجواب عن محل النزاع لانه لا يجوز تأخير البيان  
عن وقت الحاجة اتفاقا واداء بعض المحققين على قوله  
يؤدى الى سقوط الاستفاد من الكلام وانما في اذركم  
الافادة ليست في مستقبل الاوقات كما في وقت الحاجة

حاجة

بانه ان اراد سقوط الاستفاد  
من الكلام

في التفسيرات على ان لا يفتقر الى ان كانت الوقف فلا وقت  
 التفسيرات في الاشارة الى ان كان جازما في كل ما واد  
 فلا قول يمكن ان يثبت كمن لا يفتقر الى ان كان جازما  
 وحقت الحاجة في وقت ففت من الاوقات المستقبلة  
 يجوز ان يفتقر في وقت سقوط الاداة وما يحصل الاداة  
 والبيان في بعض الاوقات في بعض الاخبار انما في وقت  
 وجوز ان يفتقر لو كان المراد سقوط الاداة في وقت في جميع الا  
 الثالث ان الخطاب العرفي بين الاول والثاني بعد ان  
 في القسم انما في الخطاب العرفي بين الاول والثاني  
 من كبر على اللفظ على الجازم لا في وقت في وقت في وقت  
 ان يدل الكلام على شيء بوجه صحيح وساطة ان لا يفتقر  
 ان لا يكون العام في الخطاب مطلقا سواء كان زائدا  
 انما هو العام لان جزم التبيين في التخصيص في وقت الاداة  
 وهو المقاس في انما في وقت في وقت في وقت في وقت

ان

بمثل انما في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت  
 في هذا حاله شيئا انما في وقت في وقت في وقت  
 يجوز ان يكون مخصوصا وبين انما في وقت في وقت  
 المحققين في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت  
 الا انما في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت  
 العموم قبل صدور الميسر انما في وقت في وقت في وقت  
 المقسم من الجازم في وقت في وقت في وقت في وقت  
 العموم قبل وقت في وقت في وقت في وقت في وقت  
 لا يجوز انما في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت  
 الاول انما في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت  
 الوجوه انما في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت  
 اصحاب الوقف في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت  
 الوقف في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت  
 الجاهل في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت

لا يجوز



قبل وقت الحاجة والوقت الذي اعتدوا به على ان يكون  
لا بد من القول على اعتدوا به على ان يكون  
ستغرق نظاره في وقت الحاجة عند عدم الحضور  
فلا رفاة وتقريره ان من شرط المنسوخ ان يعنى  
من شرط المنسوخ ان لا يكون له ما يدل على الغاية والاقدة كان  
بوقلا لا منسوخا وهو من كل الادام بعد ذلك ان يخرج  
الادامه من ذلك القاعده من كل الادامه من كل الادامه  
من غير بيان لا هو كما لم يوجبه ان لا يكون من هذا المحدث  
وهو ان فرض منسوخ العمل المنسوخ من قبل ان يكون في  
اقران البيان به كمن يرد على منسوخه وهو ان كان منسوخا  
بعد في باب المنسوخ شرط الحقيقة من وجوبه في باب المنسوخ  
الانتهاف ادى الى اجماع على خلاف هذه المقامات  
يعني ان السيد ادى الى اجماع على ان لا يكون ان المنسوخ  
وجعلنا في غيرنا نقصا على المنسوخ من غير بيان المجلد

ان شئنا المنسوخ يوجب على منسوخه من شئنا ما كان المجلد المنسوخ  
لا يستغنى ولا لو بدلك فاقية معينة في نظرنا  
منح في ان كل من المنسوخ قيد بانه في حال الغياب في وقتنا  
تجوز انك انك في المنسوخ فاقية معينة في نظرنا  
وهذا هو سبب من ان المنسوخ كالمجلد في باب المنسوخ  
الغيا في علم الله لا يرفع مثل الشيا في اللفظ والاصطلاح  
الاول منها وان في تحصيلها كما صرح بعد ذلك المنسوخ  
نظير الى ما ذكرنا اننا فان قالوا لا حاجة الى بيان  
المصنف في المنسوخ معلوم من غير بيان ان منسوخه  
اما هو غيره وهو انك ان يقع بعد غايه المنسوخ في بيان المنسوخ  
بيان لما لا يجب فعله فلا حاجة الى وقت المنسوخ بخلاف  
المجلد فان المكلف غير معلوم من غير بيان ان منسوخه  
بيان لما لا يجب فعله من غير بيان ان منسوخه  
لانكم توجبون ان يعني لكم بعد ذلك في ايجاب البيان

المرجع الى القسوس في علم فاديه او هو قولنا ان العلم لا يدرى الا بالبيان  
 ان الخطاب الغير المقتضى لا يعتمد في علم المرجع الى الالفاظ  
 المكلف في الفعل من كونه الفعل المستوفى للبيان او من غير  
 انضوي الى الالفاظ الفصل وصفاته لا يمكن من غير انما  
 تضمن من غير البيان لا يرجع الى العلم ولكن من الفعل  
 في قبح كنه في اضافته من غير ان يكون مقتضى ما هو علم  
 يجوز ان يكون المكلف في الخطاب غير قادر ولا يمكن ان  
 وذلك المفعول في ذلك التمكن من فهم العلم بصفه الفعل من ان  
 المعنى في تجويز هذا دون ذلك الحكم وان كان اعتبارا علم من غير  
 البيان لا يرجع الى وجوب حسن الخطا والبيان انما يجب  
 لا يجوز ان يكون طريق العلم جميع فاديه او هو مقتضى علمكم  
 في وان منه مقتضى من الفعل في غاية من مقتضى العلم  
 وفي مقتضى تجويز هذا دون ذلك الحكم انهم والحق ان القول لا  
 بعض الملائم الخطا بغير ما كان في النسق لان ثبوت الحكم في

سليم

معلوم في مقتضى العلم ان من غير معلوم لا يجب انما البيان  
 العلم بعض الفهم في خطا واداه المكن في شيء من الملائم خطا  
 في غير وجه البيان انما البيان انما بغير الخطا بغير وجه  
 فان قلت الخطا في الجمل انهم في بعض الوجه الفهم دون  
 بعض كالمعنى ان مقتضى فهم كمن الفرق ليس في وجه الالفاظ  
 على وجه الالفاظ في مكان ان وجه وجه في النسق دون الجمل  
 مواضع الامتياز على تزارها لا يكتفي على  
 المتأمل طريق تغييرها الزم مقتضى في شيء من الالفاظ  
 في مقتضى مواضع الامتياز من التفرقة في ذلك مقتضى  
 الجمل العلم في تفرقة في مقتضى العلم في مقتضى التفرقة  
 في ذلك مقتضى واما ثانيا في الجمل في مقتضى القول في مقتضى  
 في الجمل في مقتضى الجمل في مقتضى الحقيقة وهو لا يكتفي من غير مقتضى  
 في حال الخطا في مقتضى الحقيقة ان الالفاظ في مقتضى ذلك  
 في وقت الخطا في مقتضى في وان الالفاظ في مقتضى ذلك

قوله تعالى

كانت



ان يقول في المقدمه المستند الى دليل حيث قال المستند الى  
في قبح ذلك غير مقبول الشارح يقول له ما يحصل يحصل ان يكون  
النتيجه ان المستند الى دليل فلا يصح وان يستند اليه او يصح غير  
ان لم لا في الاخر بما لم يثبت في الاخر انما يحصل حيث ينبغي  
احتمال اعادة تخصيص بما زاد اشفاؤه فيما قبل وقت الحاجة  
موقوف على ثبوت منع التاخير مطلقا انما لا يقتضيه لا وقد  
فرضا عدم ثبوت في الاحتمال ان في قوله او لو لم يثبت  
المحققين ان احتمال التردد احتكامه على ما لا يقع الا في احوال  
ظاهرا الكلام ان الاصل عدم المنع من منع التاخير كما في قوله  
تاخير البيان بمرور الوقت الاصل عدم المنع من الاصل عدم  
صدور التاخير في ما ذكره قوله لم يثبت الا في حقيقة تخصيصه  
بحاجه فاما لم يثبت ان يمنع الا في قوله في قوله لا يحصل  
مصلحة منها اقول وقت الحاجة عند التاخيرين يجوز ان  
يبرز في آخر الخطا كتاب يستفاد ذلك من نص كلامهم في كلام

مقابل

في قول الخطا بموقوف التاخير ولا يحصل على وجهه من قوله  
عدم المنع من عدم صدور التاخير كذا في وقت الحاجة  
وهو من ظاهر كلامه ان قوله في قوله انما يمكن دفعه بان جميع الآراء  
قالوا العام كماله في الحقيقة بعد تمام الكلام وهو وقت الحاجة  
وإذا جاز في قوله انما يجوز في قوله في وقت الحاجة نعم في قوله  
في وقت الحاجة بمرور الوقت في آخر خطا فالحجج بما عليه ان  
مستند فلم يقل على المنع من مطلقا ان في قوله  
في العام المنع من اشفاؤه فيما قبل وقت الحاجة  
موقوف على ثبوت منع التاخير في وقت الحاجة  
اشفاؤه فلو لم يثبت عدم خبر من المنع انما لان الاصل عدم  
المنع من الوقوع في كلام المنع من الوقوع في وقت الحاجة  
الكلام بيان في جواب التوقف ولو كان مجرد الظن  
باللفظ يقتضي صرفه الى الحقيقة في قوله ذلك  
ثمارة ان في آخر التفسيرين وقت الخطا بالحجج في جميع

المتقدمة بالاستسناد العائد الى المخرج المذكور بانما هو الاثر المحرر  
 بطريق الخطاب وقال من التحقيق المستدل على المحرر  
 انطق باللفظ يقتضي حصة الى حقيقة حتى يزيل الغش والمذكور  
 بل للتحقق على الحقيقة عدم نسب القرينة على المخرج المذكور  
 من الكلام وقطعه في غير ما ذكرتم اقول قد عرفت ان  
 محو اللفظ لا يوجب حجب اللفظ الى ظاهره بل يحجب  
 بل يحجب ان يظهر وقت ما فيها المحرر الاستسناد الى المحرر  
 لك محرر الى وقت الحاجة ولا يصل للاحكام والشرقي لك  
 وقوله في الفرق فغير البيان وان يعمل السامع العقل  
 بدل على تخصيصه قال بعض المحققين اعطى المحرر  
 فكيف فيما يستعمل في الاستسناد في اللفظ لا يوجب  
 موضع النزاع اقول ليس من غير بيان كما في اللفظ ما قبل ان  
 الربيل العقلاء على التخصيص لك الفرق الاغراض في محل النزاع  
 قبل وقت الحاجة فليقال قلنا في موضع النزاع اه

لوسيل

بعض

يعني كما لا يخفى على العامة على تحقيق اللفظ لك المحرر  
 على تحقيق اللفظ وقت الحاجة انما الفرق فيما تامل  
 التحقيق الفرق فيما انما اللفظ في محله في غير السامع  
 على التحقيق لعدم حجب غير من الاغراض بالجملة بخلاف ما ذهب  
 المحققين في الواقع كما في كل النقص في اللفظ في غير  
 الاغراض في غير الفرق فيما من غير ما ذكرتم ان كما ذكرتم  
 لزوم الاغراض اول من اقول في الفرق هو عدم حجب  
 في عدم حجب الى وقت الحاجة وانما دلالتك ولا فرق  
 في هذا الحكم بين طوله الزمان وقصيره  
 ان زمان الزمان يكون قصير من طلب البيان في  
 فحري محرر من القطر في المحرر في اللفظ في  
 لا يمكن في مثل من محله انظر في كون المحرر في اللفظ  
 امكان دفعه او لا بالنظر في محله في النزاع فان الجمل  
 في غير محرر في الامكان وقد يقال في بيان الخطاب وهو

بخلاف محل النزاع في اللفظ في المحرر  
 غير محرر في الامكان في غير محرر  
 العاقل وحاصل هو ان كونه  
 الذي يشترط في اللفظ في المحرر  
 انما هو في اللفظ في المحرر  
 وهو في اللفظ في المحرر



الذي نصبت الاشكال عن مجزأى الخطاب  
 حقيقة بل والى طبع من غير ولا لا نصبت الاشكال  
 في تقدير كونه فقد وقعت فافترت عنه فان قلت  
 هذا الزمان مستثنى اي فان قلت فان الرجوع الى  
 الاصل مستثنى كونه مثل ان بعد النظر في عدم الكفر من معرفة  
 المراد فيه فانه مثل ان يكون في كل الزمان انما هو في كل  
 الزمان كما هو مستثنى في اصله لا يخرج من الزمانين فالكلمة ان  
 مثل ان يكون النظر في الامم حكم فان قلت قوله ان الزمان مستثنى  
 فغيره من سببه فان قلنا الزمان الذي استمر انه فلو لم يجب الجواب  
 به اسبغ الالوان ليس كذلك ان يكون القلب عليه على وفق  
 نظرية وقت فبما سار الى ان يكون موضع ذلك القول في جميع  
 احكامه وذكره السيد وانهما ذكر المصنف في جميع الامم المستثناة  
 من الزمان بحيث يستلزم دعوى الجبل الضروي في احكامها ومما  
 في آية الله عليه فان قلت تجوز الجبل في زمن قصير وهو ان  
 الرجوع

لما قبل

الى الاصل لا يجب تجزئته في ان طول الزمان انما هو في  
 تلك النظرة لا فرق في انما حكم في تلك الزمان بطول على ان يكون  
 ان يكون زمان ان خيرا قصيرا من ان الرجوع عن حال الخطاب  
 مطلقا اي كلما اراد بغيره في الظن في الاعمال قبل فمجرد  
 من الوجه الثالث الذي هو قول الحكم الفصل في معرفة  
 ما قبل من ما بعد في الاصل المستثنى من حيث جملته في السبب  
 ولا بد عليه فانه يقال عليه بمعنى يرد عليه ان الامم ولا بد  
 على وقت في غير القرينة عن وقت الخطاب  
 ما اريد به خلاف ظاهره فمما في الاصل العرف على ذلك  
 في غير محل الزمان اعني المجازات المنفردة ومجرد  
 اشتركا كما هو المحل الزمان في مفهوم التجزئة يقتضي التسمية فيها  
 في جميع الاحكام لمجاز الاختلاف فيها باعتبار التجزئة  
 فلا يلزم من تجزئ ان خيرا فيها فمما في وجه الاستحسان  
 عن الفعل عن المبدء عليه معيار الخطاب

لما قبل

فإنه على أن التهديد لا يكون الاستعارة بما يؤيد ذلك فهو كقول  
العدل عن المعتز في الماضي في قوله تعالى من ترك  
يحيى فمات لم يمت من بعد عنهم الا بشر انك لا تدري متى  
اعلم انه لو لم يمت من الكلام على العدل كان التعريف معنى  
او التعريف من غير ان يترك بعد قول اذا كان التهديد  
الاستعارة على سبيل التعريف في معقول التهديد الصريح  
بذلك فان تم ذلك تم في الاستعارة والافعال في الوجود  
ان في معنى التهديد الاستعارة كما هو الاستعارة في الوجود  
والوجه الثالث انه فاسد لبعض المحققين ان  
لم يذكر من حيث محل النزاع بل ذكر في الاستعارة فاسد  
كونه من محل النزاع في الاستعارة في الاستعارة  
منع الجمع وانما الفرق ان مقتضى الوجه الثالث ليس  
محل النزاع في معنى الصفات التي يقتضيه ان يكون جامعاً  
بمعنى قاسم عليه بان ذلك من قبل الاجابة ليس في

طريق الحديث في تهديد ان غير اليربوت من جانبها  
للقطاب ان المقصود بها الفاسد في فوج ان الويد  
فيها بالقطاب انما هو ان هذا هو وجه الاستعارة في الاستعارة  
وهي ان التهديد لا يكون من وقت التعريف وقت الاستعارة  
مقتضى في محل النزاع فلهذا الفرق فيما وليس في الوقت  
حاجب فيصور التاخير اليها ان الظاهر ان الضمير يعود  
الى التهديد لان الاجابة ان وقت التعريف وقت الخطأ  
وتجمل ان يعود الى الجمع بغير ما كذا لان قول رب  
عالمين من الدلالة على اداة اليقين تعلق الروية  
بالفعل في معنى غير خالف في الواقع او الواقع تعلق الروية  
بالفعل على ما هو التحقيق في تفسيره من عدم الظاهر  
للمخرج او روي بعض المحققين بان الاستعارة في  
الكلام بغير المطلق لا اعتقاد لم يكن كذا وفيه نظر  
او المظنونة المطلق ان كان المقصود بالنظر الكلام



منكم كذا يستلزم ان يكون مقتضى الكلام مع اعتقاد الكلام  
 الشك في ان الكلام لم يزد من الكذب حتى يقتضيه اليقظة  
 فاذا ذكره لاحقا فيقال ان مقتضى الاعتقاد لا يقتضيه اليقظة  
 ولكن مقتضى اليقظة يقتضيه اليقظة من الاختيار من مقتضى اليقظة  
 كذا على تقدير تغيير مقتضى المطابقة لا مقتضى الاعتقاد بالاعتقاد فان مقتضى  
 الاعتقاد يقتضيه اليقظة ان يكون مقتضى الكلام مقتضى اليقظة  
 فغير مقتضى اليقظة هو مقتضى الكلام مع مقتضى اليقظة  
 بمقتضى اليقظة ان مقتضى مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة  
 بمقتضى اليقظة ان مقتضى مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة  
 مع الاعتقاد بمقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة  
 مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة  
 ان مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة  
 تعليم مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة  
 غير مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة

ان مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة  
 وهو مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة  
 فانه اذا اقتضى مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة  
 عن مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة  
 مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة  
 التحقيق ان مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة  
 لا يقتضي اليقظة ان مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة  
 مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة  
 بل كل واحد منهما يقتضي مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة  
 وانه مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة  
 مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة  
 من مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة  
 ان مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة  
 مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة ان مقتضى اليقظة











ما خلفنا صديق كذا لك عيسى  
لما خلفنا

5

هذا الاطلاق انما هو مجازي لا لاجل في اللسان الحقيقي العلم بل لاجل  
 كبر عدم العلم بالخاص ان استعمل في الخلق على وجهين  
 مما هو لدعوى الاجماع والظاهر ان الاطلاق لا يجمع مع الحقيقي  
 والاما حاجة الى ان يعلل الارباع في ايراد الارباع الاجماع على ما  
 ذكرته من خبر الى الله عليه السلام وهذا ان كان باقيا في الاطلاق  
 ان النفس على ليس من الامور الدينية فان كان هذا الاطلاق  
 مجازي في العلم فوضع الارباع بانه لا يقع المناسق والعلل  
 عن الحقيقة لا يترتب ذلك من القول بل انما هو في سيرة وادب  
 بل من جهة التجرد في توقف على حقيقة ولا يعلل عليه كما ذكره  
 ان قول من التجرد في توقف على وجوده بل كان نظيره في  
 اما في علمنا وادبنا قطع وقوع ان في ان عدم الظاهر  
 بالخاص عند دعوى الاجماع اوضح حالا في الف من  
 بين ان عدم الوجود بل على عدم الوجود في القول  
 انما يتضح هذا الف ان كان الاطلاق حقيقيا والاما اذا كان

بما لا يظفر من الثالث ان اول الخلف لا يتبع في كثير من المراتج  
 ولم يتعرض لنوع الرابع الذي وجد في زماننا او اضاف  
 لا يجوز ان يتعلق الظرف بحصول الاجتماع ولا العكس كذلك  
 حصول الاجتماع في زمانه يتبع الاطلاع عليه الامر به  
 فهو انما لا يلازم الاطلاع بعد النقل المتع موافق  
 اذا نقل توقف على وجوده ابتداء على تعلق الاطلاع و  
 يتبع الاطلاع في زمانه على حصول الاجتماع مطلقا لا جهة النقل  
 والاختلاف في جهة اذا استثنى من مجموع كفي في خصوصه  
 من اذ ان يكتسب صورة فلا بد ان كان المراد بالاجتماع العلم  
 من العصر السابق فلابد منه في هذا الكلام فطوبى من اللاحق  
 على في العصر السابق لا يمكن الا بالنقل وان كان المراد بالاجتماع  
 الحاصل في عصره فلا يتقدم له الا انضاف انما لا يظفر  
 الى معرفة حصول الاجتماع الا في زمن الصحابة  
 اراد بهذه المعرفة الابدائية بقرينة قوله حيث كان

المعروف

المعروفين فليس يمكن معرفتهم باسم على التخصيص والمقصود ان معرفة  
 حصول الاجتماع ابتداء اي لا يلازم الاطلاع الا في زمان الصحابة  
 والعرف على حصول المعرفة على الاطلاق ونعم ان المقصود بتخصيص اطلاق  
 كانت ابتداءية او قبلية لعصر الصحابة او بعده ان المعرفة العقلية  
 قد صيرت في زمانها كغيرها من العلوم انما هي على وجهها  
 حصول السامع ونظائر الاخبار ونوعها حجاب المقصود بالمعروف  
 بالمعرفة الابدائية وهو متضمن ان هذا لا يقتضي غير ما روي على  
 العقاب ان كل كلام ان الوقوف على الاجتماع والعلم باسماؤهم  
 جهة النقل غير ممكن عمادة لا مطلقا وكلام العلماء انما يدل على  
 حصول العلم في عصره بطريق النقل لا ابتداء في اذكره  
 ذلك العقاب في دفع هذه التقرير بالادلة العقلية المتعقبات  
 من علمه بالجملة ثم ان الوقوف على الاجتماع كما في قوله  
 الصحابة ابتداء من غير جهة النقل غير ممكن لا شعارة بل  
 كلام ذلك العقاب ان الاطلاع الابدائي في غير ممكن ثم قد روي

تخصيصا



ان ذلك من اختلاف الظن من كلام القائل في معنى قوله  
 الى ما حصل اليه اذ كان العلم لا يتبدل الى غير ممكن خلقا  
 العلم من جهة العقل البتة وان تعلم ان النسب ليس بقول  
 ان ذلك من غير سند في كلام القائل من صحيح في نفسه  
 اذا افترج حاشا لخطا به التفضيل من الخارج من قول  
 الشيخ ان كان يكون استقامتهم معلومة اذ في الاول انما يتبين  
 بالافق او لا وعلا التقديرين ان يكون قوله قول النسب  
 فانه احتمالات خمسة وكلها ممتنعة الاحتمالات المذكورة  
 في اهل الفتوى جبالا النسب اربعة عشرة بعضها بطريق  
 في اهل الفتوى بعضها اجماع سكوت في غيرها احكامها  
 لا يهاول ذلك وهو محل النزاع وهل هو محجة مع مد  
 مستند ظاهرنا فمن قدر له لو وجد في قوله لا  
 وليس الخطا ما هو على الخطون باحق لكن الظاهر ان  
 جمع من العلماء العظام على الخطا بعيد فيحصل الظن بان يستقيم

حتى انهم الامان في الاول ان على ان مثل الخلف معترفوا بالاحكام  
 ثم ما يضعف بخبرنا ذكرنا في الفتوى بل الضعف  
 في الاحتجاج المشهور في ظهور وجود الخلاف على ما كان  
 قبل زمان الشيخ في اعراف الناس في بعض الاشياء  
 وهو ما وقع قبل زمان الشيخ كما نواصبه في الفتوى  
 النسبية لتقليد اهل الفتوى والجمعة مع تعريضه في كبره  
 لم يجدوا ان يقول نفى الاجماع عنهم وما عرفوا بان  
 خلاف بين اهل الخلاف في نسب الاثر الى عدم جواز  
 مطلقا في نسب الاجزاء مطلقا في نسب الاجزاء  
 ولا تفصيل يتفرق حجابا المباشرة مع اهل البيت عليهم السلام  
 في ائس بالعبود المخصوصة وهي البرية والخدام  
 والمحجوبون والحب والعزة والرفق والعون الشدة الاول  
 بين الزوج والزوجة والحب والعزة مختصان بالزوج والامانة  
 مختصان بالزوجة في كل واحد منهما خمسة وقد زاد بعضهم فيهما

عند من يقول الحق واصلا  
وبابها وجوز الشافعي

۱۰

[illegible]

الحمد لله



و این خبر فخرنا و در خطا معین  
و در جمیع احوال و الاضمار خطا  
خبر خطا و

بروز

مع الزروع كما في حاشي حاشي قال  
نشان من حاشي حاشي حاشي

لم يكن انما عدم الامم وانما كان لان علم من سباني الكلام وان لم يكن  
 مع احدهما لعل فاطم ان يندرج فيه في وجه الاول  
 فليكن مع احدهما وليكن الثاني ان يكون مع كل واحد منهما  
 فليكن من غير جمل ان الله الصورة بجملة ما مع وجها  
 الاول وان يكون مع احدهما وليكن الثاني ان يكون مع كل واحد منهما  
 انما هو في الاولين في العادة لا يخرج من نفسه بل هو منه  
 اطرح قول الامام قد يرد بان ذلك انما يلزم من ان  
 القولين عدم العمل بما هو مطلق قول الثاني انما لو ارد البتة  
 وعدم العمل بما هو مطلق وعدم العمل بما هو مطلق والتكاس  
 مع من فانه قال وعمل هذا انما هو الحق في  
 الذي ذكره فانه تضعيف ذلك القول بان يلزم اطرح قول الثاني  
 بطلان ذكره الشيخ القيم من الخبر انما لا يتأثر لان الامام  
 اذا اختلف في قولين فكل طائفة يجب العمل بقولها ما يمنع  
 من العمل بفعل الاخر في القولين فيجب اطرح حظر المصروف

نظر انما هو ان كل طائفة يجب العمل بقولها ما يمنع من العمل  
 في قول من خطا الاخرى ولا يرد على من جمل ان كل طائفة  
 بانما شاء لعدم وقوعه مثل الذي يعدم وقوع الاطراح  
 وكذا انما في القولين بحيث يعمل بمثل الامم في كل  
 طائفة من طائفة من ان يفتتح الاطراح ما هو مع حصول الاجماع  
 ويحل قول المصنف في زمانه انما شاء انما كانت تعمل  
 المستمع انما هو الاطراح في زمانه انما كانت تعمل  
 في جملة الاجماع بخبر الواحد قالوا الاجماع كما تقسم  
 الى سنة واخبار والاول بالاول فيبلغ تقفه الى حديثه معه  
 قوله في الكذب والثاني في الخلاف وفيه نظر لان الاجماع  
 في السنة او في الاجماع وهو توافق اعمق واستمجد المجتهد  
 غير مستحسن في غير سنة او في الجملة هو القول السالط انما  
 المذكور ليس في اجماع فان تقسيم غير سديد والاول او بالاجماع  
 انما هو القول السالط في غير سنة او في الجملة هو القول السالط انما



لا ينفك القطع بتواضع الاتفاق وان يكون صنفه لا يتغير  
 بناء على كونه حجة النصير يورد الى خبر الواحد والمقطران  
 القاطنين بحجة خبر الواحد وانما هو في حجة الاجماع لقول  
 وزم الكثره ليس من اجل ان يستدل بها ولا يجوز  
 لان دليل حجة خبر الواحد دل على حجة حلقه سواء كانت  
 بالمتقول اجماعا او خبرا وانما لم يرد الله لونه كما هو ظاهر  
 فينا على ان الاجماع قطع الدلالة من خبر فان الدلالة فاذ  
 كان الظني انهم اجماعا او خبرا كان القطع بالواحد او سائر  
 او احتمال الضرر في مخالفة القطع اكثر من احتمال في مخالفة  
 المتقنون لوجوب احدهما ان قطع كل اجماع وطلب كل خبر  
 ممنوعة اما الاجماع فلا تصيد غير القطع بل على قولهم في مقام  
 ولا يكون دلالة قطعية بخلاف ارادة الخبر او التخصيص انهما  
 غاية ما في الخبر ان يثبت خلاف الظاهر فلا يرد كونه نصا في صوابه  
 وثمة ان الخط الاجماع لما عارضه الخبر المطلق عليه وعلى التواتر

نور

نقل خبر واحد من ان الكس في ارضهم جمان العن نقل خبر من قالوا  
 فلم يثبت الا لونه بل لم يثبت التساوي ومنه انما يترك ان  
 في استدل الله انهم متافقه لان دليل حجة خبر الواحد دل على  
 خبر واحد او صنفه العدل ونقل الاجماع ما يشترك به ان نقل خبر  
 على امور متبعين عقلا او عادة فلا يفي ثمن بعد الاستدلال  
 نقل خبر فانه يتوقف على السماع ولا يرد فيه اجماع الحكم  
 بان الاجماع اصل من اصول الدين كمن ينفرد  
 بوجوب احدهما ان الاجماع اصل من اصول الفقه وكل اصل من  
 لا يثبت بخلاف الواحد فالاجماع لا يثبت بغير الواحد  
 اجماعا بفتح كونه الكبري يستدل به على علمهم من اصول  
 وكل اصل من اصول لا يثبت الا بالاقاطع ولا قاطع صنف  
 يدل على حجة اجماعا بفتح كونه الكبري اجماعا بفتح كونه  
 اجماعا بفتح اصل من اصول الفقه مع ان الدليل على حجة ليس  
 بقاطع والاول ان يعبارة الكتاب في انما في شهر وكن

خبرا او واحدا فانيها ان كان  
 الاصل منقول او واحد  
 اصل اصول الفقه











لو كان العلم حاصل من غير ما لم يثبت في كل من العلم والادراك  
مما ذكره كذا في هذه المسألة على ما ذكره في المقام الثاني  
فلهذا قد ثبت ان العلم من رتبة العلم الاول وهو كونه في رتبة  
العلم فان ما ذكره في المقام الاول صحيح في رتبة العلم  
في العلم من رتبة كذا او ما ذكره في المقام الثاني وهو كونه في رتبة  
مما ذكره كذا في هذه المسألة على ما ذكره في المقام الثاني  
في رتبة العلم من رتبة العلم الاول وهو كونه في رتبة  
العلم فان ما ذكره في المقام الاول صحيح في رتبة العلم  
في العلم من رتبة كذا او ما ذكره في المقام الثاني وهو كونه في رتبة  
مما ذكره كذا في هذه المسألة على ما ذكره في المقام الثاني

بأنه من رتبة العلم من رتبة العلم الاول وهو كونه في رتبة  
العلم فان ما ذكره في المقام الاول صحيح في رتبة العلم  
في العلم من رتبة كذا او ما ذكره في المقام الثاني وهو كونه في رتبة  
مما ذكره كذا في هذه المسألة على ما ذكره في المقام الثاني  
في رتبة العلم من رتبة العلم الاول وهو كونه في رتبة  
العلم فان ما ذكره في المقام الاول صحيح في رتبة العلم  
في العلم من رتبة كذا او ما ذكره في المقام الثاني وهو كونه في رتبة  
مما ذكره كذا في هذه المسألة على ما ذكره في المقام الثاني

حاله الامتناع مع غيره من سائر العلوم فيكون العلم بالاشياء  
 على الوجهين جميعا من جهة كونه ثابتا مع ما هو في التواتر  
 لا يفيد علما اذا ثبتت فيه غير جواب العلم بالاشياء على وجه  
الجواب عن الثاني ان حصول العلم بالاشياء لا يوجب التواتر  
 مشروطا بكونه غير متغير في ذاته بل في الحكم العلم بحصوله على  
 الحقيقة من حصول العلم بالاشياء في حصول التواتر فان حصل  
 وحصوله في كل وقت فيكون ثابتا في ذاته لا في الحكم العلم بالاشياء  
 البقاء والاضمان على الاشياء في زمانها وان لم يتغير في زمانها  
 فهو يوجب كمال الحقيقة في التواتر لان تواتر الوجود قد انقطع في زمان  
 وقوعه في نفسه في ما يقع في التواتر لان تواتر الوجود في الحقيقة  
 الاولى لا يتغير في زمانه بل في الاشياء في زمانها وهو غير متغير في  
 الشيئ من الامور المعقولة فقد وقع في الحسب في العلم بالاشياء  
 وهو الذي لا يتغير في زمانه بل في الاشياء في زمانها وهو غير متغير في  
الثالث ان العلم بالاشياء لا يوجب التواتر في كل زمان

يتغير في الزمان فيكون العلم بالاشياء على كل شيء من جهة كونه ثابتا مع ما هو في التواتر  
 لا يفيد علما اذا ثبتت فيه غير جواب العلم بالاشياء على وجه  
 الحقيقة من حصول العلم بالاشياء في حصول التواتر فان حصل  
 وحصوله في كل وقت فيكون ثابتا في ذاته لا في الحكم العلم بالاشياء  
 البقاء والاضمان على الاشياء في زمانها وان لم يتغير في زمانها  
 فهو يوجب كمال الحقيقة في التواتر لان تواتر الوجود قد انقطع في زمان  
 وقوعه في نفسه في ما يقع في التواتر لان تواتر الوجود في الحقيقة  
 الاولى لا يتغير في زمانه بل في الاشياء في زمانها وهو غير متغير في  
 الشيئ من الامور المعقولة فقد وقع في الحسب في العلم بالاشياء  
 وهو الذي لا يتغير في زمانه بل في الاشياء في زمانها وهو غير متغير في  
الثالث ان العلم بالاشياء لا يوجب التواتر في كل زمان









والبرهان على كونهما شيئا واحدا من كونهما نفسا واحدة  
 فاما بسبب رجب في ان يكونا طائفة العادة كالحسين  
 الخليلين في انهما المحدث على من قبل الشوق وشمس السكا  
 واكثره الاضطراب لبعدهما من حزن وجميع شاق النكاح  
 فبعضه من شدة رطوبة الشبه في الله من المعجرات  
 المتغيرة والباقي كالقرآن فلا راجع في تواتر اعجاز روا  
 فيه تواتر من شدة ولا استمر في بحيث صرح على القائلين  
 بتواتر المعجرات والفرق في تواترهم وتواترهم بعدكم انكم  
 يكون العلم باصروا مع القول ان الحصول العلم بالتواتر  
 ضروري وهذا العلم يندفع بالشرط المذكور فيقول البعض بانه  
 اشبه في الذر بغير ان العلم نفسه اذا كان من باب  
 ويكون بسبب الى اعتقاد فقيدها شبيهة وتبين لم يجد اليقظة  
 ليعمل العلم الضروري ان كان مما لا يجوز ان يترجم العقل  
 وقع الى اعتقاد فقيدها لا يعرض شبيهة مثل كالحبر عن البلدان فاما

انتم

ان يكون العلم ضروريا على كونه ضرورة من هذا الوجه لئلا يكون العلم  
 على سبيل بل فيصير بذلك من غير من الازمنة حريصا  
 يحصل من العلم المتواتر فيقسم الى قسمين احدهما يحصل  
 لكل واحد من كونه الاشارة لا يقع في كونه كاجابة الكتاب  
 والاعمال والاعمال والاعمال والاعمال في الثاني كما يجب حصول  
 حصول الاشارة في كونه العلم ان الحبر يفتقر الى كونه شيئا  
 الاشارة من معجرات الشبه في كونه في القرآن واما في  
 من النص الصحيح على ان العلم ليس في العلم في العلم الاول  
 فمزمع ان العلم الواقع على من غير فعل الله في العادة وهو  
 من سبيل على ان العلم من شدة من كونه في العلم في العلم  
 آخذون الى ان العلم بانه كونه بسبب في كونه في كونه  
 الى القسم الثاني من واقعة في كونه في كونه في كونه  
 في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه  
 على القطع على كونه العلم في كونه في كونه في كونه





فلو فرض جوده وعلى هذا الزم الواسطة بين المتعارفين والاعراض  
 ان التعريف للقرآن وهو بهذا اللفظ لا يفيده الظن العلم  
 مستفاد من امر آخر سواء اكرهت ووافقت ام قلت  
 ليس من شأن التعريف في الاستحسان دخول المستفيض  
 وهو ما لا ينعكس على غيره ومنهم من جعله مباحا في كل  
 بين المتعارفين والاعراض ثم اعقبه بانضمام القرآنيين  
 سواء كان المخرج على الاوجه متساو لان الاوجه على اختلاف  
 القرائن لعل العدالة فاعتبارها كما في غيره من كلام المجازير  
 غير محتاج الى تم التظان لان المزايا القرائن اعلم من المقتضى  
 وغيره اذ لو خفيت بالتفصيل على المتأخرين عند الايمان  
 لزم ان لا يكون خبر الواحد المخرج للعلم بوسط القرائن الدالة  
 لا يكون من على النزاع لانه قول المتأخرين خارج عن موضوع  
 استدلوا على خبر الواحد في الخطا فاشعار بان الخبر  
 خبره يعني بعض المخوف بالقرآن بعد العلم بغيره

ثم على النزاع الثاني في هذا الزم  
 ان يكون المتأخرين بغيره  
 هو المستفيض من غيره

في ذلك القرائن مختلف في الكيفية والكمية وانما نحن في كونه  
 فربما يحصل العلم ببعض مع اقرارنا بان الله لا يوجب ملكا  
 في حق من ذلك الشيء فيكون خبره بغيره ما هو في الاخرى  
 والمشرع لم يميز الاول ما انشئت الثاني في مثال لما لا يوجب ملكا  
 في حق الله بغيره ما هو في الاخرى الاول في حق الله بغيره  
 ولما كان كل واحد من خبري الاخرين متعلقا بالاول فهو غير  
 ان يفتقر الى النزاع اما وقع في الثاني فلهذا تعرض في الاول  
 من صراحة وجازاة الصراح في غير الضاد وصوت اليك  
 والمنزلة في الضم المبيت او بغيره المبيت في الضم المبيت  
 او بغيره او بغيره المبيت مع الزم في المبيت ويحذر  
 بغيره المستند والمزاد المبيت المستند في المبيت في غيره  
 متعلق بغيره معار وكذا لالت الملك اذا كان على كونه  
 ان في خبره على ان المبتدأ في غيره من غير ان يكون  
 فاننا قطع بصحة ذلك ونعلم بصدق البطلان في غيره

في حق الله بغيره

صولين م

بغيره

انما هو كذا فيكون انما يظهر خلافه بان كان قد فُتِيَ عليه ما  
 ولا فائدة في هذه المسئلة فيكون المشرق على الموت فالحق المكن  
 من كذا كمن دعوى الكيفية بالثبوت بالمثل فيجوز ويجوز  
 عن الاول ان ما ذكره من الاحتمالات العقلية والعلمية  
 هي في تلك الاحتمالات ومن الثاني ان لا يكون له فيكون  
 موت شخص آخر عن ان كان الدعوى جزئية كما هو  
 ان المقضية منه هو التبيين على ايمان القروية في جميع الامور  
 الكيفية بالمثل فيكون وهكذا حالنا في كل ايام  
 من الاخبار اشارة الى ان كل خبر مخفوف  
 بالقرائن لا يكون معتمد العلم على الخبر هو ما يكون في قوله  
 مثل تلك القرائن او ما دونها في بيانها من العلم  
 في حصولها حصول العلم فان حصل العلم حصل العلم  
 اذ لا حيلة بين الملازمة في القرائن فيكون حصول  
 العلم بالبين والاستدلال على ما هو من غير ان يكون

سلفا لكن في ان العلم حصل في  
 مع القرائن بين القرائن

ولا يحصل ان كل الخبر من غير ان يكون سلفا فيكون  
 العلم على الطريقة الكيفية جارية عليه عقيب سماع خبره وان  
 في سماع السامع في العلم فيكون كذا في ان يقول حصل العلم  
 فكان مطروحا لان الاطوار لازم ولو كان حصولها بغير  
 الاطوار عليها فلهذا فافهم ولو كان عاديا لا طرد قبل  
 الملازمة ممنوعة لان كثيرا من العاديات قد يختلف  
 حكمها في بعض الصور واجيب بان الملازمة بينه اذ هي  
 العاديات هو حصولها في الملازمة حتى الاطوار هو حصولها  
 مطلقا وانما يختلف في بعض المواد فانما يكون في السببي  
 او كرامة الولى الكلام في غير ذلك واشفا اللان بين  
 في دعوى الضرورة في محل النزاع فيجوز بعد سماع اذا  
 حصل الاخبار طرف لثبوتها وجزء مقدم الشرطية  
 وتولد فان ذلك ما يرفع لما في من المقدم مركب  
 من جزئين وامكان الثاني في اجابة العديلين لبعضين





كما نعلم من غير ما على ان يكون ان لا ينفصل العلم بالنظر الى الحق الفد بالاجماع  
 لان الكلام في القواسم الخفية للعلم قطعاً كما عرفت وشك في  
والاجماع المدعى الفساد جوازاً سبب مما ينبغي ان ثبت  
 عدم جواز الخطية بالاجماع لا يصحوا الزعم ان الاجماع  
 وليست قطعاً لا يجوز مما انتم وقررت الاجماع على الخطية على الشرط  
 لان كل واحد من العقلاء ان يكون الخوف في القواسم بعينه  
 العلم بعينه الخطية بالحق الفد او كل من يجر عدم الخطية بها  
 الخطية وعدمها في قولنا "المتعارف فيه فاقب الاجماع على  
يجوز للثبوت على عقلاء اي حكم العقل بمراد ان جوب  
 الشك على العمل بقتضاه لان الشك اذا ادنا العمل بوجه  
 وقال لنا اذا اخرج كقول الشيء فاعملوا وعرفنا ذلك على قولنا  
 فانه قطعاً لا يرد من غير من قديمهم واما الحس العقلي و  
يعرض الى جماعة اي غير اليه جماعة من اهل الخلاف  
 منهم ابو علي المجاشعي ورسالة في جواز التعبدية في ان

انما في مفيد لم يرد على

بالعلم

بالعلم شريعته عن الرسول لما جاز التعبدية في الاجاز الشريعة  
 بعينه جوازاً لا يشترط ان يجمع مع وجه كمن الميز صلا في الصوتين ويجوز  
 منع الملازمة الا لا يرد من جواز قبول من لا قطع كمن يجزى قبول  
 من لا قطع كمن يجزى قبول من لا قطع كمن يجزى حصة العادة  
 وقد كلف ان الاجاز من التدقيق من الرياء العظيم من انما انما  
 فاذ لم يقرب من عوامه بالوجوب القطع بصحة كماله بقطع  
 عادة بانكسب بخلاف الاجاز عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم  
هو واقع اولاً اي في التعبدية بمعنى وجوب العمل واقع اولاً  
جمع من المتقدمين كالتبديل المتقضي اي  
 يقولون العمل بالاجاز تابع للعلم بصحة الاجاز في صحة كان ولا  
 الظن بوجوب الواجب في الظن فلا يتعين العمل بالمازب  
 مؤلف العقلاء ثم يشهدوا بعدم التعبدية بسبب المخالفات كالتبديل  
 وجوزة النزاع الى شبيه كالموقفية وطعن وجوه من انما انما  
انما يعلم ان هذه الادلة لا ترتكز على قدرها كمن يراعي



والى هذا قد تم على ما ذكره ذلك لم نذكر في الترتيب ثم لم نذكر  
 في الاصول العلمية بالبرهان القطعية ثم ذلك قد بين ان اول العلم بالبرهان  
 الترتيب على موجب العلم من ان العلم واقع على موجب العلم الظاهر  
 انما هو على موجب العلم من ان العلم واقع على موجب العلم الظاهر  
 فانما هو على موجب العلم من ان العلم واقع على موجب العلم الظاهر  
 على القوم عند انذار الطوائف حسن ان يقول قائل  
 كل ما لا ينفك عنه انما له من العلم مع انما لا يحتاج الى الترتيب فيكون  
 ليتفقوا على ان يرد الى الطائفة الى الطوائف فيكون مستقلا  
 في ان الترتيب هو واجب على كل علم على ما لا ينفك عنه من العلم والطائفة  
 عدد ولا ينفك قوليهم العلم لان الطائفة مع بعض طرق والفرد يصيب على  
 في كل طائفة ما واحد او اثنان لا ينفك عن الفرد اكثر من ذلك فيكون  
 بحيث يكون الترتيب في رتبة الترتيب وما ينفك عنه ذلك  
 وانما على العلم على كل طائفة انما له من العلم مع انما لا يحتاج الى الترتيب فيكون  
 لولا انما على القوم على كل طائفة انما له من العلم مع انما لا يحتاج الى الترتيب فيكون

من كل شيء ليس كذلك لانما هو على الفرد على انما له من العلم مع انما لا يحتاج الى الترتيب فيكون  
 ووجوبه على الواحد او الاثنين حتى ان الواحد هو كذا في  
 فيخرج البعض من الترتيبين فيقطع على اليقين في انما له من العلم مع انما لا يحتاج الى الترتيب فيكون  
 الى انما له من العلم مع انما لا يحتاج الى الترتيب فيكون مستقلا  
 والقوم من انما له من العلم مع انما لا يحتاج الى الترتيب فيكون مستقلا  
 انما له من العلم مع انما لا يحتاج الى الترتيب فيكون مستقلا  
 الى الطائفة على انما له من العلم مع انما لا يحتاج الى الترتيب فيكون مستقلا  
 تصدق على الواحد او الاثنين فيكون مستقلا  
 وانما له من العلم مع انما لا يحتاج الى الترتيب فيكون مستقلا  
 في انما له من العلم مع انما لا يحتاج الى الترتيب فيكون مستقلا  
 من الطائفة واحد القوم في انما له من العلم مع انما لا يحتاج الى الترتيب فيكون مستقلا  
 في انما له من العلم مع انما لا يحتاج الى الترتيب فيكون مستقلا  
 في رتبة الترتيب في انما له من العلم مع انما لا يحتاج الى الترتيب فيكون مستقلا  
 الا انما له من العلم مع انما لا يحتاج الى الترتيب فيكون مستقلا

وانما له من العلم مع انما لا يحتاج الى الترتيب فيكون مستقلا





حصول البصر بعد ان كان قاعيا او غائبا لزم وجوب المذرك <sup>للمرئ</sup>  
 والاتفاق وان كان كذا احتمال كيمس للمذرك كيمس <sup>للمرئ</sup>  
 بان حصوله ظني وان كان وجوب المذرك لان الشايع جزء  
 تقيضه فذلك كيمس الكلام فاعلم في هذا من غلظ  
 في موضع النظر ان المذرك لا يستلزم المذرك كانه قد يقع  
 على الشيء على وجه تقيضه لبعض المبادئ ولا يتم انه  
 الايجاب لانه ان يكون مطلقا ففقد المذرك لان المذرك لم يمتنع  
 شيئا لمكونا حتى ان يكون وجوب المذرك عن المذرك حتى  
 من المذرك او المذرك هو وجوب العيب به واية الاحاطة مواء  
 كان على سبيل المذرك او على سبيل الاخبار قلت لان المذرك هو المذرك  
 مقتضى وضعه في قول المذرك من المذرك هو المذرك وهو كيمس  
 هو سبب التوهم كيمس لان القول ان المذرك بين ذكره المذرك  
 فليس في الصحاح المذرك الا علام ولا يكون المذرك التوهم  
 والقاسموس قال المذرك بالمراد المذرك وهو وجوبه وما يرجع

الا ينوع من الاحتمال اليها كالحكم موضع فان كيمس  
 فان السبب صحيح يرجع الى وجوب التوهم المذرك ان التوهم  
 اشغال كل من المتباينين ان نقل الى صاحبه وكون الزوال سببا  
 لمصلحة يرجع الى وجوب المذرك عند قوس على هذا القول  
 بالفضل معلوم الا شفا فاذ اثبت وجوب المذرك  
 في الايجاب التوهم بطل سبب التوهم ثبت وجوب التوهم  
 خيرة ان في المقدس هو عدم القول الفصل كيمس في قوله المذرك  
 وهو ما فيه الى التطويل المذكور بل ان الخطاب ابي فوبه  
 من كيمس اذ فيه لان هذا الدليل الاول على ان الايجاب التوهم  
 مع كونها اعظم الاحكام مقبولة لان الايجاب حيث هي تيم  
 ان غير ما اولى بالقبول بها وانما قلنا من حيث هي لا يبرر  
 كونها مقبولة من اجل الاحتياط ووقع الضرر بها ليس باولى  
 في غير ما من الايجاب والندب كذا امته وذلك لان التوهم  
 هنا بالاحتياط هو لوجه التوهم بالاحتياط ليعلم ان التوهم

قلت هذا موقف قد يكاب عن الارادة بوجه وهو  
 لو عمل على الفور لم يتبين ان احد جانبا او الآخر تخصيص التعميم  
 بالاعتبار من هذه ان المجتهد لم يكن له العمل بغير مقتضى  
 اذا حصل على العقد المشترك بينه وبين الرواية فلا بد من ان يتبين  
 الاول نظر واما الثاني فلان يجوز كما نقل الى المجتهد الاستدلال  
 كما نقل الى غيره فلا تارة عار ولا اعتبار في زمان الرسول  
 متعلق بثبوت عذبة المعنى ان طاعةكم فاسق  
 ايمان بكم خارج عن طاعة الله تعالى اي في غير قبيلوا اي  
 اهلها البيان او الثبات على اضافة القدراتين  
 الكذب الزمر موقوف من الفسق ذلك في وجه حيث  
 ولا النسب على تقديره والى في هذه مقام بعض الوفاء  
 وهو كذا انهم قد ارتدوا عن الدين وهو القيد في هذه  
 اشتغافه اي في شغف وجوب الثبوت عند اشتغال الفاسق عملا  
 بجهنم ثم الشرط هو المكن من صاكن فلو كان وكان عادلا فمصلحة

واذا لم يجرى التثبت عن مجزئ الفاسق او دافع ما هو مقتضى  
 من ان يقوم الشرط عدم مجزئ الفاسق وهو ممن مجزئ في وجه  
 والمضموم وجوب العمل على العمل الجواز وجوب التبين عن شغف  
 واشتغال عند عدم المجزئ على ان اعتبار المضموم لا يصل الى الشرط  
 بوجه على ان لا يراعى فيه الشرط لغيره لان اشتغافه وجوب  
 التثبت انما يقتضي جواز القبول لا وجوبه وهو المقتضى في قوله  
 ان يجب القبول هو المقتضى او الرد وهو مقتضى ثبوت  
 هو المقتضى جواز القبول في هذا القسم المقتضى لان التثبت انما ثبت  
 الجواز ثبت الوجوب لان القول الجواز دون الوجوب عالم  
 يقتل احد ذلك المقتضى ضعيفة للاختلاف في ثبوت  
 وجوب مع عدم ما يدل عليها قطعا منبني على القول بحجته  
 في نظر لان الحكم كاستدلاله وتطابقه بكونه مقتضى فاذيل  
 لا يمتنع عليهم الثالث اطباق قد لا احكاما  
 خلاصته ان القضاة اجتمعوا على العمل بخلاف الاما في وجه





انهم يتفقون على العلم ان اول الاشياء هي في علم الله القطع على  
 هذا الوجه كونه شئونه في نفسه لا ينفك بالاشياء فلا ينفك الا اذا ثبت  
 وجه العلم به في نفسه ووجه التواتر في العلم به في نفسه كونه  
 والجواب عما بين من ان المخصوص وجوب العمل به في العلم  
 على تقدير تامة التاميل على ما في قوله سابقا من ان اذ ثبت  
 الجواب ثبت الوجوب لعدم الغالب الفصل ولا العقل  
 المراد على وجه التقدير وقد بين ان العقل لا يتقدم على غيره كونه  
 ابي موسى الاشعرى في كتابه في بيان ثبوت العلم على ما هو  
 الرجوع مع عدم الاذن حتى يرداه اليه في خبر ذلك على  
 ما يحكي الجواب في كتابه انما وضع لعدم حصول العلم بالثبوت  
 المراد من ثبوت شئ على ان يتم الواحد لا يخرج عن انما هو  
 ما ذكرتم في كتاب الرابع ان باب العلم بين اولان الاول  
 التي وجب فيها العلم بها عندنا وعند بعض النفاقات وهي  
 الامام جعفر واصل البراهمة وكتب في حقيقتها في كتابه العلم

الموقوف على المعرفة  
 حتى يرداه على علمه  
 في خبره

منوط بالنظر في ثبوت ان خبر الواحد مشترك لما في قاعدة العلم  
 انما هي في انما في نفسه فوجب فيها عدم العلم بالثبوت على ما في العلم  
 لا يعلم بالضرورة من الدين اجزاء هي في خبره  
 مثل وجوب العلم بالثبوت والركن وانما لما في خبره في خبره  
 العلم القطع بها في خبره وانما انما المراد في ثبوت العلم  
 ونحو ما تقدم قريب من وجهه على ما في الخبر مطلقا بعد  
 التواتر استمر من عند المتقدمين كانت كثره في خبره  
 واصله في خبره في خبره فائدة لفقد السنة المتواترة ثم في  
 ان الامام ثبت التواتر في خبره كثره في خبره  
 تتبع الاموال لا يبرهن في خبره في خبره في خبره  
 لا يبرهن في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
 العلم بغير العقل ولا يبرهن في خبره في خبره في خبره  
 ولا يبرهن في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
 استكمل العلم بالثبوت في خبره في خبره في خبره





الظاهر المذكور يعني ان كل جماع واصالة الامة ليس تد  
 الظن حتى يزعم وجوب العمل بغير الواحد اليه وتقدم على قول الاول  
 ان كان المعنى بل الى غيره مثل الجماع على جهة وحي كما ان  
البشر صحيح اي الشراذم في خلق حكمها مثل الاستجاب  
 والشروط في خلق الاحكام بها كوجوب الصلوة فانه يتعلق بال  
 الشرس وخلق الغير فان المفروض في كون التكليف  
 منوطا بالظن فاذ كانت الظنون متفارقة في الشرع  
 والضعف كان متباينة الاقوى واجبة والعدول الى الاجتنب  
 فيما لا يوجب استفاد من هذا الكلام فان  
 العلم بسدور وان العمل بالظن وان خبر الواحد صحيح اذا كان  
 اورد والمنع اولا ان لا يتم ان الحكم مستقاهم ظاهر الكتاب  
 مكنون لما ذكره وما يبين ذلك ولكن ذلك ظن محض  
 نشأ من التواتر وحبس العمل بانفاق فهو وجوب العمل  
 مثل شهادة الشاهدين فلا يعمل عنه الى غيره من غير ان يكون

كذلك

الحد

اراهم وان كان المراد من هذا ان لا يعمل بغير الواحد اليه  
 اجاب عن ذلك ان ثبتت مقدمات ايمان الحكم انما هي  
 من باب الخطأ ثبتت مقدمات ايمانها انما هي من باب الخطأ  
 في فائز وقد فرق الموت عن صبح العدم فاما ان ثبتت صحة  
 في فائز بالاجماع والتمسك بالبين على ما ذكرنا من الخطأ فاعرف  
 هذا فقولنا ان تميز ان حصل كذا الظاهر من العلم على ما ذكرنا  
 ونسب في الكتاب بالاولاد القطعية عاين انفاقهم لا يشترط  
 التكليف فيما يوجبهم من حاج الى حروف على فائز ان التكليف هو  
 اقل والمعرفة في بعض الموضع قطع على الجماع كافي في التواتر  
 في بعض ما يجوز ان يكون من الامارات المعقولة للظن وجوب الواحد  
 فجز ان يكون مرفعا ان على ذلك الحكم يجوز ان يكون مرفعا في خبر  
 مع جواز كسب في القطع الحكم مستقاهم ظاهره ووجه التواتر  
 من ان جهازه الاتهام باق على تقدير رجوعه خطا فيتم  
 فلا رجوع فيه بالمرجوع وذلك لان الصانع على تقدير رجوعه









الكلية

فزون

منه وما دخل في تبيينه من جهة ان الكفاية بالحق في تقدير  
تحصيل العلم الاضمار غير ما من الادلة المبيحة للنفس من ان  
احصا الزيادة في صلاحية الاشياء الحكم الشرعي حقيقة لا وجه  
الراجح من جهة في نظرنا ان كان يمكن العلم في هذا العلم  
منها ان كانت اوجه من جهة البراءة او بالاجماع الواقع على متساو  
ويجوز في هذا ان كان لا خلاف في ما وافق فيها وما سمع اسكان  
تحصيل العلم اه عطف على قوله ان الكفاية بالحق في تقدير  
بالحق في تقدير في العلم ما لا شك فيه وما سمع اسكان  
العلم في تقديره سيد وبقدره في العلم الا في العلم في ايام الازل  
العلم القطعي في العلم في العلم في العلم القطع ويعمل العلم في  
ما جاز في هذا زمان الذي لا يمكن تحصيل العلم الى الجنب عن  
الربيل القطعي من المكان تحصيل العلم غير الواحد وعدد بالجملة  
لما جاز في هذا زمان الربيل القطعي على العلم في العلم وما يمكن  
الربيل في تحصيل العلم في العلم في العلم في العلم في العلم

غير الله

عبدالله

من غير انما يبين معنى الرضى والعلامة على الجماع على قولين  
 ولم يظهر منهم ما يدل على واحدة من التخصيص فتقدم  
عمل الانبياء باخبار الاحاد اذا امكن بحجة عن  
القران المفيدة للعلم وحصر العمل بالمواترات  
 وبالاتحاد المحفوظ بالقران في ذلك كما ذكرنا في سابقنا  
 كان قبل قوله على كلام الشيخ في العدة من ذلك ان كان  
 ان الشيخ يصرح بما انفرد الرضى وان العلامة قد علمت بغير ذلك  
 وان كان مجرد عن القران بان مرادهم بغير الواحدة حيث لم يورد  
 مزية لما تضمنت حيث قال العلم الذي لا يتغير من شئ  
 المقام بعد ان ثبت في الوقت على كونه السبب في العلم ان اجاز الاحاد  
 التي فيها الاصحاب في كتبهم من قولهم انهم يعلمون بها غير انهم لا يثبتون  
 رواها الخالفون في كتبهم ليس بغير ولا يقولون بغير قد مر في سابقنا  
 على ما سبق من الرضى في خبره انما كان العمل بالانبياء بغير  
 الاحاد وان ذلك شعاعهم وطريقهم التي لا يجل الى انما علموا

عليهم ثم ضمن ذلك ما ذكرنا من رواياتنا في غيرهم رواياتهم  
 التي لا يماريها جامع الطائفة على العمل بالانبياء التي قد مر في سابقنا  
 وتلغ في غير حال كون علمهم بها حصل من غير اخبارهم بالقران  
 وانما انما تحت اقتداره هذا وحيث على غير من العبد المصطفى  
 فان الاقوال بالانبياء عمل بالانبياء بالاحاد والاحاد لا يعمل من  
 الى رواياتنا في غيرهم انما اعتبر في قبول خبره فيهم  
 من منقبة في رواياتنا على اختلاف ذلك كانت  
 في عدم العمل بالاحاد الا على من انما على من انما على من انما على من  
 والاختلاف في الخبرين يعني ان السبب في العلم بالقران  
 انما من القران في الشيخ واما في علمه بغيره العلم بالقران  
 ليس في العلم بغيره من العلم بالقران انما على من انما على من  
 في ذلك كانت في يد العبد زمان لغا المصنفين في سعة  
 الاحكام منهم وكان القران في العاصدة في سعة في العلم  
 انما على من انما على من انما على من انما على من انما على من



البرية في غير موضع العبدية في نسبة الخلق لله سبحانه وتعالى  
 اجتمع على ذلك الملكاه من ان عمل بالبر العبادية والبرية  
 لا سلطانا حتى لا يروا طاعة الله تعالى في العمل بالبر  
 لا يفرق العبادية والبرية في العمل بالبرية فان العمل بالبر  
 او غير الامانة في العبادية الله تعالى في العمل بالبر  
 ولو كان كذا في البرية في العمل بالبرية في العمل بالبر  
 وروى في العمل بالبرية في العمل بالبرية في العمل بالبر  
 ان الله تعالى في العمل بالبرية في العمل بالبرية في العمل بالبر  
 ولا وجه له اي لا وجه له في العمل بالبرية في العمل بالبر  
 من ان العمل بالبرية في العمل بالبرية في العمل بالبر  
 فانه في العمل بالبرية في العمل بالبرية في العمل بالبر  
 واحد وهو العمل بالبرية في العمل بالبرية في العمل بالبر  
 في العمل بالبرية في العمل بالبرية في العمل بالبر  
 الى التمسك في العمل بالبرية في العمل بالبرية في العمل بالبر

بغيره

وصار

العبادية في العمل بالبرية

في يد في مذهبها كالعبدية في العمل بالبرية في العمل بالبر  
 في يد في مذهبها كالعبدية في العمل بالبرية في العمل بالبر  
 في يد في مذهبها كالعبدية في العمل بالبرية في العمل بالبر  
 في يد في مذهبها كالعبدية في العمل بالبرية في العمل بالبر  
 في يد في مذهبها كالعبدية في العمل بالبرية في العمل بالبر  
 في يد في مذهبها كالعبدية في العمل بالبرية في العمل بالبر  
 في يد في مذهبها كالعبدية في العمل بالبرية في العمل بالبر  
 في يد في مذهبها كالعبدية في العمل بالبرية في العمل بالبر  
 في يد في مذهبها كالعبدية في العمل بالبرية في العمل بالبر  
 في يد في مذهبها كالعبدية في العمل بالبرية في العمل بالبر  
 في يد في مذهبها كالعبدية في العمل بالبرية في العمل بالبر  
 في يد في مذهبها كالعبدية في العمل بالبرية في العمل بالبر

بغيره في العمل بالبرية

قول راية المزمار راية غير المينة فلا قبل ان اقرها بالعبادة  
 ولا ريب عندنا في اشتراطها اجمع اهل الاسلام  
 ان الاسلام شرط في قبول الرواية كما مر به اجماعا وغيره فان  
 يقول عندنا الامامية فانخصيصهم غير سديد وان ارادوا  
 فالكسفة من الكلف بعيد وهو شامل للكافر غيره  
 لان الفسخ العرفي قد مر من طاعة الله ورسوله  
 لها وما يدل على ان الكافر فاسق قوله تعالى ومنكم من كان من الله  
 فلو كانت هم الكافرون منكم كما كان من الله فلو كانت هم  
 ولكن قيل اي ما قبل اختصاص العرفي العرفي  
 عن عرف الشرع او عرف اللغة اعني عرف الشرع  
 عرف من مسلم وكبرية او صغيرة اخر عليها فلا يتدل بمفهوم  
 على قبول رايه لعلنا لا نثبت تمل بمفهوم الموافقة على عدم  
 قبل رايه لانه اذا لم يكن خبر المسلم العرفي مقبولا لم يكن  
 خبر الكافر مقبولا بطريق اولي ومفهوم المخالفة لا يصلح ان يعارض مفهوم

المتفقون

العرف

الموافق وفي نظرنا ان رايه ممنوعة اذا كانت في وجه الفسخ  
 وعدم خبره من الكذب والكافر باكان متدينا في دينه يحكم  
 الكذب فيه فيحصل النظر بعدة دون العاقب الاول ان يثبت  
 بالاجماع وفي مفهوم المخالفة التقديرية اما يكون حجة اذا لم يجد  
 بما هو اقوى منه من جهة عرض الاجماع القاطع فلا يكون حجة على  
 كلامه من حجب حمله على عرض او عرف الله لا على عرف الناس  
 وقد عرفت ان الكافر يصدق على الكافر في العرف المقسم القسما  
 الايمان الايمان في اللغة القصد في الشرع قبل هو مقفاد  
 واوثر باللسان وعمل بالاركان اي مجموع هذه الامور الثلاثة  
 عليه انقل في جميع البيان حيث قال روي العاصم والحارث عن  
 ابن مولى الرضا عليه السلام ان الايمان هو التصديق بالقلب  
 باللسان والعمل بالاركان وعندنا ان الايمان هو قول  
 وعمل معقول وقول بالعقول اتباع الرسول في بعض الاجزاء  
 المتقوله في الكافي وغيره من كتب معتبرة ولا انهم على انهم

المتفقون





الصالح على تصحيح ما يصح عنه وقال العلامة في هذا <sup>المستند</sup> اعتمد في رواية  
 من جهة فاسد وسواء على بن ابي حمزة وعثمان بن  
 عيسى ومن الفرق الواحده والاول من اصحاب الصادق والكاظم  
 عليه السلام والآخر من اصحاب الكاظم عليه السلام ونحو هذا  
 وهو الحسن بن علي بن فضال من اصحاب الصادق عليه السلام  
 قال الكشي اجبت على تصحيح ما يصح عنه واخذت من الحسن  
 بن فضال على بن الحسن بن علي بن فضال قال العلامة انما ثبت  
 على ما ثبت من فاسد او علم فطحي المناسبات على الحسن بن حجاج  
 عنه حين مره او ما عساه ان الحسن بن علي عليه السلام واجبا  
 المحقق فثبت بحجابه عن اجتماع الشيخ لاذن اركان  
 الطائفة صبروا على العمل بما روي عنهم في كيف والشه  
 هو عدم العمل بما روي عنهم من غير ذلك بحجبه  
 بخصوص في هذا القرآن والعلامه مع تصحيح ما  
 لا اشتراط في التنبه الكثر في الخلاصه فخصه

والرضا

والكاظم

والحاج

ما روي

فذكر في هذا مناسف لما روي في الأصول ان يكون ترجيح من جهة  
 نقل كذا كذا كان ذلك مناسف لما فيهم وما يجلو من احد الكثر  
 المرجع عن الاصل واما الرجوع عما في هذا ان لم يثبت النقل الا  
 هو الاول وان ثبت فاللازم هو الثاني ولا اعتماد عندك  
 على المشهور لما في من غير الموضع فاسق بليل الشيخ على  
 مع اعتضاده بالشهر وهو ملك اعتراف العدالة امور الا  
 الكثرة هي نوع من مقوله الكيف والكيف عن بعضه بل  
 عوض لا يوقف قصوره على تصوير غيره لا يقتضي القسمة واللا  
 في هذا القضاء اولا فخرج يجوز عرض يجوز وقوله لا يوقف  
 الا عرض النسبة كالوضع فانه يثبت تعرض الحسب بسبب  
 اجراء بعضها الى بعض والقوب البعد والمجازات على  
 وقبول لا يقتضي القسمة الكم وقوله الا قسمة النقطه او الوحدة  
 وهذا الفيد اما يحتاج اليه كجعلها وجوبين ويخرجها عن  
 وانما كجعلها وجوبين او جعلها وجوبين ما في هذا الكيف

٦



فما جاء به البرهان المذكور على الثاني فقلدنا على الاول فقلدنا على الثاني  
 بعد العرض لان العرض موجود بها ليس بموجودين وفضل القول  
 اقتضا اوليا العلم البسيط حيث يقتضي الاشارة لكل ليس على الا  
 اول بل على اسطره المتعلق ثم الكيف ان اختصت به ذات  
 النفس هي كغيرها في شيء ان لا يتخذ في موضعها هي كغيرها في  
 لا قول على انه ليس هو نفس كماله والاشياء على كماله كغيره  
 في النفس وقوله ملكة اشارة الى ان العلم لا ينقسم الى كليات  
 حتى لو اجنب احد الكبار عليها وعلم الامر على الصغار اما في  
 اللون من غير سواد ذلك في كماله في الاصطلاح الثاني في  
 في النفس عن الكليات واختلف فيها فقبل نسبة الشريك  
 وقبل انفس فيكون وقدف المحنة الزنا والواو في الحرف  
 والسمو اكل الليم وعقوق الوالدين والامانة في كرم وذا  
 بعضهم عليها اكل الربا وزنا الربوة وشرب الخمر والجموع  
 انما هي في قبل من قوله علمه كغيره في هذه الاعمال المذكورة

كانت

منه

حق

والحق

والنفاق كبرية خلق النفس دون الاول ونقل من ابن عبد السلام  
 قال كانت به القواعد اذ اردت معذرة الفوق عن الكبرية والصغيرة  
 فاعرض مفسد النفس على مفسد الكبار المنصوص عليها  
 نقصت عن اقل مفسد لانها في الصغار والافني من الكبار  
 كما لو اسكت المحنة ليزني بها فان مفسدة اكثر من مفسدة  
 القذف مع انهم لم يبرحوا من الكبار وكذا لو ادلى الكفا  
 على عوامت المسلمين وسار بهم يستاصلون سبوا ذلهم  
 ويقتولوا امواتهم فان مفسدة هذه الفاسد اعظم من فساد  
 الرخف الثالث منع النفس عن الامور عن الصغار  
 قبل الامور وجه العرف وبلد مبلغان في الوقوف عرفا  
 وقيل ان يحكر من الصغيرة ثم انما يشع بعد بلالة به شاعر  
 ارتقاب صغر الكبرية وكذا لو اجتمع صغار مختلفة  
 لانواع بحيث يشع بمحورها بالثبوت الكبار ثم ان قيل ان  
 على الصغيرة كبرية فذكر المصنف انما له بعد ذكر الكبار انما له

المفسر

عنده وانما دفع القوم فخصها بغيره الرابع من الغرض عن منافع  
المودة اي ذلك ما يتيقن به ما يدل على صحة الغرض وانه العلة  
سواء كانت صغيرة كمنه جنة التضييق بها او باحاطة  
الازوال الحرف الدينية مثل الجاهل والدعا وكذا ذلك لا  
فاعلم انه لا سورة لا يثبت الكذب فيها فلا يحصل الظن بقوله  
ومنهم من لا يشترط ذلك الباطل الحقيقة لانه ان الغرض لا يخرج  
من قول كماله في بعض العامة وهو ان يغيره فانه  
في قول الرواية بظهور الاسلام والسلام على الغرض ظاهره قال  
قطب المحققين في اختلافهم في الاختلاف في صحة العادة  
لانه عند الاكثر ما ذكرنا غير المكلف المذكورة ومنه ان يغيره فانه  
عن الغرض على انه لا يكون كل مسلم مجهول الحال عندهم ما لا يثبت  
المحققين في الشيخ استفادتهم كلامهم في الغرض عن العادة  
المعتبرة في الرواية غير العادة المعتبرة في الشهادة فانه قال الرواية  
ان كان يخطئ في بعض الاقوال او فاسق في بعض الجاهل هو كما

تتبعه وانه يغيره فانه انما فان ذلك لا يوجب بغيره بغير العلم  
العادة المطلقة في الرواية عاصدة وانما الغرض باطل الجاهل يخرج  
من قول شهادة لويس بالنع من قبول خبره انما ولا يثبت ان يغيره  
على جميع الغرض حتى اننا وسكت ان لا يكون ذلك من الا  
لعدم ما لا بد من ايجابه فلا يحصل الا من اذ لم يثبت  
لما يحصل الظن بغيره فمخبر عن الكذب في الرواية وقوله  
ما خلفه من كلام شيخنا ان لا يشترط في قول الرواية التوضيح على كذب  
مطلقا بل انما يشترط التوضيح في الرواية ولذا قيل ان لا يثبت  
التوضيح بقوله في الرواية هذه الدعوى اي عملها بغيره فانه  
الما قبل ولا يجوز التعدد في العمل بالغيرها فانه  
احد خاصته علمها بها الطائفة لعدم قيام الدليل على استبعادها  
فذكرنا ما يعمل من كلام شيخنا وهذا الكلام جيد في  
الحق في قولنا انما يشترط في قولنا ان لا واسطة الدليل  
نظرا مداه فانه كما ان الحكم بغيره فانه كما ان الحكم بغيره فانه



على تقديرين احدهما عدم الواسطتين وفي العادة الفاسق  
 الواقع واخرها تعلق وجوب الثبوت بنفي الفسق مطلقا سواء  
 العلم بمقتضاها لا لا ثباتها وثانيا لبيان كيفية دلالة على عدم  
 الحاجة لطرف لعدم الواسطة والمراد بوضع الحاجة الى اعتبار  
 شرط العادة في قبول الرواية وقت اداء الرواية وبذلك الوقت  
 انما يكون بعد انقضاء زمان كثير من الزمان لتخفيف الرواية عما  
 كان يشهد به قبيح الآثار وقبح احوال الرجال في ذلك الوقت  
 انما يكون اهم المصلحة المذكورة اولافان كان عدم عدول ذلك  
 فلا يكون واسطحة وانما في بدو التكليف فيكون ان لا يكون  
 العلم بنفي الفسق لا يفي بهم ولا يكون اهم المصلحة المذكورة  
 لا تقتضي حصولها فانما تارة وتوسط مجهول الحال انما هو  
 محتمل ان يثبت الواسطتين الفاسق والصادق انما هو  
 في الذين لا في نفس الامر كان بين التصديق اقيام التيقن  
 لعدم قيام واسطحة في الذين منى الشك ليس بين قيام

اولا لا يثبت الفسق الذي  
 لعدم العلم به

في

وعدم قيام واسطحة في الخارج ولا يربان تقدم العلم بالكون  
 شروع في اثبات مقدرة الشك في عدم قيام تقدم العلم  
 الفسق شرايطه اقل من حقيقة هذا الوصف بالعلم لا يثبت  
 وجوب الثبوت في ذلك لان ما لم يكن نفس من نفس  
 لا يثبت العلم بمقتضاها الوصف لان مقتضى تقدم العلم بان يكون  
 انما كان تقدم العلم الوصف بالعلم حقيقة وقد عرفت ان العلم  
 كذلك في ان تقدم العلم بان وجوب الثبوت باعتبار الفسق  
 وهي علم في نفس الامر وان لم يكن معلومة عند تعلق العجوبة  
 وتخصي ذلك ارادة العجوبة والتخصي عن مجهول ذلك الفسق  
 وعدمه الى ان يحصل العلم او الظن احد ما لا يثبت استنباطه  
 لغيره وجوب الثبوت في الآية انه محتمل ان تعلين وجوب الثبوت  
 بنفي الفسق لا بنفي العلم كونه معلوما عند العجوبة كان تعلين وجوب  
 الاعطى بنفي الفسق والارشاد لا بها حال كونه معلوم عند  
 التعلق بتخصي ارادة السؤال والفحص هذا السؤال على

مستلزم

انه ان العبد والعبد على مقدار الكلفة بنفسه لعلما بالبحر  
 والارشاد الى ان جعل العطف للتفسير لان الافاقه خير من الافاقه  
لا الاقتصار على الجليل انه لو اقتصر على المعلوم من عند الامرين  
 العقل هذا المعنى ان يعلق التفسير بنفسه وصفه  
 لا يثبت العلم بهذا الوصف ان تصدق له في جميع  
 البيان معناه هذا ان تصدق له انما في نفسه وامر الله به في علم  
 بحالهم وامرهم على غير الطاعة والام لا في نفسه على خلقهم في علم  
 بالخلق ومن لا يمكنه تداركهم قال في هذا لا لا لا ان خبر الله  
 لا يوجب العلم بالعلم لان الغرض ان يعلم من الله سئل ان يكون  
 كذا بانسوخه في هذا التعليل موجود في خبره كونه كذا  
 انما في كلامه ولا لا واضحه على ان هذه العادة موجودة في خبر  
 العدل اليك حيث لا يحجزها بالاراء الملهة او الزاوية كذا  
 بمعنى الشئ وغيره مما يعود الى هذه الفسق وحسب تقدير  
 للوقوف في الذم وطرفه لا العقل والغرض من افواج المعاول

خبره

ع

عن تكلم المذكور ان العمل به لما كان مستند الى الحكمة لا لغيره  
 عن الكذب لا يقع العاقل في النكارة لو ظهر عدم صدقه في ذلك الخبر  
 وفيه نظر لان الوقوع في النكارة بسبب الاقدام على العمل بخبره  
 لصدقه الفسق الواقع عند ظهور ما على الخبر بسبب التثبت ومن  
 العلة موجودة في العاقل اليقينية ضرورة ان المكلف لا يتعذر عدم جواز  
 فسق في نفسه الا في غير احواله من تكلم المذكور ولا مدخلية  
 لسبق العلم بحصولها في ذلك اي لا مدخل لسبق العلم  
 بحصول هذه الفسق في الوقوع في الذم بل الوقوع في حاسل  
 في صدق في سبق العلم بها وعدمه اذا عرفت هذا شرع  
 في بيان كيفية دلالة الآية على استراط العدل الا في اذا عرفت  
 ما ذكره من انه لا ما سطرين وصف الفسق والعدل بحسب  
 الواقع في العلم وجوب التثبت من خلق بنفس الوصف لا في  
 المعلوم من علمه كذا انه لا يتحقق الا في جميع وجوب التثبت عند  
 خبره لهذه الصفة في الواقع بنفس الامر لا يتعدى العقيدة





والعمل المذكور على تقدير صحة دلالة دل على ان خبر الظنون لا يخرج  
 ان كان خبره من الكذب فمقتضى العام انما هو فيجب  
 حمل العام على غير ذلك من اقسام مجابين الدليلين وبقيت في  
 المقام اي في مقام اشتراط العدل بالحق المذكور وهو  
 كذلك انما بعد عن اول ان التكليف لا يكون  
 له سلك لان الرخصة معتبرة فيها كانه وهو انما يحصل كونه  
 ترك المحرمات في هذا السبيل وانما معتبرة لا يحصل بوجه  
 فكل من تحقق المكلف في اول التكليف كما يشعور به فيمكن  
 من تحقيق الوسيلة فكل نعم لم يصب من باب التمسك  
 ترك المحرمات فيكون هو هذه السبيل مما لا يلزم المحل بالشرط  
 العدل الذي في جميع افراد الروايات ان في جميع اركانها  
 وحده اي كل الاشكال على غير شرط العدل والاسطقس ان  
 الوسيلة المذكورة يلزم من لم يقع منه محضه فوجب العطف  
 بوجوده كمال العدل وان كانت ممكنة بحسب الذات لعدم

فيما

اي يحصل

مما

وقد كان مجموعا في الخارج غير معلوم لذكر التمسك فثبت ان  
 في مقام العدل لا يقتضي الكمال كونه منسجما في الخارج  
 لكن جزا في الفاسق من عدم كونه من الكذب المستقيم  
 لعدم علمه بعدم صدق روجه فيها اليقين فوجب ان يثبت فيها  
 ان سبيل ان العدة المنصوصة تجب بها الحكم الى كل محل فثبت  
 تلك العدة في نظرنا لان ان العدل في اذنه بل هو المسمى  
 والواقع في التمسك على كماله ظاهر آية العطف مع الروايات  
 وهذه العدة غير موجودة في الوسيلة من كون لا يتم ان العلم  
 ايجز من الكذب المستقيم للواقع في التمسك بل في عدم كونه  
 ان شئ من العطف من غير روجه فيها الشرط الخاص  
 القبط المراد به الذكر على السواء انما شرط ذلك كونه  
 لا لاخر ان من الامور المذكورة فيحصل حبان طرف الاصابة  
 فوجب العمل بخلاف ما اذا لم يتحقق فانه ان يكون السهل كثر  
 من الذكر او ما مساويا على التقديرين لا يخرج طرف ذلك



الاصابة ثم ان الضبط كما صرح به العلامة يعرف بكثرة استعماله  
 من جهة مباحث اخرى وباجتهاد حافظ بعد وقت ولو قد مضى شرط  
 الاحاديث دون شرط الاصل من الاول دون الثاني في غير  
 بعض المتأخرين بانه كيف يمكن ان يكون الحديث مجردا  
 على الرجال رجال سنة ثم فرض على ضبطهم واجاب  
 بانهم يردون بالتوقيف ان عدلنا لان لفظ الضبط في المتن  
 ولا يوافق من يتبادر في ذهنه وذكره وهذا هو السر في عدم  
 من قولهم عدل قولهم قد استعملنا ان هذا الكلام يدفع  
 في الحكم كونه حديث صحيحا او متوقفا في الحكم كونه  
 لعدم تعرض على الرجال لضبط المدعيين ولا خلاف  
 في اشتراطه فلو ثبت ان شرطه العدول لا يقتضي من شرطه  
 العدل الا علم من نفسه عدم الضبط لم يقدم على النقل بخلافه  
 ادخال المصنف من الذين يفترونه ليس في لان العدول ان كان  
 كثير السهو في السير او ضابطا او كثيرا السهو او ان الحديث

الى

المجمل

مستندة فيقتصر فيها لا ينافي العدول الا ان الثاني كما انما هو النقل مع  
 العلم بالسهو او بعدم الضبط الغرض الى الكذب فلاب او  
يبدل لفظ الخبر مع انهم لم يردوا في البنية والنقل  
بالمعنى ما يرد قال المحقق كيد وقوة بقوله لا يخرج  
 تعرف عدل الراوي لما كانت العدالة كونه  
 غير ظاهرة وقد جعلت من هذا الاحكام كونه كقول الراوي في  
 صحة الامارة بخلافه في الاحكام كونه كونه مستقبلا  
 اعمرو العلم بما امورنا الامتحان والاعتبار بصحة الحديث  
 والملازمة بالحجة المتكثرة المتكررة في ائمة متكررة بحيث  
 يظهر احوالهم في الاطلاع على سرية وصدق اقوالهم في العلم  
 باجتهادهم بما يتكلموا به من آفاق ومنها اشتهاؤهم من العلم  
 واصل الحديث العارفين بتحقيقها سواء ابلغوا في الشئ ام لا  
 ومنها شهادة القرائن المتكررة المتعاضدة القوية منها  
 تركية العدول العالم بها وهم من اعمركون الزكي الامين

مستقبلا





الأصل هو قد اورد بعض المتأخرين على ما في الزيادة ان على الرب  
 الذين وصلت اليها كتبهم في الزمان كلهم فاعلموا بعد على اكثر الروايات  
 عن غيرهم ووافقوا اثنين منهم على التعديل على ما ينبغي ان يكون  
 الحديث الاثبت ان حسب كل من زيكيت اثنين  
 عدم الاعتناء في تركيز الرواية في العدل الواحد دون غيره من روايات  
 بل انما يجرى هذا في العلم من جهة الاصولية لا الكيفية بالرواية  
 يستفاد من كل ما في الحديث في الشئ واحد من طائفتين غيرهم  
 اتفاقا في جميع التعديل على النقل عن الواحد كما ينبغي تصحيحهم  
 فكيف يتم لم يجعل الزيادة شهادته ان كل واحد من الروايات غير المتكافئة  
 على تعديل اثنين من روايات في كتبهم وخالهم ما عرفت في نسخهم و  
 الشاهد لا يتحقق ما توجه في كتابهم كما كان مؤلف الذين كتبهم في  
 جميع التعديل على ما في الزمان من شدة كل واحد  
 منهم عدلان بحال الرواية او كل واحد من الذين خالطوا رواه كونه  
 واطلوا على عدلهم ثم شهدوا عليها ثم واحبوا اجاب

لحق

العدل

التعديل شرط لا فرق في الاجتماع لوجه واحد هو ان العدل لا شرط في قول  
 الرواية فلا يرد في اثباتها على شرطها والزيادة الاحتمال على الخلق  
 على الأصل فلا تراه الا بغير دعوى يمكن ان يكون  
 انما هو المتبادر من الشرط ان يكون وجوه واعتباره زائدة على ما  
 كما هو شأن المقدمات في الظاهر مكافئة سلمنا ولكن  
الشرط في قبول الرواية هو العدل لا الزيادة  
 في الرواية على الشرط الذي في كتابهم ويمكن ان يجاب عن  
 شروط العدل بشرط التعديل عند فرض عدم إمكان ثبوتها  
 بغيره فالتعديل شرط لقبول الرواية بالواسطة وهذا قدر كاف  
 في الشرطية على ان إمكان غيره لا ينافي شرطية الغير يجوز ان يكون  
 معنى ما شرطه عدة سلمنا ولكن زيادة الشرط ليس  
 ان الشرط في قبول الرواية هو التعديل ولكن زيادة الشرط بمعنى  
 كونه مقدرا للثبوت على شرطه الزيادة في خصوصية الغير  
 فتوجه الى الشئ من هذه الأحكام الشرعية عند العمل بغير الواحد أكثر





فيما مقام العلم بالاعتقاد وهو العلم بالاعتقاد  
 بقول الخبر على العلم بالاعتقاد انما ان اراد العلم بالاعتقاد  
 حصول العلم بالاعتقاد الفسق منها فخص وان اراد العلم  
 ولكن لا يتصور ان العلم بالاعتقاد الفسق موقوف على العلم  
 بالاعتقاد على العلم بالاعتقاد حصل بالاعتقاد في العلم بالاعتقاد  
 ان العلم بالاعتقاد لا يحصل الا بالاعتقاد في العلم بالاعتقاد  
 يجوز الواحد فغيره انما هو العلم بالاعتقاد في العلم بالاعتقاد  
 العلم بالاعتقاد في العلم بالاعتقاد في العلم بالاعتقاد  
 في العلم بالاعتقاد في العلم بالاعتقاد في العلم بالاعتقاد  
 توقف القبول على العلم بالاعتقاد في العلم بالاعتقاد  
 توقف القبول على العلم بالاعتقاد في العلم بالاعتقاد  
 يحتاج الى دليل ولا دليل فلا يتوقف على العلم بالاعتقاد  
 انما لا يتوقف على العلم بالاعتقاد في العلم بالاعتقاد  
 صفة العلم بالاعتقاد في العلم بالاعتقاد في العلم بالاعتقاد

العلم

في العلم بالاعتقاد في العلم بالاعتقاد في العلم بالاعتقاد  
 بقول الخبر على العلم بالاعتقاد انما ان اراد العلم بالاعتقاد  
 حصول العلم بالاعتقاد الفسق منها فخص وان اراد العلم  
 ولكن لا يتصور ان العلم بالاعتقاد الفسق موقوف على العلم  
 بالاعتقاد على العلم بالاعتقاد حصل بالاعتقاد في العلم بالاعتقاد  
 ان العلم بالاعتقاد لا يحصل الا بالاعتقاد في العلم بالاعتقاد  
 يجوز الواحد فغيره انما هو العلم بالاعتقاد في العلم بالاعتقاد  
 العلم بالاعتقاد في العلم بالاعتقاد في العلم بالاعتقاد  
 في العلم بالاعتقاد في العلم بالاعتقاد في العلم بالاعتقاد  
 توقف القبول على العلم بالاعتقاد في العلم بالاعتقاد  
 توقف القبول على العلم بالاعتقاد في العلم بالاعتقاد  
 يحتاج الى دليل ولا دليل فلا يتوقف على العلم بالاعتقاد  
 انما لا يتوقف على العلم بالاعتقاد في العلم بالاعتقاد  
 صفة العلم بالاعتقاد في العلم بالاعتقاد في العلم بالاعتقاد

في العلم بالواقع يمكن الحكم في شرط كل واحد من الزاوية والشهادة  
 ما هو الحكم في شرطه وهذا هو شخص حسن لان الحكم الشرطي باب  
 الشهادة ثبت بدليل آخر لا يفي الى اسلوبه فيمكن الحكم في  
 اشارة الى البطلان الدليل الثاني وهو شخص بعض الافعال التي هي  
 والمقصود ان البطلان في الدليل من ان يشهد على ان يستنبط ما ذكره  
 هو القياس لان منبأه ان القياس في الالة فاذا اطلقنا ان  
 الحق الاول فيقال قد تم بالقول في الجملة فان قيل في  
 ان يطلق في الجملة ان كان يحصل لما ان يكون له اجرة او لا  
 والتقدير في السبب في السبب على الاول في حصول الظل اجب  
 فلا حاجة الى ذكر السبب في الجملة ان في فلان الشهادة على ان  
 يصح في الحد الاطلاق اعتبار القول بما لا وجه لذكر السبب في  
 ان سبب الجرح والتعديل مختلف في فعل سبب عن العذر فلا  
 من ذكر السبب في السبب اوله في سبب ان الظاهر العمل  
 العارضة في وقوعه في خلاف بينهما انما يطلقها السبع حصولها في

على اعمال ان الملاءمة مع اختلاف خبر وانتم في خبر الجواب  
 لشعيران في سبب القضي هو التفسير الذي في قوله المفسر  
 ومرة ان كان الملاءمة مع اختلاف خبر المفسر في قوله  
 وان كان خبره مع اختلاف خبر المفسر في قوله  
 على ان في سبب خبره مع اختلاف خبر المفسر في قوله  
 ذكر السبب فاجوز ذكر السبب في الجملة لان  
 في الاطلاق لم ثبت حصول السبب في الجملة ان يكون سبب  
 في الاطلاق فيقول عن قوله في سبب السبب في حصول السبب  
 ان الظاهر انما يقال مع المعرفة في سبب حصول السبب  
 اجمع والتقدير في الجملة ان يكون في سبب في قوله في قوله  
 لم يرد في الجملة ان سبب في سبب في سبب في سبب  
 في عمل الملاءمة فاجوز في الجملة في قوله  
 التعديل لان في الاطلاق في قوله في ذلك في قوله  
 في الجملة في قوله في قوله في سبب في قوله في قوله





على انفسه مطلقا كونه الصدق في جميع المراتب  
 على الاخرى فحصل ان كان اجماع الملائكة من اسباب اولاد  
 من فناء ان يغير المعدل اولاد فان فناء فاما لا يغير في بعض المراتب  
 واحدة وهي ان لا يغير السبب في غير المعدل بطريق غير كقول  
 اجماع انفسه فانه في اهل غايبه وبقول المعدل في غير  
 في اخره وحسب التعديل في جميع وفي المراتب التي لا يغير  
 تعديل اجماع على التعديل في غاية قول المعدل انفسه  
 والخارج يقول انما علمت في الوجه لا يتم فيها اذا كان  
 واصغرهما انما علمت كما اذا علمت اجماع انما علمت في كل  
 الصحيح في يوم كذا الذي كانت طائفة من المعدل انفسه  
 فعلها وفيما اذا جاز اجماع سببه ففناء المعدل بطريق  
 في المشرق كقول فلانة الى المشرق في الرجوع كان الخارج  
 كاذبا اي في مكانه في نفس الامر واما في حاله كان كاذبا  
 كاذبا كذا اجماع واما في قول واحد من صدقها كان

في

والجميع اولى اي اجماع من تصديق العبد اولى من تصديق احداهما  
 كقولنا في اخره انما قال الملائكة ان اجماع ما يقتضيه كقول المعدل  
 الحكم نفس الراوي لصدقه فيمكن وهذه الحجة مدخلة في  
 لا يخرج في ذكره في الوجهين واما لان المعدل يقول انما علمت  
 يعني الملائكة المذكورة وجماع يقول انما علمت في غير  
 فانه صدق كذبت الاخره لان الاول لا يغير في المراتب التي لا يغير  
 كما دل عليه قول ابن طاهر في حجاب حكم الله الصحيح واعتباره  
 وهذا قاله هو الوجه لان التعديل هو الظن واما يحصل في قول  
 المرجحات العبرة في التعديل والاولى في هذه العلامة في المراتب  
 في مواضع كما في ترجيح ابن سنان في حجب حجب  
 الشيخ وانما في حجب ابن الغضائري في حجب حجب  
 من لم يغيره في حجب في نهاية الاصول في حجب حجب  
 لم يغير الترجيح بالمرجحات في الصور التي ذكرنا في  
 في حجب حجب لان الاحصاء لا يغير

في حجب  
 حجب



العدل من كوننا في بعض الاحكام بعد بلان ذلك البعض  
 في اجزائه عدل سلطنا ان كان المراد تسليم الاحكام  
 من غير العقل لم يكن لتلك العقل التحويل في قبوله  
 معارضة الجرح من كون كان المراد تسليم اجزائه بعض  
 الاحكام تحويل فذلك لان كون هذا القول انما هو سبب  
 اختصار الاحكام في العقل تسليم المعلول تسليم العلة  
 ان كانت واحدة ويمكن ان يجاب بان تسليم السبب  
 من حيث تسليمه سبب مقتضى انما يقبل مع انشقا  
 معارضة الجرح له اشارة الى ان المراد بالانقضاء في  
 كلام المحقق من القول في كلام المحقق انما اشارة الى حيث  
 قال اذا اجزائه بعض من الاحكام يقبل وقسم البعض ان  
 قبول التحويل في قبوله العمل في وقت مشروط بعدم  
 الجرح لم يتحقق هذا الشرط موقوف على تسمية المعدل في النظر  
 الى ما خارج اوله مع انهما لا يعلم حقيقة احكامه وجهه المعاصر

بمترادف

تعديل

لهم

العدل في الاجزاء انما هو بالحق المحقق ان التحويل مشروط بشرط  
 تحققة ما ليس على العقل في المقام انما هو ان النظر في الجرح  
 وعدمه ليس عليه ان يعمل الرأى المعين انما هو كاف لا بد فيه  
 من النظر في وجهه الجرح وعدمه فلا اختصاص لعدم كفاية  
 الابهام من هذا القبيل انما وصف الرواية باقتضائه  
 الصريح هو انه لا يرد في غير ذلك انما في التحويل من ان قبوله  
 مشروط بعدم من حيث الجرح لم يتحقق هذا الشرط موقوف  
 على تعيين الرواية فان عينه في هذا الموضع عدمه وانما  
 انما هو انما هو لا يمان وجوه المعارض فمعرفة  
 قال المحقق انما هو انما هو انما هو الى انما هو الى انما هو  
 واما انما هو عليه السلام ارجع الى انما هو انما هو انما هو  
 او سمعت هذا او سمعت من انما هو انما هو انما هو انما هو  
 او سمعت من انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو  
 او سمعت من انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو  
 او سمعت من انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو

مقول  
 في اجزائه بعض الاحكام  
 والمقصود من ذلك هو قبول  
 التحويل  
 انما هو انما هو انما هو  
 انما هو انما هو انما هو

انما هو انما هو انما هو  
 انما هو انما هو انما هو





انه في معنى اوجازة هذا الفعل من العداوة والعداوة لا يخرج  
 هو بل يخرج اوجازة كالجواز سابقا وكذلك انما يلزم  
 لو لم يكن ما كلفه من اوجازة لا يخرج من كلفه وهو في معنى  
 ان اوجازة دليل على ان الملاءمة لا يخرج من اوجازة ولا يثنان فلا  
 فوق من العداوة من يجوز مع القسمة لان اوجازة حقيقة  
 في نطق الراعي وهو يستعمل ما في الايمان من غير نطق والقول  
 هو قول اوجازة فلا مانع منه لان التصور من الماهية لا يثبت  
 واما ان تصديق من معنى اوجازة لا حاجة له الا ان يظن  
 وان في عدمه كماله السيد لا يخرج منها لا يخرج من اوجازة  
 من الناس منهم كماله ابراهيم الذي هو صاحب  
 المسند كماله الصميمين حيث قال القواعد على اوجازة  
 عرفا وصيغة اخرى على كماله نقل الملاحق عنهم مقبدا  
 بما ذكرنا الامطافا ان الملاحق من غير نطق الراعي ويلي  
 نطق قوله ليس كذلك وهذا من السيد في غاية النظر

شئ

القول

ان السيد لا يحب تحقيق في الراجح المقصود بالخير  
 هو الاشارة بالنظر في قاعة عليه باقتضائه فان صح ما افترقه لم يرد عليه  
 ما اوردوه المقصود بالافاضة حيث اوردوا ما اوردوه المعنى ان  
 من الخبير الجواز الروائي بالاجازة يخرج ان الفعل الذي بالاجازة  
 مدنى اوجازة في مطلقه من غير قيد اوجازة وقد سئل الى  
 بعض الجاهل فانما بان اوجازة اوجازة من حيث ان لا يخرج  
 لان الاجازة ليست بانها اوجازة وعرفا واخر دليل على الاجازة  
 كاذب فلا ينبغي للعدل ان يكتبه وان قال المقصود هو لا يخرج  
 من تحقيق حيث قال واما الاجازة اوجازة  
 الاجازة الحكم بما في قول محمد بن ابراهيم العلوي في نقله الى الغير  
 ان من يحمل حديثا فله نقله ورواية قال الشيخ ابو الحسن  
 نقله او لم نقل من ثم عليه نقله نقله مطلقا في نقله  
 في ذلك ان الاجازة لا يحصل من نقله من الجواز لا يخرج  
 نقله مطلقا وانما كان في الاجازة كماله المقصود بالاجازة

لا حكم للمنفق جواز الخبر عنه من غير حمل صديقه فالتقدير على وجه  
 تحمله هو اصل العمل بالاجازة او بغيره من الوجوه المذكورة وليس  
 تقدير على خبر ذلك الوجه من تحمل بالاجازة فلا ان يقول عند تقدير  
 الثاني ليس من ان يقول خبرني او غير المطلق او التقيد بالاطلاع  
على خبره في جواز الرواية بها بالخطا حتى  
 والخبر في اي مطلقا وتقيده او لا وتبين ان هذا هو  
 يستفاد من العبارة المذكورة والتعبيل المذكور فيها هو ان  
 على جواز الرواية بالاجازة وانما ان العبارة المذكورة  
 تحمل على ما في الفرض ان كان بعيدا كما ذكرنا ثم قوله ثم  
 ان ان قبل التسديد ليس ان يكون بحكم عليه مع الاجازة و  
 تقديره ثم لان بالاجازة ان يكون بدون الاجازة كما يجوز ذلك  
 مع الاجازة من غير عليه فاقرب من ان يحمل على الموصول او  
 بيان له من ان قول القائل خبرني لم يسم في خبره  
 فقول نعم حدثني واخبرني اي لا مطلق ثم تقديره

مطلقا

عليه

عليه كما هو مقتضى ما قيل من ان المولى من ان يقيد بها كما هو مقتضى  
 اكثرهم فلا بد ان كل الحنفية في الاصول لم يقولوا يجوز ان يذكر  
 الا انما مطلقا فلا يصح قوله من حيث جازية الا انما لم يسم  
 بخلاف بعضهم كما هو ولا يجوز ان يقول حدثني  
 واخبرني اي لا مطلقا ولا يقيد بقوله عليه لان من غير  
 الرواية بهذه الا انما على الاطلاق كما مر ثم قوله وهذا كسب  
 لم يخبره انما يصح قوله من جواز الاختصار بخبره ومضى لا قول  
 من اوجب انما يصح قوله عليه لان جاز ان خبره حتى  
 واخبرني ان فعل صديقه او خبره وان كان مع التسمية  
 او على انما قضيه كما ذكرنا فها مفعول لم يصح بالمعنى الثاني  
 وقد ذكرنا في صحيحنا ان قراءة عليه خبران وقوله وبعروا  
 اشارة الى ان القراءة عليه خبر اخر لا يقع تحت العقيدة و  
 قوله في علمه من حديثه اشارة الى ان الخبرين المذكورين  
 والقراءة ثم ذكر حكم الاجازة تلك العبارة



بالجارية المذكورة وهي قوله واما الاجازة فلا حكم لها وسوق  
هذا الكلام كما ترى يدل على ان القواعد على المحدث والمشاو  
مثل القواعد وما يشابهان الاجازة مثل المأولة على جملتها  
 بهان جاز العمل باخبار الاحوال وطلب عدم جواز فعل شيء منها لم يفظ  
 اخبر في حتم لا مطلق لان محذور الرواية لم يفظ انما في موضع كما يجوز  
 الرواية عند القراءة عليه فمما عرفت في هذا الوجه  
 سواء اولى القواعد والاجازة عند السيد ساويان في ان الحكم  
 بالنسبة الى خصوص الرواية لم يفظ حتى يخرج من مطلقا وقطعا  
وقطعا عبارة منبهة قوله نظره خبره وينفع بهذا الوجه  
 ما يتوهم عدم المساواة بين القواعد على الراور والاجازة  
 لتعريف في الاول بجواز العمل حيث قال الصحيح انه الى آخره عدم  
 تعريضه في الثاني بل الاشعار بعدم جواز العمل حيث واكثر  
 ما يمكن ان يدعى فان الارشاد يشعر بانها ليست من المأولة  
 والقواعد هي محذور فيها ما يجوز فيها وقد عرفت في قولنا

كلها من واحد حكم اول  
 بان المساو له

انظر

الفضل حيث قال في محسن ذلكت اجازة رواية كذا في  
 بالنسبة الى العمل انما يقيد لان الاجازة فائدة اخرى  
 مع كون تعلقاتها معلومة بالتواتر وهي بقا اتصال سلسلة الرواية  
 بالشيء كما سيجري بهما من باقي وجوه الرواية  
 وهو السامع الشيخ والقراءة عليه المقصود انها كاجازة  
 في ان ثباتها بالنسبة الى العمل انما يظهر حيث لا يكون معلوما  
 معلوما بالتواتر وان فائدة تحتاج بقا اتصال سلسلة  
 الاسناد ومع شيء زائد وهو رعاية الصحيح من  
 من حدوث الصحيح وفيه في هذا الباب  
 وجوه اخرى مثل المعاتبه في ان كتيب الرواية  
 عن كتيب اليد في سمع كذا فيهم فلان فذلك الغرض  
 ان العمل كتيب اذا علم او ظن ان كتيب كذا في النسبة والائمة  
 بعض كما توهمون بانفاذ الكتب فيقول حين الاداء كذا  
 كذا او اخره في كتابته لا خبر في مطلق لانه كذب خلاف الحكم

الى غيره ان في كذا الكتاب  
 مسبو على ولم العمل اخر كذا



مجازاً من كنه الخفية كذا ما يعرفه واقع جازان يقول انك  
 الخفاء في فلان كذا وفيه نوع مصادرة على غرض قال  
 في الحاشية العزلة شئ شئ في ثوب الخفية وقد استعبر  
 بالأسبوبة الواضحة بواقع الالفاظ من القديم والآخر  
 والخلف والذكر الى غير ذلك وعدم قصور الترجمة  
 عن الاصل في اعادة المعنى فان قلت اذا كان كذا  
 مشتملاً على حكمين ولم يكن لاصداً في الاصل فليس  
 الاقتصار على اصدائه لا كما هو في العبارة لان جواز  
 الاقتصار بما يميز سبباً لطرح احد ما بالكلية واخراج ما هو حكم  
 عن الدين مثل اصل الدين كمن فيه ولا يربط به غيره  
 مساواة في الجلاء والخفاء الى شئ من شئ  
 له في اصل الجلاء والخفاء في قدر ما يجوز ان يكون الترجمة  
 للاصل في قدر الجلاء والخفاء او اصلي منه كذا كذا يجوز ان يكون  
 الاصل مساوياً للترجمة في اصل الخفاء او غير متساوياً وانما كسب الخبر

في الموضع فلا يجوز ان يخل غرض المقسم فان قلت لا يجوز ان يكون  
 اقصى من الاصل مع العلم بفهم السامع والغرض لا يوجب ح  
 قلت ان كان قوت الغرض في الاستقبال كاف في علم  
 جواز ذلك نعم بعض اهل الخلاف فيه خلاف  
 روي عن ابن سيرين وابي بكر الرازي من الخفية في جوب  
 نقله بصورته استعمله بقوله عليه السلام امر السامع مقالي في غا  
 واداء كما سمعها فربما جعل فقلاً الى ما وافقه منه وجه الاستدلال  
 ان اذا ما سمع كما سمعنا ما هو قبل اللفظ بعينه على ان السامع  
 قد يكون اذكي من الراوي فيستفيد من اللفظ كما يستفيد من اللفظ  
 فلهذا كذا يجب فيه وجوب عنده انهم دلالة على حجب التماثل  
 كما سمعوا جاز كونه فاعلم نقله لفظه الاول والاولى فلا بد له على  
 وجوب قادية لفظه لانه تادية السمع كما يحصل بنقله لفظه  
 كذلك يحصل بنقله كذلك يحصل بمضمونه عرفاً الا ان روي  
 قوله كذا لانه في ذلك فلهذا كذا سمعهم فلان اذا نقلت

نعم انه



كلما نقرأ في كتاب الادب في الحكماء نجد انهم يعيدون الى طراز  
بالمعنى لان الظاهر انهم المروي حديثا واحد والاصل عدم تكرره  
المنحصر في سبيل التدليس والرواية في ذلك قد روي بالفاظ  
مختلفة فانه قد روي نصر الله ورحم الله والى غير ذلك  
من الاقوال فلو اننا لا نعلم الاصل بان كونه الاصل عدم  
التكرار مع اننا بان الاصل عدم التكرار في الرواية ونجا ما كان ومنها  
ان الله تعالى قص القصة فان قلت حكايته تعالى في شأنه ليست  
ما نحن فيه لاننا نعلم بالبرهان في خلاف الرواية فان  
اختلاف في درجاتهم في ذلك المعاصروا وتفاوت في مقاماتهم  
في الوصول في المطالب مما لا يشبه على في نقطة فلو جازا  
بالمعنى المادي ذلك الى الاصل بمقتضى الحديث الامارات في تكرار  
في كل ترتيب فمثل المقتضى بسبب المجموع بالكلية والما في موضع التكرار  
لفظا في موضع لفظ آخر علامه بعبارة واقفا والصحة في الجهد  
في التكرار البين في التكرار في اعتقاده وما يقع في اجتهاده

لوسم لفظ الحديث على غير المقتضى في الاعمال والادب  
في فقه الراجح الاول مدفع بان المقروض عدم حصول التغير  
في الجملة يخرج عن خبره في فقه لا يجوز انفاقا والوجه الثاني في انهم  
مدفع بان نقل الراوي متحقق الى التبعين وان الرواية في نقل  
اختلاف ليس لا يتوقف على الراجح الثاني في قصص القرآن والرواية  
قدرة البرهان على الاعجاز حيث كثرت امثالها اكثر من ثلثيات  
حكاية لقن وحكاية موسى ال فرعون لا نقل الحديث البلاغة في جود  
حسن ان لفظ المعنى في الابد فيها من مراحات حسن الترتيب في  
النظم انهم وتضمن القصص شجاعة لانهم

قال

